العدد ٣٦
شباط / فبراير ٢٠١١

نشرة الهجرة القسرية

جمهورية الكونغو الديمقراطية: الماضي والحاضر ... والمستقبل؟

إضافة إلى:

استفتاء السودان، وعودة اللاجئات إلى ليبيريا، واتفاقية كامبالا، إضافة إلى المعلومات والشائعات ... وغيرها عبر الحدود، الوفيات النفاسية بين السكان المتضررين من الصراعات... وغيرها

UNIVERSITY OF OXFORD
مركز دراسات اللاجئين

النشرة للتوزيع المجاني فقط

كلمة أسرة التحرير

ترزح جمهورية الكونغو الديمقراطية رغم جمال طبيعتها، وتعقيدات تاريخها، وقدراتها الكامنة غير المحققة تحت عبء ذكرى ماضيها الأليم وحاضرها المُروِّع. وفضلاً عن القلاقل الداخلية، فقد عانت البلاد أيضاً من المتاعب التي ألمّت بمنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية لدرجة أتاحت فيضاً من المواد الوافية للحديث عن الهجرة القسرية والعنف والاضطرابات السياسية التي تُشكّل موضوع هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية. ومع أنّ النزوح لم يبدأ في أوائل التسعينيات، فقد ظهرت أحداث منذ تلك الفترة كانت سبباً في انطلاق موجات النازحين، ورزوح الشعوب تحت المعاناة وتعرضهم لشتى انتهاكات حقوق الإنسان والأمن، بل لقد أدت تلك الأحداث إلى وفاة أعداد لا تُحصى من الناس أو مقتلهم.

تُغطي مقالات هذا العدد الأسباب التاريخية والأسباب المباشرة أيضاً للنزوح في المنطقة المذكورة. والأهم من ذلك أنّ هذا العدد يركّز أيضاً على الطرق التي عانى منها النازحون من تلك الأسباب وتبعاتها عليهم المتمثلة في فقدان أسباب كسب العيش، ودمار مجتمعهم، وضياع أمنهم واستقرارهم. كما يغطي العدد أيضاً القيود الهائلة المعيقة لاحتمالات العودة نتيجة هيمنة القوى الرئيسية التي أدّت إلى النزوح نفسه بالإضافة إلى العوامل التاريخية والسياسية الأطول مدى والأعمق تجذراً. وإنّه لأمر مروّع أن ينتشر العنف الجنسي الوحشي ضمن خضّم العنف العام السائد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما يثير موجات الغضب ويدفع البعض إلى العمل على كبح جماحه وتقديم الحماية اللازمة للمتعرضين للعنف من فتيات ونساء وصبيان ورجال على حد سواء. وفي حين أنّ مقالات هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية تُبرز صورة قاتمة عن الوضع الحالي، فهي في الوقت نفسه تُقدّم بصيصاً من الأمل في تحقيق نتائج أفضل على المستوى السياسي أو في إمكانية تحقيق ذلك على الأقل، كما تُقدّم المقالات تحليلات تسبر كيفية وأسباب وقوع كل ذلك. فهناك اتفاقيات سياسية وأخرى إنسانية، وهناك قوانين وبواكير أنظمة لا بد من التمسك بها، وهناك شعب مصمم على شق طريقه والخروج من هذا الوضع الذي قد يبدو مستعصياً. وبذلك، هناك أمل في تحسّن الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكلنا أمل أن يكون هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية مساهمة في تحفيز التحليل وبناء الوعي لدعم تلك العملية.

من الجدير ذكره أنّ هذه النسخة العربية من نشرة الهجرة القسرية لا تضم جميع المقالات الموضوعية الرئيسية المتوافرة في إصدارات العدد ٣٦ من هذه النشرة باللغات الأخرى. وما لم نتمكن من تأمين الدعم اللازم لتمويل إصدار النسخة العربية، فقد لا نتمكن دائماً من إدراج جميع المقالات باللغة العربية في الأعداد القادمة. وفي حالة كانت منظمتك قادرة على تقديم ولو قليل من الدعم للعدد، يرجى الاتصال بنا. وكذلك نرحب باقتراحاتكم حول المانحين الذين يمكننا الاتصال بهم لدعم هذه النشرة، وفي هذه الحالة، نرجو إرسال اسم ضابط الاتصال المعني في الجهة المانحة مع عنوانه على البريد الإلكتروني.

يتوافر هذا العدد على موقع النشرة على الإنترنت باللغات الانجليزية والفرنسية والإسبانية.

ويمكن تنزيل جميع أعداد نشرة الهجرة القسرية مجاناً والبحث فيها على موقعنا:
http://www.hijra.org.uk/mags.htm

كما نشجّعكم على نشر أعداد نشرتنا هذه على الإنترنت وإعادة إنتاجها مع رجائنا بضرورة ذكر المصدر (مع رابط تشعبي لموقعنا على الانترنت) ويُفضل لو تكرمتم بإعلامنا بذلك مُسبَّقاً. وفي حال توافر لدى منظمتكم مكتبة إلكترونية خاصة بالمراجع أو بإدراجات الروابط الموضوعية فسنكون من الشاكرين لكم إذا أضفتم روابط الأعداد السابقة من الإصدار العربي لنشرة الهجرة القسرية إلى مكتبتكم الإلكترونية.

الأعداد القادمة من نشرة الهجرة القسرية

- العدد السابع والثلاثون وسيتضمن موضوعاً رئيسياً حول الجماعات المسلحة غير الحكومية والذي من المتوقع أن يصدر في شهر آذار/مارس ٢٠١١ (http://www.hijra.org.uk/non-state/).
- العدد الثامن والثلاثون وسيتضمن موضوعاً رئيسياً حول التقنية والاتصالات. راجع الدعوة لكتابة المقالات على http://www.hijra.org.uk /technology/

بمقدوركم الاطلاع على تفاصيل الأعداد القادمة دائماً من الصفحة التالية:
http://www.hijra.org.uk/forthcoming.htm

وفي الختام، يسعدنا أن نرحّب بكيلي بيت عضواً في أسرة نشرة الهجرة القسرية لتكون بيننا مساعدةً للترويج والتمويل بديلاً عن هايدي المجريسي التي انتقلت إلى وظيفة أخرى في مركز دراسات اللاجئين. ونود انتهاز هذه المناسبة لنتقدم لهايدي بجزيل الشكر على كل ما قدمته لنشرتنا هذه.

مع أطيب التحيات

ماريون كولدري وموريس هيرسون
أسرة التحرير، نشرة الهجرة القسرية

مخيم النازحين داخلياً في موغونغا خارج غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية.
مجلس اللاجئين النرويجي/ ترولس بريكي

نود أن نتقدم بالشكر لكل المؤسسات والهيئات التي ساهمت بسخي في دعم وتمويل هذا العدد من النشرة: كونسرن الدوليةووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ومركز رصد النازحين داخليا التابع لمجلس اللاجئين النرويجي ومنظمة الإشعار الدولية ومبادرة المجتمع المفتوح لجنوب إفريقيا (مكتب جمهورية الكونغو الديمقراطية)، منظمة اللاجئين الدولية والمكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إفريقيا. كما نود أن نتقدم بالشكر لكل الجهات والمنظمات والمؤسسات التي تمدنا بدعمها بشكل دوري ومستمر ويمكن للقارئ الكريم الاطلاع على قائمة بها على الصفحة ٣٥ من هذا العدد.

Foreign Affairs and International Trade Canada

RAISE Reproductive Health Access, Information and Services in Emergencies

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

نهدف في «نشرة الهجرة القسرية» إلى توفير منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتم تأسيسها عام ١٩٩٨ بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

أسرة التحرير

ماريون كولدري وموريس هيرسون (أسرة التحرير)

كيلي بيت (مساعدة التمويل الترويج)

شارون إليس (مساعدة الاشتراكات)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Dept of International
Development, University of Oxford
3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK

بريد إلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk
هاتف: ٢٨١٧٠٠ ١٨٦٥ ٤٤+
فاكس: ٢٨١٧٣٠ ١٨٦٥ ٤٤+
سكايب: fmreview
الموقع: www.hijra.org.uk

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

يمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعينة. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

التصميم:

Art24 www.art-24.co.uk

طباعة:

LDI Ltd
www.ldiprint.co.uk

ISSN 1460-9819

في هذا العدد:

٢ كلمة أسرة التحرير

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤ **أسباب عدم الاستقرار في شرق الكونغو**
بيير جاكيمو

٦ **وجهات النزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية**
غريتا زيندر وجاكوب روثينغ

٩ **سبل الحد من العنف الجنسي**
ميلاني تيف وكاميلا كامبيسي

١١ **الشباب النازح: تهجير من الديار حتى بعد الحرب!**
تيموثي رايميكرز

١٢ **جمهورية الكونغو الديمقراطية من منظور المانحين**
سيب فوكيه

١٣ **الكونغوليات النشطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بلجيكا**
ماري غودين ومادو تشيديكا

١٥ **مركز بيانات النازحين داخلياً في كيفو الشمالية**
لورا جاكلين تشرش

١٦ **تحديات الحماية**
إيما فانينغ

١٦ **أكثر من مشكلة**
اتحاد غولو للنازحين من ذوي الإعاقة

١٧ **الإبداع في برمجة القسائم النقدية**
كوكويفي سوسوفي

١٩ **تدريب المُدربين في قضايا الصحة الإنجابية**
بوباكار تور وهيلين هاروف- تافيل وساره كيسي وتيغان كولر

٢١ **أسس عودة اللاجئين الكونغوليين إلى بلادهم**
فانيسا نويل براون

٢٣ **التخطيط لمستقبل كيفو الشمالية**
فرانسوا تويهيمبازي روكوغوزا

مقالات عامة

٢٤ **الأمل الذي ينتظره النازحون داخلياً في السودان الجديد**
تغريد هاشم أحمد

٢٥ **بينَ الإشاعات والمعلومات**
آدم سولتسمان

٢٧ **احتجاجات النازحين في كولومبيا**
فريدي غريرو وإستفانيا فانيغاس

٢٨ **عودة آمنة ومناسبة للنساء الهاربات من النزاع في ليبيريا**
فيكتوريا إيجيوما نووغو

٣٠ **اتفاقية كمبالا والحماية من النزوح التعسفي**
ماريا ستافروبولو

٣٢ **إمكانية تحريف معنى وضع اللاجئ**
آنا باولا بنشازاده

٣٣ **الطريق من كابل**
لوتشيا تشيبولو وجيف كريسب

٣٥ **صفحة مركز دراسات اللاجئين**
توفير الحماية في أوضاع الكوارث الطبيعية
إليزابيث فيريس

٣٦ **الصفحة الأخيرة**

دعوة للمساهمة في نشرة الهجرة القسرية

ليس من الضروري أن تكون ماهراً أو خبيراً في الكتابة لتساهم في نشرتنا. كل ما عليك فعله مراسلتنا باقتراحاتك أو بمسودة عن مقالاتك أو تقاريرك الداخلية، وسوف نعمل معك في صياغة المقال لغايات النشر. يلاحظ أن الخبرة المتحصل عليها من الميدان فغالباً ما تكون محصورة بالتقارير الداخلية التي تعمم ضمن المكاتب أو المنظمات حصراً. وغالباً ما تنشر البحوث على شكل مقالات أكاديمية طويلة مكلفة في المجلات العلمية.

أما نشرة الهجرة القسرية فتهدف إلى ردم الفجوة بين البحوث والممارسات لإيصال البحوث الموجهة بالممارسة إلى صانعي السياسات وللميدان وتمكين التشارك على أكبر قدر ممكن في الخبرات الميدانية والدروس المستفادة ونماذج عن الممارسات الناجحة.

ونحن نشجع القراء الباحثين على إرسال مساهماتهم المكتوبة حول أي محور من محاور الهجرة القسرية المعاصرة. وفي كل عدد من أعداد النشرة هناك محور أساسي مع إتاحة المجال للكتابة في أي موضوع آخر يخص اللاجئين أو النازحين أو عديمي الجنسية.

يمكن تقديم المقالات باللغة الانجليزية أو الإسبانية أو العربية أو الفرنسية، وللاطلاع على المزيد من ا لمعلومات الرجاء النقر على الرابط التالي:
www.hijra.org.uk/writing.htm أو مراسلتنا على العنوان التالي:
fmr@qeh.ox.ac.uk

أسباب عدم الاستقرار في شرق الكونغو

بيير جاكيمو

لقد اتسم الصراع في شرق الكونغو بأنه الأكثر تدميراً منذ الحرب العالمية الثانية، وكانت له عواقبه الاجتماعية الوخيمة. لذا، يلزم أن تنظر حلول الصراع، التي تتصل بالسياسة والخصائص السكانية والاقتصاد، إلى المستقبل بعين الاعتبار.

تعود أولى تيارات النزوح الكبرى للناطقين باللغة الرواندية (كينياروندا) إلى عام ١٩٣٧، عندما شجعت جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)[1] هجرة البانيارواندا (وهي جماعات من رواندا)؛ بغرض توفير العمالة للمزارع الاستعمارية، المجاورة للمجتمعات الحالية، المعروفة بـ "الأصلية" أيضاً. وبحلول عام ١٩٦٠، بلغ عدد الأشخاص من الرواندوفون الذين عاشوا في الكونغو حوالي ٢٠٠ ألف. وقد هاجر المزيد من التوتسي الروانديين والهوتو البوروندیين إلى كيفوس بعد استقلال بلديهما عام ١٩٦٢، وغادر الكثير من البوروندیين بعد جرائم الإبادة البشرية التي ارتكبها ضدهم نظام التوتسي البوروندي عام ١٩٧٢ ثم فروا من الحرب الأهلية. وفي الكونغو، وجد هؤلاء أرضاً تماثل أرضهم، بها العديد من الجبال الخضراء والهواء النظيف والأعمال الزراعية التقليدية.

الجدير ذكره أن فرار مئات الآلاف من لاجئي الهوتو إلى زائير بعد جرائم القتل الجماعي على يد القوات الرواندية عام ١٩٩٤ قد أدى إلى الإخلال بالتوازن السكاني المعقد والهش. ومن بين اللاجئين، كان هناك أفراد من ميلشيا إنتراهاموى (وهي منظمة الهوتو شبه العسكرية)، وتلك هي الجماعة التي تقدمت مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، بالإضافة إلى أفراد من القوات المسلحة الرواندية. وقد بلغت مشاعر البغضاء بين الهوتو والتوتسي، وكلاهما يعيش في الأراضي الكونغولية، ذروة جديدة.

كذلك، زاد الضغط على الأراضي في كيفو، مع وجود عدد من العواقب الفاجعة. وأدت المنافسة على الحصول على الأراضي وضروريات الحياة، مثل المياه والحطب، إلى نشوب الصراع بين الجماعات التي اضُطرت إلى العيش مع بعضها البعض. هذه الصراعات ضعفت عليها سيطرة الشيوخ التقليديين الذين أثقلتهم الثورات والنزوح، ممن لا يزال لديهم نذراً قليلاً من سلطاتهم السابقة.

ومن نهاية فترة التسعينات، برز عامل جديد جعل من المنطقة بأكملها مصدراً هائلاً من الموارد الطبيعية، ونعني بذلك اكتشاف الكثير من المعادن التي يسعى الكثيرون إلى الحصول عليها، والمستخدمة في الصناعات الإلكترونية، بجانب سلسلة من الموارد الطبيعية الثمينة الأخرى. هذه تشمل الكولتان والكستريت (وهو معدن أكسيد القصدير) في كيفو الشمالية، وهناك الذهب من إيتوري وكيفو الجنوبية، بالإضافة إلى الأخشاب الاستوائية والفحم واللحم والشاي والكينين والبايين. وقد حرصت الميليشيات العسكرية وقوات الجيش على ممارسة سلطتها على أهم مواقع التعدين، والتي منها يكتسبون، ويستمرون في اكتساب، مبالغ طائلة.

الاقتصاد "الإجرامي"

اتسم النظام الذي تم تأسيسه المؤسس حينذاك بأنه نظام اقتصادي يستند إلى الجريمة ويتسم بالمادية البحتة والاستغلالية إلى أبعد الحدود ، بيد أن السمة التي تفرد بها كانت ميله للعنف. تسيطر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أو قادة ميليشيا الماي ماي، على أراضيه ومناجمه ومناطق التسويق والتوزيع. فإذا تعدي أحد على "ملعب" الآخر، فقد ينجم عن ذلك إعلان الحرب. والمؤكد أن من يتحكمون في المناجم ومناطق التجارة والتوزيع يبذلون كل جهد للاحتفاظ بأوضاعهم، ومن يسعون إلى السيطرة عليها، يستخدمون القوة العسكرية للوصول إلى هذه الأهداف. وبفضل غياب النظام العام وثقافة الإفلات من العقوبة، المتوارثة عن السنوات

صبيان يراقبان المتمردين في مخيم اللاجئين في موغونغا، شمال غوما

الطويلة لنظام موبوتو، تمكن هذا الاقتصاد من الازدهار، وهو الاقتصاد الذي قام على السلب والنهب، حتى أن دمر نفسه بنفسه، على المدى الطويل، كنتيجة لزيادة استغلال الأراضي والمعادن في باطنها، بالإضافة إلى الأفراد.

وكما هو الحال دائماً، يكثر الطلب على الأسلحة. وقد ساعدت الأرباح الناتجة عن استغلال المعادن والاتجار فيها، الجماعات المسلحة على الحصول على المزيد من الأسلحة الثقيلة والمدافع وقذائف الهاون طويلة المدى والكلاشنكوف والذخيرة والأجهزة اللاسلكية والزي العسكري، من خارج البلاد. وعلى الرغم من رسوم الشحن المفروضة على الأسلحة المورّدة، لم يتداعى سوق الأسلحة الخفيفة الكبير. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، وُجد حوالي ٤٠ ألف كلاشنكوف في كيفو الشمالية وحدها.

يبقى هناك عنصر واحد أخير أدى إلى استفحال الصراع، وهي الشائعات المغرضة التي نشرتها الأحاديث المترددة وأوراق الدعاية السياسية الغامضة والملصقات ورسائل المذياع ورسائل الهاتف المحمول. هذه الشائعات تستند إلى السذاجة وتوقظ الأحزان الطويلة، مما يزيد من الكراهية بين المجتمعات ويغذي الرغبة في الانتقام. ولا يجب أن ننسى نظريات المؤامرة التي يحاك الكثير منها. وفي كيفو وإيتوري، تتردد الشائعات حول فكرة أن "الروانديين" يستغلون الأراضي والمناجم، ويستولون على ممتلكات رؤساء القبائل التقليديين، ويستمرون في التحدث بلغة كينيارواندا. ونحن نسمع دائماً عن بيع "الحق الوطني المكتسب" (كيفو) من قبل علية القوم والعسكريين الذين يسعون إلى الثراء، من خلال إبرام المعاهدات السرية مع العدو. وتعمق هذه الاتهامات بالخيانة الهوة بين "المواطنين" وغير المواطنين". وتلعب الإذاعة دوراً فعّالاً في إبطال أو الترويج للشائعات. والآن، تعمل الهواتف المحمولة على سرعة وانتشار نقل رسائل الكراهية.

التوابع الاجتماعية الكارثية

إن أهم التوابع الأكثر وضوحاً لمناخ الصراع هو عدم الشعور بالأمن في كيفو. في أكتوبر ٢٠١٠، كان لا يزال هناك ١,٥ مليون نازح، وقد فرت جماعات جديدة من الأشخاص من مواطنهم بعد حدوث عدد من الهجمات، التي لازمها ارتكاب جرائم الاغتصاب، خاصة في مقاطعة واليكالي. ونرى أن مؤشرات التنمية البشرية في كيفو مبالغ فيها، حيث بلغت معدلات الفقر (٨٤,٧٪ في كيفو الجنوبية و٧٣٪ في كيفو الشمالية)، وهي أعلى من المعدل القومي (٧١,٣٪). كذلك، وجدنا أن نسب الحضور المدرسي منخفضة جداً في المدارس الابتدائية (حوالي ٥٣٪)، وأن الوفيات بين الأمهات والرضع مرتفعة، كذلك. نرى أيضاً أن عدداً قليلاً ومحدوداً من الأسر يحصل على إمدادات مياه الشرب والنذر القليل من الكهرباء. ولا تعد الخدمات الصحية ملائمة، مع وجود طبيب واحد لكل ٢٧٧٠٠ مواطن في كيفو الجنوبية، وواحد فقط لكل ٢٤ ألف مواطن في كيفو الشمالية.

وكان لبعض الظواهر تأثيرات متعمقة، حيث توجه الكثيرون إلى مواقع التعدين، مما نتج عنه طرد الشباب نهائياً. وهناك توجه أخر مشابه، يتعلق بالانضمام إلى جماعات التمرد أو الميليشيات. وتمثل جماعات الماي ماي، المنتشرة في منطقة كيفو، مجتمعاً يختلف عن البنية الاجتماعية التقليدية، ذات التنظيم الداخلي المحكم الهيكلة والعلاقات المتعادلة. وهي توفر الملجأ من الأراضي والصورة الجديدة الأكثر قبولاً للمنظمة أكثر منها في القرية. ويترك شباب المجندين بلادهم وديارهم على المدى الطويل، وبذلك تاركين، في الغالب، سلطة أسلافهم. والآباء يفقدون سلطتهم على أبنائهم الذين تجذبهم الثقافات الحضرية أكثر من القيم التقليدية. وفي مناطق أخرى من أفريقيا، تتطور العملية على الأمد البعيد. لكن في شرقي الكونغو، زادت سرعتها وحدتها. وفي كل مكان تنظر إليه، ستجد أن العمال المزارعين قد هجروا الحقول سعياً وراء العمل في المناجم. وازداد ضعف قاعدة موارد العديد من المنازل سوءً جراء أعمال السلب من قبل العسكريين ومذابح الحيوانات وسرقات المحصول والحيوانات. والآن، تحل الصراعات الفردية على العيش محل الأشكال التقليدية للتضامن الاجتماعي والاقتصادي.

الحماية: الأولوية القصوى

تسعى اتفاقيات السلام المتتابعة (كيسغاني ونيروبي وغوما) وقرارات الأمم المتحدة، خاصة تلك الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٩ (القرار ١٩٠٦) ويونيو ٢٠١٠ (القرار ١٩٢٥)، إلى تقديم الأمن المحسّن والمساعدة الإنسانية، خاصة:

- العمل على تقليل حالات الاعتداءات والعنف.
- تقليل أعداد الأشخاص النازحين.
- زيادة وصول المساعدات الإنسانية وخدمات حقوق الإنسان للفئات المستضعفة من السكان.
- تعزيز الحماية المستهدفة للنساء والأطفال واللاجئين والنازحين.
- ضمان أن النازحين قادرون على العودة إلى مناطقهم الأصلية.
- تقليل الإفلات من العقوبة ومحاكمة المسؤولين عن العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

وبعد حماية السكان، فإن الأولوية التالية، الهامة لإقامة السلام الدائم، هي وقف الأعمال الوحشية، من خلال نزع الأسلحة وإعادة توطين وإدماج وتثبيت الجماعات المسلحة. وفي ديسمبر ٢٠٠٣، أطلقت الحكومة برنامجاً وطنياً؛ من أجل تقليل إمكانية وجود الأسلحة غير الشرعية ولإعادة تسكين المقاتلين المسرّحين، من خلال العمل المجتمعي وإعادة الإدماج في الجيش النظامي أو التهجير إلى رواندا. وقد عدَّ ذلك نجاحاً جزئياً، على الأقل من الناحية العددية. وعاد ٢١٥٠٠ مقاتل وعوائلهم إلى رواندا ما بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩. وفي بداية عام ٢٠١٠، كان هناك ٣٠٠٠ مقاتل فقط من الجماعات المسلحة في انتظار إعادة التوطين.

كانت أفضل الطرق دائماً للتغلب على الصراعات وسحق التمرد وإعـادة إيجاد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي دمج الجماعات المتمردة في الجيش. وكانت النتيجة أن صار الجيش الكونغولي بوتقة انصهار، تضم ٥٦ جماعة متمردة، تم دمجها "بنجاح" في الجيش منذ الثمانينات. وانضم "الجنود حديثي الاندماج" إلى العناصر المنشقة من جماعات المقاتلين التي تم دمجها من قبل. وشهد عام ٢٠٠٩ "الاندماج المتسارع" لحوالي ٢٠ ألف متمرد إضافي في القوات المسلحة الوطنية. وفي الحقيقة، فإن هذا لا يوجد أفضل الظروف لبناء جيش وطني، بل قد يكون له، على العكس من ذلك، تأثيراً مدمراً على الجيش. وقد تميز اندماج عناصر من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وهم من جماعة التوتسي المتمردة سابقاً، إلى جانب المتمردين الآخرين عام ٢٠٠٩، بالسرعة، ولم تكن هناك أي أدلة أو حقائق تخص أصول المجندين. كذلك، استطاع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، هذا الكيان جيد التنظيم، الاستفادة من اندماجه في الجيش الوطني لخلق هيكل قيادي موازي، بالإضافة إلى مواصلة أهدافه السابقة من داخل الجيش، والمتعلقة بتعقب متمردي الهوتو من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والسيطرة على المناجم. واستشرى الفساد بحق، واستمر في الزيادة.

لا شك أن قرار فض النزاع في شرق الكونغو سيستغرق وقتاً طويلا فبعد مرور العديد من سنوات الصراع وانعدام الأمن ووفاة العديدين ودمار جزء كبير من الأراضي من الصعب تغيير التوجهات المترسخة التي تستند على مبادئ التحدي والثأر. لكن ما نزال نأمل أن يتمكن النظام الفيدرالي من المبادرة بالتعاون القائم على إعادة التوطين المنظم للبلاد من أجل نفع المجتمعات المحلية، ففي المقام الأول، نأمل أن يتم توجيه الموارد التي ضيعها اقتصاد قائم على الاحتيال خصوصاً من قبل أولئك العاملين في قطاعات قطاع التعدين والتنوع البيولوجي نحو خلق فرص عمل ووظائف مثمرة. أما الجانب المستحيل هنا، فهو الإيمان بالحلول البسيطة والسريعة، فيما بعد الصراع فلا شك أن عملية إعادة الإعمار تحتاج إلى عقود طويلة حتى يتم إنجازها.

بيير جاكيمو
(Pierre.JACQUEMOT@diplomatie.gouv.fr)
هو السفير الفرنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية (http://tinyurl.com/France-govt-DRC).

١. الأشخاص الذين يتحدثون لغة كينيارواندا، وهي اللغة الوطنية لرواندا.

توجهات النزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

غريتا زيندر وجاكوب روثينغ

ابتليت جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنزوح الداخلي لما يقرب من ٢٠ عاماً. ويستعرض هذا المقال مدى وأسباب النزوح خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الجهود، التي تناولت مساعدة النازحين داخليا واحتياجات حمايتهم.

في أوائل تسعينات القرن الماضي، فاقمت المواجهات العرقية، في المناطق الوسطى والشرقية، من حدة عدم الاستقرار السياسي، الذي انتشر في البلاد، وتحول إلى حرب أهلية شاملة في ١٩٩٦. وفي السنوات اللاحقة، توقفت عملية عودة وإعادة إدماج النازحين داخلياً، وذلك بعد أن قامت الثورة الكبرى ضد حكومة كينشاسا، مما ضاعف عدد النازحين داخلياً ثلاث مرات، ليصل إلى ٢ مليون نازح، بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وقد تأثرت تسع مقاطعات من أصل عشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى العاصمة كينشاسا، بالأعمال العدائية المستمرة بين القوات الحكومية والوحدات المسلحة من الدول الأفريقية المختلفة وجبهات التمرد الثلاثة، مما أدى إلى تصاعد أعداد النازحين داخلياً إلى ٣,٤ مليون، خلال عام ٢٠٠٣.

ومع إقامة الحكومة الانتقالية في أواسط عام ٢٠٠٣، والتي تضمنت المعارضة المسلحة، قل العنف خلال منتصف عام ٢٠٠٤، وعاد العديد من النازحين داخلياً إلى ديارهم. لكن، وعلى الرغم من الاتفاق المبرم، والخاص باقتسام السلطة، وانسحاب القوات الأجنبية، عملت الحكومة جاهدة كي تحتفظ بسيطرتها على الأقاليم الشرقية. وبقي وجود ما يزيد عن ٢٠ جماعة مسلحة، بصورة مستمرة، تهديداً للسكان، إذ تسببت أنشطة الجماعات المسلحة الداخلية، والتي تحصنت بالسكان المحليين، وعادت المدنيين المنتمين إلى جماعات أخرى، في نزوح جديد، لكن بمستويات مقلقة، مما يوضح أن النزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يعتمد على نطاق الصراع، لكن بالأحرى على كيفية نشوب هذا الصراع.

فكان رد الحكومة على ذلك أن قامت بضم المسلحين إلى الجيش، إلى جانب نزع سلاح وتهجير الجماعات المسلحة الأجنبية. بيد أن هذه العملية قد وصمها الفساد والمزيد من الصراعات، مما يعكس الانقسامات العرقية الغالبة، بالإضافة إلى التنازع بين هياكل السلطة. وقد نتج عن عملية إعادة الإدماج المعيبة جيش وطني خارج على النظام، والذي اكتسب صفات الجماعات المتمردة، التي كانت تنضم إليه. ومنذ نهاية عام ٢٠٠٤ وحتى منتصف ٢٠٠٦، شن الجيش الكونغولي سلسلة من العمليات المسلحة، بعضها كان بدعم من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، أي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، بغرض نزع سلاح الجماعات في منطقتي إيتوري وكيفوس، قبل الانتخابات الوطنية في يونيو ٢٠٠٦. لكن، ومع مساهمة هذه العمليات في زيادة التعرف على النازحين داخلياً، ومساعدة بعضهم في العودة لديارهم، خاصة في إقليم كاتانجا عام ٢٠٠٥، تسببت تلك العمليات أيضاً في نزوح مئات الآلاف من الأشخاص.

وفي إقليم أورينتال، حيث تعرض جيش الرب للمقاومة لهجوم مسلح مشترك، قامت به قوات أوغندا والكونغو وجنوب السودان، في أواخر عام ٢٠٠٨، قام جيش الرب بهجوم مضاد ضد المدنيين، بقتل الآلاف وتشريد عشرات الآلاف منهم.

الصراع على الموارد

لقد اتضح اشتراك أعضاء من الجيش، بالإضافة إلى أفراد من الجماعات المسلحة، في الاستغلال غير القانوني للمعادن، مما ساهم في زيادة النزوح. وفي بداية عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، فر الآلاف من الأشخاص في إقليم كاساي أورينتال، إثر احتراق قراهم كلياً، بعد نشوب الصراع على منجم للماس في المنطقة. وفي مقاطعة لوبيرو، بكيفو الشمالية، أرغمت ميليشيا الهوتو السكان المدنيين على العمل كعبيد حمالين في أنشطتهم التعدينية، مما تسبب عنه نزوح هؤلاء من قراهم. وقد تحولت المنافسة على الوصول إلى بحيرات الصيد بين المجتمعين في دونجو وإكواتور، في أكتوبر ٢٠٠٩، إلى حدوث التمرد، على نطاق واسع، مما دفع بـ ٢٠٠ ألف شخص إلى الفرار، حيث اتجه ثلث هؤلاء إلى الحدود بين جمهوريتي الكونغو وأفريقيا الوسطى، بينما بقي الباقون في الكونغو.

ومن أحد الأسباب الرئيسية للنزوح في الأجزاء الشرقية من الكونغو هي السيطرة على الأراضي الزراعية، وذلك خلال النزوح، وأيضاً أثناء البحث عن الحلول المستدامة. بل، كان الحصول على الأراضي أثناء نزوح أصحابها هدفاً للنزاع المسلح ذاته، وتوضح ذلك الكيفية التي هجّر بها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب فلاحي كيفو من إحدى الجماعات الإثنية، منذ عام ٢٠٠٦، كي يستبدلهم بالفلاحين من أنصاره. بذلك زاد النازحين داخلياً الذين كانوا في حاجة لزراعة الأراضي، خلال النزوح؛ من أكل كسب العيش، من الضغط على الموارد الطبيعية النادرة، ومنها الأراضي، مما أدى إلى التنازع مع المجتمعات المضيفة. وعند محاولتهم العودة، حدث غالباً الاصطدام بينهم وبين الفلاحين الغاضبين الذين احتلوا أراضيهم في غيابهم.

أنماط النزوح

تجد الأغلبية العظمى من النازحين داخلياً المأوى خارج محيط المخيمات، سواء مع العائلات المضيفة في القرى والمناطق الحضرية أو في الغابات. وغالباً ما ينزح الأشخاص في العديد من المواقف، ولكن لوقت قصير. وكقاعدة عامة، يحاول النازحون داخلياً البقاء بالقرب من مواطنهم الأصلية، بيد أن الانتقال في جبهات المواجهة في كيفو قد أرغمت العديدين إلى النزوح مسافات كبيرة، مما صعّب عليهم التواصل مع مواطنهم الأصلية أو العودة إليها بصورة دائمة.

والواضح أن المجتمعات المضيفة لم تعد قادرة على التكيف مع مجئ الأشخاص بصورة جماعية، بالإضافة إلى قيام عدة مئات من الآلاف من النازحين داخلياً ببناء المستوطنات المتنقلة أو لجوؤهم إلى السكن في الأبنية أو

المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ شولمان

المخيمات المتهالكة في إيتوري، وكيفو الشمالية وكاتانجا. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ، زادت النسبة المئوية للأشخاص النازحين داخلياً، والذين يعيشون في المخيمات في كيفو الشمالية، من ٥٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٣٥٪ في ٢٠٠٨، لكنها انخفضت إلى ١٦٪ في منتصف عام ٢٠١٠.

ومع نزوح عدد من النازحين داخلياً إلى المناطق الحضرية. وزيادة هذه الحضرنة من نمو المناطق العشوائية، كانت هذه أيضاً فرصة أمام النازحين داخلياً المهرة للاندماج محلياً. وعلى سبيل المثال، وجد قاطني المخيمات، بالقرب من جوما، العمل في المناطق الحضرية، مع مساعدة باقي أفراد الأسرة في المخيمات على لحصول على الوجبات الغذائية.

وقد ثبت العدد الكلي للنازحين داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أغسطس ٢٠١٠ عند ٢ مليون ، على أقصى تقدير. وقد كان لمقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية النصيب الأعلى من أعداد النازحين داخلياً، مع الإبلاغ عن نزوح حوالي ١٥٤٢٠٠٠ شخص، أي ما يقارب من حوالي ٧٨٪ من إجمالي عدد النازحين داخلياً. ومع عودة ما يقرب من مليون شخص إلى منازلهم خلال الـ ١٨ شهر الماضية، فلا يزال عدد النازحين داخلياً مرتفعاً؛ نتيجة للعمليات العسكرية المتواصلة ضد الجماعات المتمردة، ونظراً للهجمات الانتقامية ضد السكان.

زيادة صور الاستضعاف جراء النزوح

تشير دراسات معدل الوفيات الخاصة بلجنة الإنقاذ الدولية إلى زيادة أعداد الوفيات الناجمة عن الصراعات من ٢,٤ مليون عام ٢٠٠١ إلى ٥,٤ مليون عام ٢٠٠٩ . أيضاً، يعاني النازحون داخلياً من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والتهميش الاجتماعي.

كذلك، أدى نزوح الفلاحين وحرق الحقول والمخزون الغذائي وتدمير البنية التحتية، إلى صعوبة التجارة والأعمال التجارية، والتسبب في انتشار سوء التغذية في المنطقة الشرقية من الكونغو الديمقراطية، وهي المنطقة ذات الإمكانيات الزراعية الهائلة. الأكثر من ذلك، أن الملايين لم يتمكنوا من الحصول على الخدمات الأساسية، حيث تدهور نظام الرعاية الصحية، والذي كان في حالة يرثى لها بالفعل عندما بدأت الصراعات، كنتيجة لأعمال السلب والنهب من قبل موظفي النظام، وهروبهم ونقص التمويل. وفي العديد من الحالات، تصادفت أزمات النزوح مع الزيادة الحادة في الأمراض الوبائية، مثل الحمى النزفية والحصبة والكوليرا، وظهر تأثر بعض الجماعات أكثر عن غيرها، وهؤلاء الذين اضطروا إلى الفرار إلى الغابات هم الأكثر عرضة للاستضعاف، حيث كان هؤلاء الأقزام، الذين يناضلون للعيش، منذ اجتثوا من أراضيهم الأصلية منذ ٢٠٠٣- ٢٠٠٤.

من ناحية أخرى، اضطرت أعداد كبيرة من الأطفال النازحين إلى الانضمام لصفوف الجماعات المسلحة. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف – أن من ٢٠ ألف إلى ٤٠ ألف طفل قد ارتبطوا بالجماعات المسلحة، ما بين عامي ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، وانخفض هذا العدد إلى ٣٠٠٠ عام ٢٠٠٨. وفي كيفو الشمالية، يتعرض الأطفال النازحون للأخطار، خاصة من انفصلوا عن عوائلهم، وهذا لا يشمل التجنيد من قبل الميليشيات فقط، وإنما أيضاً الاغتصاب والاستغلال الجنسي. ومع ترك هؤلاء الأطفال وحدهم، يبقى الكثير منهم دون مأوى. ومع حرمانهم

من الطعام والأدوية والمأوى، لا يحصل الأطفال النازحون على عدد كبير من الحقوق الأخرى الأساسية، ويستديم القليل منهم في الذهاب إلى المدرسة، مع النظام التعليمي الحالي، الذي مزقته الحرب، مما يقلل احتمالية عيشهم في مستقبل أكثر أمناً.

واستخدمت معظم القوات المتورطة في الصراعات الاغتصاب، على نطاق واسع، في العمليات العسكرية. وضمن سياق العلاقات الجنسانية القائمة في الكونغو، توجه صور العنف الجنسي المتعددة إلى النساء والفتيات. لكن لم يسلم النازحين داخلياً من الرجال والصبية من اعتداءات المقاتلين الجنسية. وعلى الرغم من جميع المبادرات المتبعة لمناهضة العنف الجنسي، فإنه مستمر في الانتشار عبر البلاد، ومستخدم ضد السكان عامة، وضد الأشخاص النازحين، وكوسيلة لتشريد السكان.

اضمحلال القدرة المحلية

على الرغم من المسؤولية الأوليّة للحكومة الوطنية عن حماية ومساعدة النازحين داخلياً، فإنه لا توجد أي إستراتيجية أو سياسة وطنية خاصة بالنازحين داخلياً، ذات تأثير إيجابي إرشادي على حياة هؤلاء الأشخاص. وقد تولت بعض الوزارات الحكومية مهمة الاستجابة لاحتياجاتهم ومساعدتهم، وأقام حاكمو العديد من الأقاليم المكاتب، المختصة بتنسيق المساعدات الإنسانية، لكنها لم تلق النجاح العظيم. وفي بحثها عن المصادر الجديدة للعائدات، فرضت السلطات الكونغولية الضرائب على الإمدادات الإنسانية، بصورة غير مستمرة.

كانت الحلول على المستوى المحلي أبعد ما تكون عن الإثبات. واستطاعت الأغلبية العظمى من النازحين داخلياً إعالة نفسه بنفسه، وعاش البعض الآخر بدعم من الأقارب والأصدقاء وأشخاص من نفس الجماعة الإثنية، الذين تولوا رعايتهم، بتشجيع من السلطات المحلية. وكثيراً ما تفاوضت الكنيسة وقادة النازحين داخلياً على شكليات توطين الأشخاص النازحين داخلياً في المجتمعات المضيفة. كذلك، خصصت السلطات المحلية للنازحين داخلياً أماكن كي يسكنون فيها، بالإضافة إلى الأراضي التي يزرعونها، أثناء نزوحهم.

ومع القوانين العرفية، التي توجه أغلب العلاقات الاجتماعية في الكونغو الديمقراطية، كان للسلطات المحلية دوراً هاماً لتلعبه في إدارة أغلب قضايا الحماية بين المدنيين، بما في ذلك النازحين داخلياً. وفي بعض الحالات، حالفهم بعض النجاح في إقناع قادة الميليشيات العسكرية بتغيير سلوكياتهم تجاه المدنيين، مثل إبقاء المقاتلين خارج المجتمعات، وإيجاد الأماكن الآمنة للمجتمعات المعرضة لخطر النزوح، والتقليل من ضرر أعمال السلب والنهب العسكرية وممارسات التجنيد. لكن، تقوض الصراعات من قدرتهم على تولي أمر النزاعات.

وقد أثر النزوح الداخلي على الدور التنظيمي للسلطات المحلية، في أربعة اتجاهات على الأقل. أولاً، أثار تدفق أعداد الأشخاص الكبيرة من المناطق الأخرى المنافسات على الموارد الطبيعية النادرة، مما أدى إلى زيادة كلية في معدلات الفقر. ثانياً، ونتيجة لاختلاط السكان جراء النزوح، تمكنت السلطات المحلية من التحكم في الصراع بين مصالح الجماعات الإثنية المختلفة، والتي لا توجهها الأعراف والتقاليد. ثالثاً، لا يمكن لأغلب النازحين داخلياً، ممن فقدوا مواردهم، تعويض العائلات المضارة، حيث نشبت الصراعات، كما حدث في الماضي، مما أدى، في بعض المواقف إلى إتباع سياسة الانتقام، وليس حل النزاعات بين النازحين داخلياً وعوائلهم. وختاماً، استبدل القادة العسكريين المحليين، إلى درجة معينة، القادة المعروفين المدربين على تنفيذ القوانين العرفية، وهذا أدى إلى اتخاذ القرارات التي لا تحترم الحقوق التعويضية وحقوق الإنسان الدولية.

المساعدات والحماية الإنسانية الدولية

اعتادت الوكالات الإنسانية الدولية تقديم الإمدادات الغذائية والخدمات الصحية والأساسية الأخرى إلى أعداد كبيرة من النازحين داخلياً، لعدة سنوات، خلال النزوح وعند عودتهم إلى أوطانهم، مع التركيز بصورة أساسية على المخيمات والمدن الصغيرة، شرق الكونغو. ولم يكن الأمر سهلاً، حيث عُدت الحدود المفروضة على حركة النازحين داخلياً عقبة أمام مساعدتهم، وضمان جودة التدخلات الإنسانية. والشائع هو الهجمات ضد الموظفين المحليين والدوليين. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن وكالات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٩ من الوصول إلى ٩٤٪ من مساحة كيفو الشمالية، دون مرافقة بعثة مراقبي الأمم المتحدة هناك، واعتمدت أيضاً على المنظمات الأهلية الدولية والوطنية؛ بغرض التوصّل إلى النازحين داخلياً.

وتنسق مجموعات الحماية، التي تقودها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، العمل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث قامت المجموعات بإعداد كتيب لقوات حفظ السلام، تتحدث فيه بالتفصيل عن معايير حماية النازحين داخلياً، وإستراتيجية تعزيز مساعدتهم في المجتمعات المضيفة . لكن، وفي ديسمبر ٢٠٠٩، علقت منظمة هيومن رايتس ووتش أنه، وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرة، لم يكن هناك أي تدريب منهجي حول الأسس المتعلقة بها، أو آلية لمراقبة وتقييم اختيار هذه المعايير وكيفية إتباعها، ولا يوجد ما يوجه قوات حفظ السلام لإتباع هذه المعايير ، وذلك في قواعد المشاركة أو الأسس الإرشادية. لكن أعطى ابتكار بعض الآليات الخاصة للتعامل مع قضايا الحماية الملحة، بما في ذلك فرق الحماية المشتركة، التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في الكونغو (التي تضم موظفي الشؤون المدنية وحقوق الإنسان وحماية الأطفال) المجتمع الدولي القدرة على تصنيف التجاوزات وتقييم قضايا الحماية، لكنها لم تجد بعد طريقة لترجمة هذه المعلومات إلى أنشطة فعّالة في هذا المجال.

وقد اتبعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في الكونغو توجهاً حاسماً؛ من أجل ضمان توصّل بعثات الأمم المتحدة للمجتمعات في البيئات غير الآمنة، والمعروف أن الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من قواعد بعثات مراقبي الأمم المتحدة في الكونغو يكونون أكثر أمناً عنه في المناطق الأخرى. وفي نفس الوقت، تضررت مكانة البعثة نتيجة لعدم قدرتها على السيطرة على المتمردين، وكذلك دعمها للجيش الوطني سيئ التدريب والفاسد. فكان لهذه العلاقة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتي، منذ عام ٢٠٠٤، هددت باستمرار بالتخلي عن دعمها للجيش.

وبدلاً من دعم السلطات المحلية (التي يمكنها حماية الأشخاص النازحين داخلياً، والتي تأتي أيضاً من الأعراف والتقاليد، المتحيزة لكبار السن عن النساء والأطفال)، ساعدت الوكالات الهياكل البديلة (والمتنافسة) مثل المنظمات الأهلية الوطنية والجماعات النسائية. وفي حين ترتبط هذه الجماعات بالرؤية المستقبلية الغربية، يثور التساؤل حول قدرة هذه الجماعات الفعلية على زيادة الحماية.

التوصيات الخاصة بالمجتمعات الدولية

- الارتقاء بتطوير سياسات الحلول المستدامة للنازحين داخلياً، مع التركيز على الأمن وحيازة الأراضي.
- دعم القوانين العرفية بالترادف مع المنظومة القانونية الرسمية، بالشكل الذي لا تحدث معه التجاوزات، أي الذي لا يجيز صور الظلم الحادثة في الماضي ولا يضع العراقيل الخطيرة أمام الحلول المستدامة.
- العمل مع هياكل الحكم القائمة ودعمها، وفقاً للمعايير الدولية، بدلاً من ابتكار الهياكل المماثلة، والتي قد تزيد من ضعف الحكم المحلي.
- ضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفئات المستضعفة، عن طريق توزيع الموارد من خلال المنظمات، القادرة على الوصول إلى خطوط المواجهة.

تعمل غريتا زيبندر (greta.zeender@nrc.ch) محللاً أول في منطقة البحيرات العظمى الأفريقية، في مركز مراقبة النزوح الداخلي (مجلس اللاجئين النرويجي). وجاكوب روثينغ (jacob.rothing@nrc.ch) هو المستشار السابق لمجلس اللاجئين النرويجي للحماية والدعم في جمهورية الكونغو، ويشغل حالياً وظيفة محلل في مركز مراقبة النزوح الداخلي. موقع مركز مراقبة النزوح الداخلي: http://www.internal-displacement.org موقع مجلس اللاجئين النرويجي: http://www.nrc.no

١. المسماة من ١ يوليو ٢٠١٠ بـ "بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية" (قرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٥)

سبل الحد من العنف الجنسي

ميلاني تيف وكاميلا كامبيسي

على الرغم من زيادة التركيز على مساعدة الناجين من أحداث واعتداءات العنف الجنسي، تم توجيه الموارد، على عدم كفايتهما، والاهتمام السياسي إلى منع هذه الأفعال العنيفة من الوقوع، في المقام الأول.

لقد عمل التركيز العالمي على العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من قبل الحكومات المانحة والإعلام، على وضع إستراتيجية أممية جديدة وشاملة حول العنف الجنسي، وذلك عام ٢٠٠٩. ولهذه الإستراتيجية خمس مقومات، يرتبط ثلاثة منها بشكل مباشر بالحد من صور هذا العنف ومناهضة الإفلات من العقوبة وإصلاح القطاع الأمني وسبل الوقاية والحماية. وفي حين عزفت الدول المانحة من قبل عن تمويل أنشطة الحد من العنف الجنسي (إلى جانب بعض الأنشطة الخاصة بالإفلات من العقوبة) نظراً لنقص النتائج الملموسة، فإنها قد دعت إلى دعم الإستراتيجية الجديدة والتركيز على الحماية ومسؤولية الحكومة.

وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة بين هذه الإستراتيجية الحكومية الشاملة الخاصة بالاستقرار وإعادة إعمار المناطق المتضررة جراء الصراعات، شرقي الكونغو. لكن ينحصر عامل العنف الجنسي في الإستراتيجية في قدرته على تناول احتياجات مناطق الصراعات، حيث أن الخطة سالفة الذكر تركز بصورة أساسية على المناطق الأكثر استقراراً. وهذا يعني أن أنشطة الحد من العنف الجنسي التي تنص عليها الإستراتيجية ستكون أقل تركيزاً على مناطق الصراعات غير المستقرة، حيث تقع أغلب حالات العنف الجنسي. ولا تزال جوانب الإستراتيجية التي تخص سبل الحد من العنف الجنسي والإفلات من العقوبة هي الأقوى، حتى الآن، بينما تُعطى المجالات الأخرى مثل إصلاح القطاع الأمني وسبل الوقاية والحماية أقل قدر من الاهتمام أو الاستعداد المدروس.

وفي مايو ٢٠١٠، التقى أعضاء منظمة اللاجئين الدولية مع الجماعات النسائية المحلية في المناطق التي تأثرت جراء الصراعات، والصعب الوصول إليها. وقد أخبرتنا النساء أن الناجيات من الاغتصاب تحدثن كثيراً أنه، ورغم توافر الرعاية الطبية، فإنه لا هناك طائل من ورائها؛ لأن عليهن العودة إلى المناطق التي تم فيها الاعتداء عليهن؛ من أجل توفير الطعام لأسرهن، بينما يتم اغتصابهن مرة أخرى.

من ناحية أخرى، ووفقاً لخطة الاستقرار وإعادة إعمار المناطق المتضررة جراء الصراعات، شرقي الكونغو، فإن هناك خطط للعمل مع المجتمعات؛ للاتفاق على مخاطر الحماية، ومحاولة إيجاد السبل لتجنبها. بيد أنه لا توجد أي إستراتيجيات مجتمعية حول الوقاية في المجتمعات التي زارتها منظمة اللاجئين. ويظهر، غالباً، نشاط الجماعات المدنية المحلية في المناطق التي لا تعمل فيها المنظمات الدولية؛ نتيجة لعدم الإحساس بالأمن أو صعوبة الوصول إليها. ومن المهم دعم عملها مع المجتمعات؛ من أجل تأسيس لجان، تهتم بمنع العنف الجنسي.

نامى إلى معرفتنا وجود جماعة، أقامتها إحدى الناجيات من الاغتصاب؛ بغرض دعم المصابات بمرض نقص المناعة المكتسبة ومن تعرضن إلى العنف الجنساني في كيفو الشمالية، والتي تطورت إلى شبكة لمساعدة الناجيات من العنف الجنسي، عن طريق مرافقتهن عند طلب المساعدة الطبية، وضمان حصولهن عليها، وإذا أردن الإبلاغ عن حالاتهن لنيل المساعدة الشرطية والقانونية. كذلك، تدير القائمات على هذه الجماعة مركزاً استشارياً وإرشادياً، حيث يمكن للنساء قضاء ليلة واحدة. وهن يساعدن الناجيات من الاعتداءات الجنسية، ممن تخلت عنهن أسرهن، وممن بدأن حياتهن من جديد، من خلال تزويدهن بالتدريب اللازم على الحرف اليدوية أو الزراعة أو تربية الحيوانات والمواشي. كذلك، فإنهن يقمن جلسات مجتمعية حول العنف ضد النساء ومرض الإيدز؛ من أجل زيادة الوعي بهاتين القضيتين، ومحاولة اجتياز الوصم بالعار الذي تعاني منه العديد من الناجيات من الاغتصاب.

وكالعديد من منظمات المجتمع المدني المحلية، تتلقى هذه الجماعة أقل القليل من الدعم المالي. وإن الأمر لعسير بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأهلية الدولية لتحديد المنظمات الأهلية المحلية التي تملك القدرة على إدارة البرامج وشفافية التعامل مع التمويل والاستقلالية الكافية عن التأثيرات السياسية. لكن لن تنجح أي إستراتيجية شاملة ووطنية خاصة بالعنف الجنسي إن عجزت عن تضمين الأشخاص، الأكثر تضرراً جراء العنف الجنسي، أي، الجماعات النسائية المحلية المستمرة في تقديم الدعم، بعد أن غادرت الوكالات الدولية، تاركة البلاد.

مناهضة الإفلات من العقوبة

لقد كان التوجه لمناهضة الإفلات من العقوبة شغلاً شاغلاً للجهات المانحة عند العمل على الحد من العنف الجنسي، خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عام ٢٠٠٦، سنت الحكومة الكونغولية قانوناً عن العنف الجنسي، لكن لم يسري القانون، وبقي أحكاماً ومواداً على الورق.

ويبقى الأمل في الحرب على الإفلات من العقوبة في الكونغو، من حيث أن زيادة الاتهامات الجنائية والأحكام ضد العنف الجنسي ستردع من يفكرون في ارتكاب مثل هذه الجرائم. لكن تجاهد المنظومة القضائية المدنية للتعامل الملائم مع حالات العنف الجنسي. تحدث أغلب صور هذا النوع من العنف في المناطق الريفية، بعيداً عن المدن، بل ومن الأصعب في هذه المناطق النائية بالنسبة للنساء الوصول إلى الشرطة والمحامين والقضاء والخدمات الطبية، في وقت الحصول على تقارير الطب الشرعي (إلى جانب الحصول على المساعدة الطبية الأساسية). وتعاني جميع هذه الخدمات من العجز الخطير في الموظفين والتدريب والبنية التحتية خارج العواصم الإقليمية. وستكون زيادة الدعم للمحاكم المتنقلة في غاية الأهمية.

وفي العواصم الإقليمية، تمت إدانة البعض بارتكاب جرائم عنف جنسي، لكن كانت الأحكام الصادرة ضدهم غير كافية. ووفقاً للبعض، عزف القضاة عن زيادة مشكلة امتلاء السجون. ولا يمكن إنجاح الحرب على الإفلات من العقوبة دون تحسين نظام السجن، بصورة عامة. وفي العديد من الحالات، تمكن الرجال المدانون بارتكاب العنف الجنسي من الهرب أو رشوة المسؤولين؛ لإخراجهم من السجن خلال بضعة أيام.

ونرى أن أغلبية مرتكبي مثل هذه الجرائم، في المناطق المتأثرة جراء الصراعات، من المسلحين، والذين منهم أعضاء من الجيش الكونغولي. وتهتم إستراتيجية الوقاية بالتدريب وزيادة الوعي؛ من أجل المساعدة في تعريف المجرمين المحتملين، خاصة من الجيش، بتوابع العنف الجنسي على الناجيات ومرتكبيه.

وفي عام ٢٠٠٩، أصدر الرئيس كابيلا بياناً يقول فيه أنه لا تسامح مع مجرمي العنف الجنسي في العسكرية. وهناك أيضاً من أدينوا أمام محاكم عسكرية نتيجة العنف الجنسي، ولهذا تأثير إيجابي. بيد أن الادعاء العام العسكري لم يكن من كبار الضباط، وقد رفض قادة الجيش بالسماح بمحاكمة جنودهم الآثمين. وتحتاج الحكومة الكونغولية إلى محاكمة كبار قادة الوحدات

في الجيش، والمسؤولين عن جرائم العنف الجنسي. ويلزم أيضاً الإعلان عن كل اتهام بجريمة عنف جنسي؛ من أجل زيادة تأثيرها الرادع.

تغيير الآراء الخاصة بالوقاية

في حين أن هناك تركيز متزايد على مناهضة الإفلات من العقوبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فسيلزم الحصول على المزيد من الآراء الخاصة بالوقاية، خارج المعايير التقليدية.

أيضاً، يلزم إقامة الرابط بين الفرص الاقتصادية البديلة أمام النساء والوقاية من العنف الجنسي. وقد أكدت الناجيات من العنف الجنسي أنهن في حاجة إلى اكتساب المهارات، من أجل كسب القوت بطرق خلاف اضطرارهن إلى السير لأميال؛ من أجل زراعة الأراضي في المناطق البعيدة، حيث تواجههن مخاطر العنف الجنسي.

ومن المعروف أن العنف الجنسي يحدث أيضاً في المناطق التي تُرغم فيها النساء على العيش في ظروف الزحام وامتهان الكرامة التي لا تسمح لهن بأي خصوصية. وهذا هو حال العديد من النساء الكونغوليات اللاتي تعشن في مواقع النزوح أو مع الأسر المضيفة. وتعمل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تقليل التزاحم مع الأسر المضيفة، وهذا النوع من المبادرات من شأنه تقليل استضعاف النساء النازحات.

تستلزم الوقاية الأكثر فعالية المزيد من أنظمة الاتصال الأكثر تأثيراً، خاصة في المناطق النائية. ودائماً ما تنحصر القدرة على الحد من العنف الجنسي في المناطق التي لا تعمل فيها أنظمة الاتصال. وقد أشارت السلطات المحلية والجماعات النسائية إلى تعرضهم إلى المعاناة من العنف، بصورة خاصة، عند فشلهم في التنبيه عن الهجمات الوشيكة. أما في المناطق التي لا يوجد بها شبكات للهاتف المحمول، فلا يهم مقدار العمل الذي تم من أجل إقامة لجان الوقاية المجتمعية، بالإضافة إلى تحسين عمل الشرطة وقوات حفظ السلام، عند تناول العنف الجنسي. وسيكون من الصعب تنظيم الحماية المادية، من ناحية الوقت، ما لم توجد الطرق البديلة للاتصال، مثل الراديو (الاتصال اللاسلكي).

ويعد إصلاح القطاع الأمني مجالاً آخر أساسي للعمل على الوقاية. بيد أن المانحين الذين يموّلون هذا المجال نادراً ما يربطونه بمقاومة العنف الجنسي. ولتدريب الجيش أهميته، لكن يلزم القيام بالمزيد؛ لدعم جماعات المجتمع المحلي عند تقديم الشكاوى حول المضايقات والاعتداءات التي تتم من قبل الجهات الأمنية في منطقتها.

وختاماً، فسيكون من الصعب التخطيط لأنشطة الوقاية دون وجود رؤية واضحة للتوجهات في الأحداث وميول مرتكبي العنف الجنسي. أيضاً، سيصعب الحصول على إحصائيات دقيقة حول العنف الجنسي؛ لأن نسبة صغيرة جداً من الناجيات تتقدمن للإبلاغ عن قضاياهن. وطبقاً للإستراتيجية الجديدة الشاملة حول العنف الجنسي، يعد صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الجهة الرائدة في مجال توفير البيانات والمخططات البيانية. لكنها لا تملك في الوقت الحالي الموارد اللازمة للقيام بوضع المخططات الخاصة بجرائم العنف، وذلك على نحوٍ فعّال. علاوة على ذلك، رفضت بعض الوكالات تقديم البيانات التي يعتبرونها ذات طبيعة حساسة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وذلك لاهتمامهم بسرية المنظومة.

والآن، يبدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في استخدام منظومة إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على الجنس، وهي قاعدة البيانات التي طورها الصندوق ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية على أساس عالمي[١]، مما سيساعد الوكالات إلى الاستجابة بسرعة، لسد الاحتياجات في المعلومات الخاصة بالجرائم، إلى جانب المساعدة التي تقدمها تلك الوكالات للناجيات من العنف الجنسي. ومع المصادقة على قاعدة البيانات العالمية، فسيتناول هذا بعض اهتمامات المنظمات بسرية المعلومات.

وقد قدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سابقاً) بعض معايير الوقاية. ويمثل وجود قوات حفظ السلام رادعاً للبعض، رغم أن هناك حالات عجزت فيها قوات حفظ السلام عن حماية السكان من الاعتداءات، غالباً كنتيجة لنقص أنظمة الاتصال الفعّالة الموجودة في المجتمعات المحلية. وسيؤدي أي انسحاب مبكر لقوات حفظ السلام وموظفيها من المدنيين إلى تعرض النساء إلى المزيد من المخاطر، أكثر من ذي قبل. وفي بعض المناطق، تستجيب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى متطلبات المجتمع، مثل إقامة دوريات حراسة للمزارع؛ بغرض اصطحاب النساء عند ذهابهن للعمل في الحقول، لكن تحتاج قوات حفظ السلام المزيد من التدريب على كيفية التعامل مع العنف الجنسي والجهة التي تحال إليها الناجيات.

الخلاصة

ينبغي على الحكومات المانحة تقديم المزيد من التمويل للاستجابة الإنسانية؛ لمساعدة الجماعات المحلية العاملة في المناطق المتأثرة بالصراعات، وللتوسع في تغطية أنشطتها شرقي الكونغو؛ حتى تكون لأنشطة الوقاية أثرها الحقيقي. وعليها أيضاً تمويل الإستراتيجية الحكومية الجديدة الخاصة بالعنف الجنسي.

وهناك العديد من الأنشطة الأساسية التي يمكن اتخاذها للحد من العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن أهم أنشطة الوقاية جميعاً هو إنهاء الصراع. ويحتاج المانحون إلى زيادة الضغط على الحكومة الكونغولية لبحث الصراعات طويلة الأجل في المناطق الشرقية، وإيجاد الحلول السلمية؛ من أجل تحسين حياة النساء والفتيات، اللاتي تعتبرن أهدافاً للعنف المروع والاغتصاب.

عملت كاميلا كامبيسي (ccampisi@afsc.org)، مع مكتب الكويكر لدى الأمم المتحدة، في وقت سابق كمحامية رائدة حول شؤون جمهورية الكونغو الديمقراطية في لجنة اللاجئين الدولية. أما ميلاني تيف (melanie@refintl.org) فهي من كبار المحامين المختصين بأمور النساء في لجنة اللاجئين الدولية (http://www.refugeesinternational.org).

١. http://gbvims.org

العنف الجنسي في فترات الصراع: سلاح في الحرب وعقبة في وجه السلام

يتطرق عدد نشرة الهجرة القسرية ٢٧ إلى تحديات وفرص مكافحة العنف الجنسي في فترات الصراع وبعدها وتطوير فرص التنمية. وقد قمنا بإصدار هذا العدد من النشرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وسيبحث في فرص وتحديات مكافحة العنف الجنسي أثناء الصراع وبعده، كما يبحث في تطوير فرص تطوير سياق التعافي من هذه الانتهاكات. وتم إصدار هذا العدد بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، كما يبني العدد الإهتمام الكبير بالتداعيات الدولية المتعلقة بالعنف الجنسي في فترات الصراع وبعدها والتي عقدها صندوق للأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع حكومة بلجيكا والمفوضية الأوروبية في يونيو ٢٠٠٦ في بروكسل. وسيستفيد من الجهد الذي تم بذله في اجتماع يونيو ٢٠٠٦ والذي تم عقده من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية الأوروبية والحكومة البلجيكية. وقد تقدم أكثر من ٤٠ خبير ينتمون إلى عدد كبير من المنظمات والوكالات الإنسانية بمقالات تركز على القضايا الرئيسية والتحديات وأفضل الممارسات والبرامج والتوصيات.

http://www.hijra.org.uk/sexualviolence.htm

الشباب النازح: تهجير من الديار حتى بعد الحرب!

تيموثي راميكرز

من أجل الاستعداد لمرحلة ما بعد الصراعات في الكونغو الديمقراطية، يجب علينا أن نعلم بتطلعات الشباب والفرص المتاحة أمامهم، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهونها، عند مباشرتهم بناء حياة كريمة.

نادراً ما تركز برامج التدخل في الكونغو في الوقت الحالي على "الشباب" كفئة اجتماعية فرعية، لكنها تتجه بالأحرى إلى تمييز الأطفال أو المقاتلين منهم كجماعات مستهدفة، وهي الأجدر بالتفضيل. وهذا يدعو للدهشة، مع النظر إلى الاهتمام الحالي بالزيادة في أعداد هؤلاء الشباب في أفريقيا والمخاطر التي يمثلونها مع تفشي الصراعات وعودتها للنشوب. وإلى جانب هذه الأنماط التقليدية، يتم القيام بالقلة القليلة من البحث على توظيف الشباب وإتاحة الفرص لهم لحياة أفضل فيما بعد الحرب.

ويوضح هذا المقال نتائج البحث الذي تم في ٢٠٠٨ حول أساليب عيش الشباب النازح (غير المسلح)، الذي استقر في وحول مدينة بوتيمبو شرقي الكونغو[١]. وكما هو الحال في السياقات الأفريقية الحضرية الأخرى، نتوقع أن يواجه الشباب المتأثرون جراء الحرب مشكلات مزمنة تشمل الفقر والتهميش الاجتماعي في شرقي الكونغو؛ نتيجة لوظائفهم المؤقتة منخفضة الأجور، مما يجعلهم أكثر عرضة، كما يرى البعض، إلى الأنشطة الإجرامية والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة. وفوق كل ذلك، تؤكد هذه الدراسة استضعاف هؤلاء الشباب مع اضطرار ما يقرب من ثلثهم (٢٨,٦٪) إلى البحث عن عمل إضافي، والذي يكون في الأساس في قطاع التجارة (٤١,٦٪) أو الزراعة (٢٩,٧٪)؛ وذلك من أجل زيادة دخولهم اليومية. وبالنسبة للحرفة الأولى، يعمل هؤلاء الشباب النازحون بصورة أساسية في مجال الزراعة (٢٧,٥٪) أو التجارة البسيطة (١١٪) أو قطاع النقل (٦,٨٪). أما في المحيط الريفي، تمتد هذه النسب إلى (٧٠٪) في الزراعة و(١٢,٥٪) في التجارة والنقل معاً. مما يشكل انصرافاً عن حياتهم السابقة، حيث عمل نصفهم (٥٢٪) من قبل كمزارعين، وجميعهم منحدر من بيئات ريفية. في حين تركت الأغلبية (٩٨٪) ديارها بسبب الصراعات والتهديدات الأمنية.

ويبدو أن هناك ملاحظتين تستحقان البحث والدراسة. أولهما تتعلق بطموحات وآمال هؤلاء الشباب لبناء مسكن خاص بهم. وعلى العكس من المعتقدات السائدة، يفضل أغلب الشباب النازحين ألا يعودوا إلى بيوت عوائلهم أو بيئاتهم الزراعية، عندما يسمح الأمن لهم بذلك. لكنهم يميلون إلى حياة مستقبلية في المدينة والعمل، على سبيل المثال، للعمل في التجارة والخدمات (حوالي ٤٠٪) أو التدريس وأشكال الحياة الفكرية الأخرى (١٧٪) أو الأعمال الحرفية (١٠٪) أو الأعمال الإدارية (١٠٪). ومن خلال رؤيتهم لمحيط المدينة الاجتماعي والاقتصادي الأفضل والحصول الممكن على العمل والموارد، نرى أن هناك نقلة كبيرة في الهوية بين هؤلاء الشباب، الذين ينظرون إلى أنفسهم الآن على أنهم متحضرون ومستقلون عن أصولهم القروية. أما في الأجزاء الشمالية الشرقية من الكونغو، عملت التداعيات المتلاحقة للحرب والنمو الريفي والتهميش الاجتماعي على زيادة التحضر وإتباع نماذج الحياة "العصرية" من قبل الشباب المهاجر، مما يعكس الاتجاه السائد حول القارة الأفريقية بأكملها[٢].

وتتعلق الملاحظة الثانية في هذا السياق بحصول هؤلاء الشباب على حياة كريمة. وفي حين توفر المدينة، من الناحية النظرية فرصاً للعمل لا حصر لها، يجد الشباب النازحون أنفسهم غالباً على هوامش سوق العمل الحضري، والذي تحدده باستمرار الانقسامات الاجتماعية الحادة. وتُرغم شريحة كبيرة من الشباب النازح في بوتيمبو على تأمين الدخل اليومي من خلال التجارة البسيطة والوظائف المؤقتة أو ما يشير إليه سكان المدينة بـ "البيكاكالا" أو "العمل من خلال العرض والطلب". ويمكن لهذا العمل اليومي أن يشتمل أي شيئ من حفر المراحيض إلى دكّ الحجارة وحمل الرمل (عادة يقوم بذلك الرجال) إلى بيع الوجبات الخفيفة والموز والأراكيو (شراب ذرة كحولي) على جانبي الطريق (وهذا في الغالب عمل النساء) أو تحميل الشاحنات أو ركوب دراجات التوصيل الخشبية التقليدية (تشوكودو) خلال شوارع بوتيمبو غير المرصوفة. لذلك، وبدلاً من عيش المدينة المترف والمليء بالفرص، يبدو أن أغلب الشباب النازح قد وقع في فخ الكفاح اليومي الذي يتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار والتغيُّر.

وقد يُعزى جانبٌ من هذه المعاناة اليومية إلى السياق الاجتماعي الهش. حتي وإن كان أغلب النازحين في شرقي الكونغو يعيشون مع عائلات مضيفة، فإن المساعدة التي يتلقاها شباب النازحين داخلياً، بصورة شائعة وجزئية، تتمثل في إمدادهم بالطعام والمسكن، ونادراً ما تشمل الرسوم المدرسية أو الرعاية الطبية أو الملبس. وربما يكون من النافع إعادة تقييم المصطلح "الأسرة المضيفة" لأنه لا يتناول كفايةً الطبيعة المختلفة للأسر الكونغولية والطرق التي يضمن بها النازحون داخلياً الطعام والمسكن. ومن بين أحد الأنماط الأكثر تكراراً بين الشباب النازحين هي الهجرة الدورية بين مواطنهم الأصلية (القروية) وديارهم الحضرية الجديدة، والتي تبقى الأخيرة محلاً لإقامتهم.

وبنظرة متعمقة في آليات اقتصاد بوتيمبو المدرة للنقد، فإننا نرى أن حصول الشباب على الدخل المستدام لا يمكن تبسيطه إلى مشكلة أصغر لرأس المال الاجتماعي، إذ يحركه سوق العمل الاستثماري. وتستمر مجموعة محدودة من تجار الاستيراد والتصدير في استغلال فرص العمل والتجارة في بوتيمبو، وقد كان لبعضهم مصلحة خاصة في الاقتصاديات المتصارعة إقليمياً[٣]. وتسيطر أحد الاتحادات التجارية المحلية (المعروفة بـ "جي ٨" التي تتألف من عدد من الأعمال التجارية التي تديرها الأسر)، على سلسلة من الواردات والصادرات من الأسواق الزراعية الصغيرة حتى الحدود مع أوغندا، حيث تأتي البضائع من كينيا والشرق الأقصى. وسيجد الوافدون أنه من الصعب، مع تنظيم معظم هذه الأعمال على أساس أسري، الحصول على وظيفة في هذا الاقتصاد "الثاني" (حيث أن الأول هو الإدارة والخدمات التي انهارت منذ عدة سنوات مضت على يد موبوتو سيسيسيكو). وكانت النتيجة المباشرة لذلك هي انحصار أكثر الأعمال التجارية شيوعاً، مثل مسك الدفاتر أو التخزين أو التجارة، على مجموعة صغيرة من أقارب عائلات الـ "جي ٨". ويميل الشباب المهاجرون في الغالب إلى الإشارة إلى هذه الآلية بـ "القبلية".

الاستنتاجات

من كل ذلك، نستطيع أن نستخلص استنتاجين. من الناحية العملية، تساهم برامج دعم الأفراد النازحين في الكونغو بصورة جيدة في تمييز فرص العمل وطموحات الشباب المهاجر. واقتصرت التدخلات التنموية، في حالات كثيرة، إما على الأطفال أو المحاربين منهم، مهملة بذلك أعداد كبيرة من الشباب المسالم الذي يحاول الحصول على حياة كريمة. ولبعض الوقت الآن، كان الاتجاه السائد هو تصوير الشباب الحضري في أفريقيا على أنه قنبلة موقوتة. لكن يكمن جانب من المشكلة في الغالب في الرؤية الدائمة لشباب الحضر في أفريقيا على أنهم "المنبوذون المعزولون"[٤] إلى جانب عدم تمتعهم بالمرونة الاجتماعية.

وبدلاً من الاستهانة بالأساس الاقتصادي للأسر التي تحاول التماشي مع آليات وأساليب الحياة، يجب أن تبحث الدراسات المستقبلية، على نحو جاد، الطبيعة السياسية المتوارثة للأسواق الاقتصادية (غير الرسمية)، إلى جانب المعنى اليومي الذي يربطه الأشخاص بتصوراتهم للحصول على أسباب العيش والقوة (فقدانها) والاستضعاف. ورغم ما تقترحه قصص الشباب النازح في بوتيمبو، تستمر هذه المعاني في التعبئة بالتصورات والطموحات حول حياة ممكنة بعيداً عن التهميش بل ضمن مجتمع منغلق والحمائي.

تيموثي راميكرز (Timothy.Raeymaekers@geo.uzh.ch) هو محاضر بقسم الجغرافيا في جامعة زيورخ (http://www.geo.uzh.ch).

"أشكر جهود فريق البحث الكونغولي (تحت إشراف د. ميني مالكويشا) وإلى تلاميذي طلاب الماجستير (وأخص بالذكر لينارت فاندام وليز ساكري) وإلى المفوضية الأوروبية والبرنامج البحثي "تحليل الصراعات العنيفة على نطاق ضيق"".

١. تتألف العينة من ٣٤٨ شاب من النازحين العشوائيين (١٩٠ رجل و١٥٨ سيدة)، والذين انقسموا بالتساوي، زيادةً أو نقصاً، بين مدينة بوتيمبو وحدودها الحضرية (بانيوكا) وتتراوح أعمارهم ما بين ١٥ إلى ٣٦ عام (لكن تنحصر أعمار الأغلبية منهم بين ١٨ و٢٦ سنة).

٢. الرجاء مطالعة العدد "٣٤" من نشرة الهجرة القسرية "التكيُّف مع النزوح الحضري: http://www.hijra.org.uk/urban-displacement/

٣. انظر تيموثي راميكرز (٢٠٠٢) "الحرب الممتدة. مقدمة في اقتصاد الحرب المخصخص في الكونغو"، ودين هاغ نوفيب: http://www.ipisresearch.be/download.php?id=60، و(٢٠١٠) "هل الحماية للبيع؟ الحرب وتحوُّل الآليات على الحدود الكونغولية- الأوغندية" التنمية والتغيير، يوليو (٤/٤١) http://tinyurl.com/raeymaekersDev2010.

٤. انظر سومرز، إم سومرز (٢٠٠٣) "الشباب والحروب وأفريقيا الحضرية: التحديات وسوء الفهم والفرص)، في روبل وآخرون (انفجارات الشباب في مدن العالم النامي: التوجهات نحو تقليل الفقر والصراعات في العصر الحضري، مركز أبحاث وودرو ويلسون الدولي للدارسين، واشنطن، صفحة ٢٥ إلى ٤٦ http://www.wilsoncenter.org/topics/pubs/ACF1AEF.pdf

جمهورية الكونغو الديمقراطية من منظور المانحين

سيب فوكيه

لقد أصبح التعاون الجهات المانحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر أهمية، لكن على المانحين إعادة تقييم الاستراتيجيات المتبعة.

إلى جانب كونها تشهد أحد أخطر الأزمات الطويلة الأمد في أفريقيا، تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر المختبرات التي تم فيها تجريب الاستجابة الإنسانية. ويعمل منهاج الإصلاح الإنساني، الذي انطلق عام ٢٠٠٥ وتم اختباره في الكونغو، على إصلاح ترتيبات توفير الإغاثة عبر جعل المساعدة الإنسانية أكثر مسؤولية وانتظاماً إضافة إلى تحسين قيادتها وتنسيقها ومساعدتها كي تصبح أكثر تجاوباً مع الاحتياجات المحددة. ومنذ عام ٢٠٠٥ أدى تنفيذ هذه الإصلاحات في الكونغو إلى توفر فرصة فريدة للحصول على رؤية أعمق لما قد يفيد وما لا يفيد ومواطن التحديات.

وما بين العامين ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، قدم المانحون ٢,٥ مليار دولار أمريكي من المساعدات (التي تشمل أكثر من ٤٠٠ مليون دولار أمريكي حتى الآن في ٢٠١٠)، وذلك لأغراض الاستجابة الإنسانية في الكونغو. كذلك، أوجدت الزيادة الكبيرة في تدفقات الموارد المالية (التي زادت ثلاثة أضعاف من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٦) الحافز لإيجاد أدوات جديدة مثل الصندوق المشترك لجمهورية الكونغو الديمقراطية[1] والتنسيق الجماعي وخطة العمل الإنساني. ويحتاج دور المنسق الإنساني المعزز إلى التعريف به.

ربما تكون أحد أهم النتائج المبكرة، والتي ترجع بالدرجة الكبيرة إلى الصندوق المشترك لجمهورية الكونغو الديمقراطية، هي الكشف عن بعض من صور الضعف الكامنة في منظومة الاستجابة الإنسانية. وتعد القليل من حالات الفشل المنهجي جديدة، والواضح اليوم أن العمل الجماعي الإنساني يقوضه التردد وعجز الرؤية الجمعية والتنافس بين الجماعات اللاحكومية والأمم المتحدة، إذ لا يستخدم الجهود التعاونية أو المسؤولية (إما تجاه المانحين أو المستفيدين) أو القدرة على قياس تأثير أو قيمة الأموال. فإذا كنا سنعيد ابتكار المنظومة الإنسانية، فالمشكوك فيه أن تشبه المنظومة الحالية.

وعلى الرغم من أنه لا يمكننا إعادة ابتكار هيكل الاستجابة الإنسانية الكلي، فلن نستطيع أيضاً التغافل عن التحديات التي يقدمها. وفي الكونغو، كان التقدم، ولا يزال، في صالح تسليم أفضل الخدمات للجهات المستفيدة، وتمهد برامج التنسيق الطريق أمام حوار منفتح ومنتج ليبرز بين الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات اللاحكومية. ونظراً للضغوط التي أوجدتها الأزمة المالية الحالية، فمن المقبول أن يكون المزيد من التركيز على النتائج الملموسة وقيمة المال ضرورياً، وقد لزم القيام بها مسبقاً. ويساعد التقدم التكنولوجي، أي الوصول الأسرع والأفضل للمعلومات، على إعادة تشكيل الطريقة التي ندير بها أمورنا وعملنا. وعلى الرغم من ذلك، فإن التقدم بطيء، وتبقى المصالح المكتسبة القائمة، لذلك، لا تزال مقاومة التغيير موجودة.

ما الذي يجب عمله إذاً؟

التحسين في تقييم الاحتياجات وتحليل الاستجابة: من السهل قول ذلك ومن الصعب تنفيذه. لكن التقدم ممكن. وحالياً، تقدم خطة العمل الإنسانية في الكونغو[2] رؤية للاحتياجات والاستجابة المقترحة. وقد أخذت الأمم المتحدة في الكونغو بذمام المبادرة؛ لجعل خطة العمل الإنسانية أكثر إستراتيجية، وليست فقط سلة تسويق للمشروعات، وأكثر من تجميع للاحتياجات والأولويات القائمة على المؤشرات والحدود المتفق عليها. وتحتاج هذه العملية إلى الاستمرار والتحسين. ويلزم المزيد من الاتفاق التعاوني؛ من أجل وضع الحدود وتطوير المزيد من المؤشرات الأكثر صلة. وهذا سيساعد أيضاً في تناول العجز الخطير في المنظومة، ونعني بذلك نقص الرأي المترابط لما تتضمنه المساعدة الإنسانية وأين توجد حدود المساعدة. كذلك، يلزم المزيد من الوضوح لما ستتناوله الاستجابة المبكرة في السياق الإنساني ومن المسؤول وكيف يكون التمويل. مما سيساعد المانحين في تخصيص الموارد.

التنسيق الجماعي والقيادة: تم الاتفاق في الكونغو على تنقيح وإعادة تعريف دور المجموعات. وتظهر مقصد الجهات المانحة تجاه دعم هذه العملية، لكنها أوضحت أن دعم التمويل المستقبلي سيعتمد على رؤية النتائج، وأنه سيكون هناك برهان واضح للنية من قبل الوكالات الرائدة المتعاونة لتخصيص الموارد ووضع مسؤوليات التنسيق في قلب عملهم. ويجب أن يتم حماية الوكالات من الصراعات الداخلية بين جمع التبرعات واحتياجات تنفيذ البرنامج. وإننا لنحتاج لاستراتيجيات قطاعية أكثر وضوحاً، ومؤشرات أكثر والمراقبة والتقييم الأكثر تعاونية والتقييم الأفضل لقدرات الشركاء والعملية المتكاملة للتعلم والابتكار. وقد رأينا أن ذلك ممكن مع الموظفين المحترفين، المعروف عنهم النشاط والإخلاص. وستقنع الجماعات القوية والفعّالة الجهات المانحة بأفضل الأساليب التي يتم بها التعامل مع التمويلات.

وفيما يخص القيادة، يمكن عزو معظم ما تم تحقيقه في الكونغو إلى التنسيق الإنساني القوي. وقد أظهرت استعراضات الرأي[3] أن الدول الأخرى قد لا تكون محظوظة. فاختيار وتدريب المنسقين الإنسانيين على الخبرة الإنسانية الأساسية ومهارات القيادة له أهميته لإحراز التقدم والتجديد، وهي ضرورية لجودة الاستجابة في جمهورية الكونغو.

المسؤولية والنتائج والتأثير: لم يقترن التمويل المتزايد والمتاح خلال السنوات الأخيرة بحس من المسؤولية الجماعية، إما تجاه الجهات المانحة أو الجهات المستفيدة. وإنها لحقيقة واضحة ألا يمكن التحقق والتيقن بأي درجة مما قدمته مساعدة الإغاثة التي بلغت ٢,٥ مليار دولار أمريكي في الكونغو. ولا يمكن لخطة العمل الإنسانية أن تحدد عدد الأشخاص المستهدفين. كذلك، فلا يوجد استعراض جماعي للأفعال التي تم اتخاذها في أحد الأعوام، وليست هناك أي عملية جادة للمراقبة والتقييم. ولا يجب أن يصبح ذلك مقبولاً بعد الآن.

وقد قاد الصندوق المشترك لجمهورية الكونغو الديمقراطية الطريق في تصميم وتطوير منظومة المراقبة والتقييم، التي تسعى وراء النتائج، في صورة مترابطة، أكثر من ذي قبل. وقد تم التطبيق نتائج إطار العمل ومتطلبات الإبلاغ (على نحو صحيح بالفعل) على جميع الوكالات المنفذة على حد سواء (وهي الأمم المتحدة والمنظمات اللاحكومية). حتى وإن كان الصندوق المشترك لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولاً فقط عن ٢٠٪ من المساهمات في خطة العمل الإنسانية، فإن هذا ليس إنجازاً يستهان به، ويدل على إمكانية الإبلاغ الجماعي عن النتائج. وهناك أيضاً التكنولوجيا، الموجودة لتحسين الحصول على المعلومات الخاصة بالنتائج. والمطلوب هو الإرادة السياسية، نيابة عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الأهلية؛ من أجل المساهمة الجماعية في الجهود المشتركة. وتوفر قاعدة البيانات الخاصة بمعلومات النشاط٤ التي تمولها اليونيسيف [منظمة الأمم المتحدة للطفولة] برنامجاً تشغيلياً يمكن استخدامه من قبل العديد من الشركاء بغرض إدخال البيانات، وبذلك المساعدة في ربط النتائج بالتأثير.

وقد اتفق المانحون في الكونغو على أهمية الإبلاغ التجميعي، بغض النظر عن مصدر التبرعات. ويعد الحصول على استعراض ما تم تحقيقه هو نقطة البداية لتحديد كل ما له أهمية وما ليس له، وما الذي سيلزم في المستقبل. فهل تلقى المستفيدون المساعدات التي يحتاجونها أم ما تعتقد الوكالات أنها في حاجة إليه فقط؟ وإن الاتجاه نحو تحويل الأموال والمقبوضات لهو فرصة جيدة لتحفيز الابتكار والبرهنة على أن المنظومة الإنسانية يمكنها التكييف والتغيير.

الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية

وماذا عن المانحين؟ لقد وضعت مبادرة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية٥، منذ عام ٢٠٠٣، ثلاثة وعشرين معيار وقعت عليه الدول الأعضاء، البالغ عددها ٣٦ دولة (بما في ذلك الاتحاد الأوروبي). ولنجاحها الذاتي، يجادل البعض أن الوقت قد حان للمانحين من أجل مراجعة معايير الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تهدف جماعة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية إلى حث المناقشات حول السياسات والاستراتيجيات، إلى جانب تعزيز توجه أكثر تنسيقاً للمنح. وربما يتعين على مبادرة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية الآن التركيز على الاتفاق على معاهدة مسؤولية مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الأهلية؛ من أجل تقديم الأكثر والأفضل للجهات المستفيدة.

تعد قدرة المانحين والمشاركين على مستوى الدول قاصرة على عدد قليل من المانحين الكبار، ويواجه هذا الحضور والتواجد تهديداً يتمثل بزيادة الضغوط المفروضة على الوكالات المانحة. إلا أن دور المانحين في التأثير وتقديم المساهمات الفنية إلى عمليات الإصلاح داخل الدولة هام بالنسبة إلى توجيه التحسينات المنهجية. وسيكون المزيد من الخبرة الإنسانية والعمل من قبل المانحين لازمة لاستمرار التقدم.

وبالتأكيد فإن الوقت الحالي غير مناسب للجهات المانحة كي ينتابها اليأس ، بل إنه الوقت الملائم للاستمرار في ودعم مشاركتنا من أجل إحداث التغييرات والتقدم الضروريان للعديد من الملايين في الكونغو الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وإنني لأنبهر باستمرار بالالتزامات والتفاني من قبل عدد كبير من عمال الإغاثة في الكونغو الذين يبذلون ما في وسعهم لجعل مساعدات الإغاثة أفضل. ويبرهن نموذج الكونغو أنه يمكن، ومع الوقت، بذل الجهود والطاقة واتخاذ الخطوات الهامة. ومن الممكن، بل من المؤكد، أن نتخذ الخطوات اللازمة لتطبيق التحسينات والابتكارات.

سيب فوكويه (s-fouquet@dfid.gov.uk) هو المستشار الإنساني لجمهورية الكونغو الديمقراطية في وزارة التنمية الدولية البريطانية (http://www.dfid.gov.uk).

تعكس الآراء المذكورة في هذا المقال آراء كاتبها، ولا تشير بالضرورة إلى مواقف وزارة التنمية الدولية البريطانية.

١. الذي تدعمه بلجيكا وكندا والدنمارك وأيرلندا ولوكسمبورج وهولندا والنرويج وأسبانيا والسويد والمملكة المتحدة. وفي عام ٢٠٠٩، ساهمت تسع جهات مانحة في مبلغ إجمالي قدره ١٠١ مليون دولار أمريكي.
http://tinyurl.com/DRC-HAP2010 .٢
باللغة الفرنسية: http://www.rdc-humanitaire.net
٣. التقرير التجميعي- استعراض مشاركة المنظمات اللاحكومية مع عملية الإصلاح الإنساني. أكتوبر ٢٠٠٩ http://www.icva.ch/doc00003933.pdf
٤. المنظومة المتصلة بشبكة الانترنت لتعقب نتائج وأنشطة المنظمات الشريكة.
http://www.goodhumanitariandonorship.org/ .٥

الكونغوليات النشطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بلجيكا

ماري غودين ومادو تشيديكا

تشارك النّساء الكونغوليّات بحماس في بناء السلام في بلادهنّ وفي الخارج أيضاً، وعلينا أن لا نتجاهل بل وأن ننصت لأصواتهن وآرائهن التي تستند على خبرات مختلفة والتي تمدنا بوجهات نظر متنوعة.

تُعدّ جمهورية الكونغو الديمقراطية من بين أكثر الدول الأفريقية احتضاناً للمنظمات النسائية. ومع مرور عقود من الأزمات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، غُبِّئ السكان المحليون في منظمات مدنية لتغطي غياب الدولة وإخفاقها في تقديم الخدمات في بعض القطاعات كالصحة، والبنية التحتية والتعليم. وقد خرّج النظام التعليمي العالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في السبعينيات وبداية الثمانينيات، وكانت وقتها تُعرف بزائير، كفاءات عالية، تاتي لجأت مع ضعف فرص العمل إلى استخدام مهاراتها في تغيير المجتمع الكونغولي وتمثل ذلك بصورة كبيرة في إقامة المنظمات اللاحكومية.

واشتملت التعبئة المجتمعية تلك على حشد النساء حشداً قوياً، ومن أهم الأمثلة على ذلك إنشاء تكتّل النساء الكونغوليات التي ضمّت مجموعة من ممثلات عن النساء خلال الحوار الكونغولي الداخلي عام ٢٠٠٢ والذي هدف إلى الحصول على إعلان رسمي وخطة عمل مناسبة للمساهمة في تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. وساهمت تلك المنظمة في زيادة الوعي إزاء الدور الهام الذي يمكن للمرأة توليه لمصلحة المجتمع، كما شجّعت كثيراً من النساء على التعبئة التنظيمية حيث يوجد حالياً أربعة منظمات على وجه التحديد تعبّر عن التزام النساء الكونغوليات في العمل لتحسين ظروفهن المعيشية وهي: كافكو (الكوادر الاستشارية للنساء الكونغوليات) وكونافيد (لجنة النساء الوطنية للتنمية) ومنظمة القضية المشتركة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتكتّل النساء (الكونغو- بوكافو).

النشاطات في بلجيكا

أمّا في الشتات فتحظى الفعاليات الكونغولية العاملة في بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقدير متزايد من المؤسسات الدولية. ولمّا كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية مستعمرة بلجيكية في السابق فقد اختار كثيرٌ من الكونغوليين الهاربين من البلاد بلجيكا ملاذاً لهم. وكان أوائل المواطنين الكونغوليين ممن هربوا إلى بلجيكا ما قبل التسعينيات من طبقة الصفوة ممن كانوا يرغبون في الدراسة فالعودة إلى بلادهم لتولي مناصب سيادية فيها. ومع هذه الموجة المهاجرة جائت النساء إما للدراسة أو ليصحبن ذويهن من الطلاب. ومعظمهن كن متعلمات وأنشأن منظمات في بلجيكا. ومع تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عاد قليل منهن إلى البلاد في حين تزايد عدد المهاجرين من جمهورية الكونغو الديمقراطية بحثاً عن الأمن والفرص المعيشية الأفضل. وفي يومنا هذا، ما زال عدد طالبي اللجوء كبيراً من جمهورية الكونغو الديمقراطية وما زالت نسبة النساء منهم مساوية لعدد الرجال. أمّا هجرة الطلبة الكونغوليين فما زالت عالية أيضاً بتمثيل كبير من النساء مقارنة بمواطني البلدان الأفريقية الأخرى.

وكما الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يبدو الحشد السياسي الكونغولي في بلجيكا منفصلاً تماماً عن حشود الرجال التعبوية. فالعنف الجنسي ضد النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان العنصر الرئيسي في إطلاق شرارة نشاط النساء هناك، ومن بين مئات المنظمات الكونغولية في بلجيكا، سعت المنظمات النسوية إلى تعزيز ما تقدمه من نشاطات نوعاً وكماً أكثر من نظرائها من منظمات الرجال. ومن هذه المنظمات منظمة أكوما (وتعني «استيقظي» بالسواحيلية) وأفيدي[١] (منظمة العمل النسائي للإنماء) اللتان كانت رسالتهما الرئيسية دعم ضحايا العنف الجنسي وغير ذلك من التمييز من النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورفع الوعي بينهن. وهناك أيضاً منظمة فيريفيك[٢] (المنتدى الإقليمي للنساء الكونغوليات) وهي منظمة نشطة تضم النساء ممن قدمن من جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم نظيراتهن من النساء في الوطن

١٧ أكتوبر ٢٠١٠: النساء الكونغوليات اللاتي يعشن في بلجيكا أثناء التحرك الأخير في التحرك الدولي الثالث للمسيرة العالمية للنساء التي انعقدت في بوكافو، كيفو الجنوبية.

وتمكينهن من تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأخيراً وليس آخراً، هناك منظمة سي بي بي إس (قافلة السلام والتضامن) التي تركز تركيزاً أساسياً على دمج النساء الكونغوليات من الشتات في المجتمع البلجيكي وبناء عرى الروابط الاجتماعية بين القوميات معهنّ. هذا إضافة إلى بعض المبادرات الفردية كمشروع التصوير الفوتوغرافي بعنوان «قفي يا أمي» بتمويل من منظمة إمباكت سود اللاحكومية.

وتشارك من كثب عدد من النساء الكونغوليات في المسيرة العالمية للنساء ٣. واختتمت أعمالها في مؤتمر العمل الدولي الثالث لمسيرة العالمية للنساء الذي عُقِد في بوكافو (كيفو الجنوبية) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة ما بين ١٣-١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠. وبلغ عدد الوفود الوطنية المشاركة ٤٢ وفداً من جميع أنحاء العالم ممن حضروا المسيرة التي ضمّت ما يقرب من ٢٠ ألف شخص. وفي حين سافرت بعض النساء الكونغوليات المستقرات في بلجيكا إلى بوكافو ضمن وفد ممثل عن المسيرة العالمية، حضر غيرهنّ بصفتهن الفردية (بدعم لوجستي من قافلة السلام والتضامن) ، مما يجعلها واحدة من الوفود الدولية الأكثر عدداً.

وتجتمع النساء في هذه المجموعات في اجتماعات رسمية وغير رسمية على حد سواء يجمعهن مكان الإقامة (إقليم الموطن الأصلي) و/أو العلاقة الانتخابية، ويتحدثن حول المسائل الهامة التي تتعلق في حالتنا هذه بضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه المعايير متداخلة فيما بينها فلا يستبعد بعضها بعضاً. وهناك إجراءات أخرى تنتج عن المبادرات الشخصية وتحدث ضمن الشبكات الاجتماعية القائمة بين بلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعمل النساء الكونغوليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حشد المصادر التي يستخدمنها في بلادهم الأصلية ليتمكنوا من العمل على المستوى المحلي. في حين هناك مجموعات أخرى من النساء وبعض المبادرات الفردية النسوية أيضاً التي تدعم عدداً من الأفعال التي تتخذها المجموعات المحلية. ومثل هذه المجموعات أو الأفراد قد تكون أعضاء سابقين في تلك المنظمات قبل مغادرتهن لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع تكرار الزيارات العرضية بين هاتين الدولتين، تتولد روابط جديدة عابرة للقوميات، وتُقام بنىً جديدة محلية مصممة لتلقي الدعم من الخارج.

مشكلات في الشتات

تواجه النساء الكونغوليات في بلجيكا عدداً متنوعاً من العوائق التي تواجههن في بناء الروابط المدنية العابرة للقوميات والإسهام في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعليهن الارتباط بالنساء في الميدان ممن التحقن بالتنظيمات لكنهن يختلفن في وجهات النظر حول السلام والنزاع، وعن دور النساء في المجتمع الكونغولي، وعن الإجراءات التي يجب اتباعها للاستجابة للعنف الجنسي وغيرها من القضايا. وبالإضافة إلى ذلك لا تدرك النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية دائماً أسباب انخراط النساء الكونغوليات في الخارج في النشاطات في التنظيمات المختلفة. وكثيرٌ منهن يقلن إن أُتيحت الفرصة للهجرة فسوف يخترن البدء بحياة جديدة بعيداً عن كل ما يحدث في شرقي البلاد. وهناك من النساء أيضاً من يعتبرن نساء الشتات من المنافسات، وهناك عدد من المنظمات الدولية والمنظمات الدولية اللاحكومية التي تسعى إلى استقطاب الكوادر، وهنا تعتقد المرأة المحلية أنّ فرصة نساء الشتات أكبر في تعيينهن من النساء المحليات، وقد يعتقدن أيضاً أنّ نساء الشتات قد يأتين بالأموال لضخها لمنظماتهم في الشتات بدلاً من أن تذهب هذه الأموال إلى النساء المحليات. وأخيراً وليس آخراً، يبدو أنّ النظرة التقليدية للأمور تعمّ وتسود على معنى التضامن الدولي. فالمساعدة المالية والدعم ينظر إليهما على أنهما من «بلاد البيض» وذلك الاعتقاد ليس وليد الساعة بل هو قائم منذ عقود. ولذلك، يُنظَر للفاعلين الجدد خاصة نساء الشتات على أنهم «غرباء صغار».

وهذا يعني انعدام الثقة تقرياً بالشتات وربما يكون ذلك نتيجة غياب المعلومات أو ضعف في فهم النوايا الحقيقية للشتات.

شخصيات منوّعة

وبشكل مشابه لا يشكل العنصر النسائي في الشتات الكونغولي مجتمعاً متجانساً فما تـزال الناشطات يواجهن أسباب كثيرة تدعوهن إلى مغادرة جمهورية الكونغو الديمقراطية، علماً أنه لا تعود أصول جميع الناشطات بالضرورة إلى السكان الأصليين في مناطق النّزاع. وبالنسبة لمن عانين من صدمات نفسية نتيجة العنف فقد يختلف فهمهن ومنظورهن للنزاع عن فهم ومنظور النساء اللواتي لم يعانين من التجربة ذاتها. وقد لا ترغب بعضهن في المشاركة والمخاطرة بحق الإقامة في بلجيكا إلى حين تلقيهن تأكيداً بحصولهن على حق الإقامة الدائمة في البلاد. وقد يكون لاختلاف وجهات النظر بل تضاربها أحياناً حول كيفية المشاركة في عمليتي السلام والتنمية في بلادهم الأصلية أثر واضح في حالات التوتر القائمة بين المهاجرات للجيلين الأول والثاني. وأخيراً، لكي تتمكن الكونغوليات من تحقيق الشرعية في بلجيكا وكذلك في الكونغو، يجب أن تعرف النساء كيفية التعامل مع مجموعة متنوعة من الهويّات (كالبلجيكيين من أصل كونغولي الذين يعيشون في بلجيكا، والكونغوليين من أصول بلجيكية المقيمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكالنساء).

لا يلقى العمل التعبوي الذي تؤديه النساء الكونغوليات المحليات والنساء في الشتات التقدير المطلوب بل ويتعرض أيضاً للتجاهل والإهمال. ولا يوجد صوت مسموع للمرأة كما ينبغي له أن يكون. ومع ذلك، فمال زالت النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بلدان أخرى كبلجيكا نشطات كلّ النشاط في بناء الشركات نحو تعزيز ودعم عملية بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ماري غودن (godinmarie@googlemail.com) تحمل درجة الماجستير في الهجرة القسرية من مركز دراسات اللاجئين، وهي حالياً باحثة في مجموعة دراسة العرقيات، والتمييز العنصري، والهجرة والإقصاء http://www.ulb.ac.be/socio/germe في جامعة بروكسل الحرّة، وتحضر لشهادة الدكتوراه في جامعة إيست لندن. أمّا مادو تشيديكا (@mdosichid gmail.com) فهي منسّقة برنامج النساء والتنمية لمنظمة إمباك سود http://www.impactsud.org

١. http://www.afede.net/
٢. http://couleuraurore.skynetblogs.be/post/6845122/firefec
٣. http://www.mmf2010.info/our-action/action-a-bukavu?set_language=en
الفرنسية:
http://www.mmf2010.info/our-action-fr/action-a-bukavu?set_language=fr
الإسبانية:
http://www.mmf2010.info/our-action-es/action-a-bukavu?set_language=es

مركز بيانات النازحين داخلياً في كيفو الشمالية

لورا جاكلين تشيرش

للبيانات الموثوقة أهميتها لتوفير المساعدات والحماية للنازحين في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويساعد مركز البيانات الجديد في كيفو الشمالية في توفير هذه البيانات.

ففي شرقي الكونغو وهي منطقة تشهد تجدداً مستمراً للعنف والنزاعات ينزح الكثير من الأشخاص الجدد، في حين يتمكن آخرون من العودة لمنازلهم، بعد أن كانوا نازحين من قبل. وخلال النزوح، يعيش بعض الأشخاص في المخيمات، ويعيش البعض الآخر مع الأسرة أو الأصدقاء أو وفق ترتيبات تأجيرية، يُشار إليها تقليدياً بـ «الأسر المضيفة». ويكون جمع البيانات في المخيم سهل نسبياً، لكن يكون جمع البيانات بين الأسر المضيفة، حيث لا يمكن التمييز بسهولة بين السكان والنازحين، أكثر من معقد، وتظهر كذلك صعوبة الوصول إلى البيانات الصحيحة والكاملة، نتيجة لأنماط النزوح المعقدة في الكونغو.

وعلى سبيل المثال، هناك النازحين «المتنقلين»، وأولئك هم الذين يسافرون باستمرار بين الأماكن المختلفة، بما في ذلك منازلهم والمخيمات. وهناك أيضاً صور النزوح المختلفة حيث تواجه الوكالات مخاطر زيادة عدد النازحين، بدلاً من إحصاء الأشخاص النازحين، ، إن لم يتم التحري عنها. وتتضمن التحديات الأخرى المنهجيات المختلفة ومصادر المعلومات المجهولة، ونقص التأقلم مع معدلات المواليد والوفيات.

ومن أجل التعامل مع هذه التحديات، انطلقت لجنة نقل السكان، والتي يدعمها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتعمل اللجنة بالتعاون والتنسيق مع العديد من الجهات الإنسانية والوكالات، للمقارنة بين وتوحيد البيانات. واستمرت الاختلافات وصور النقص في المعلومات. لكن، وفي عام ٢٠٠٨، تم إطلاق مشروع مبتكر لتناول هذا النقص في المعلومات: ألا وهو مركز بيانات النازحين داخلياً.

يقع مركز المعلومات، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في غوما ويرصد المكتب أقاليم كيفو الجنوبية والشمالية. وتمول المشروع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كجزء من مسؤولية إدارة المخيم وآليات التنسيق، التي تنفذها الوكالة، بيد أن الفرصة أصبحت متاحة لجميع وكالات الأمم المتحدة كي تصبح شريكة في المشروع، ويمكن لأي وكالة إنسانية طلب البيانات من المركز. وعلى المستوى الفني، يعمل المشروع في تعاون مباشر مع وبدعم من السلطات في الإقليمين والوكالات القائمة على إدارة المخيم (سواء كانت محلية أو دولية)، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على تلبية احتياجات النازحين داخلياً. ويهدف المركز، بصورة أساسية، إلى:

- تولي التسجيل الفردي للنازحين داخلياً، ساكني المخيمات، بما في ذلك الوافدين الجدد والمغادرين والمواليد والوفيات وهكذا.
- تطوير قاعدة بيانات محدثة وفعّالة، والتي تسمح للسكان بتعقب واستخراج البيانات المصنفة حول النازحين داخلياً من السكان.
- إدارة تنقلات السكان من وإلى وبين مخيمات النازحين داخلياً عبر التأكد من الوثائق الخاصة بالفرد، مثل شهادات العودة الطوعية وغيرها.
- عرض قوائم المنتفعين الكاملة، لأغراض المساعدة، مع أخذ حجم الأسرة والاحتياجات الخاصة ومعايير الاستضعاف في الاعتبار، كما هي معرّفة من قبل المجتمع الإنساني في الكونغو.
- المساعدة في ابتكار مقدرة تحليل البيانات الإنسانية القوية، ضمن إطار عمل خطة استقرارية المناطق الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي وضعتها الحكومة.
- ضمان التسجيل بصورة فردية للاجئين الكونغوليين العائدين؛ من أجل تسهيل إثبات شخصية هؤلاء في دول اللجوء، بالإضافة إلى مساعدة مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين في كيفو الشمالية على التخطيط لأنشطة الحماية والمساعدة.
- ابتكار قاعدة بيانات، كي تضم تقارير الحماية ومراقبة العائدين.

يجمع المركز ويعالج البيانات حول اللاجئين، الذين يعيشون في المخيمات في كيفو الشمالية (ولمدى محدود في كيفو الجنوبية). وتُجمع البيانات من خلال المسوحات والمقابلات، وهي تتضمن عدد الأشخاص في الأسرة، أعمارهم وأجناسهم، وسبب الفرار، وخططهم للمستقبل، وأي صور خاصة للاستضعاف بين أفراد الأسرة. كذلك، يتم تصوير أفراد الأسرة؛ من أجل تسهيل تحديدهم عند توزيع المنافع أو عند اتخاذ النازحين القرار بعودتهم إلى منازلهم. وتقسم مخيمات النازحين إلى مناطق وأرقام، كي تسمح للفريق بتسجيل الأشخاص، الذين يعيشون في منزل ما. وهذا يسمح بالإنجازات «الثابتة»، والتي فيها يتنقل الإحصاء المفاجئ ليلاً بين المنازل، من أجل معرفة العدد الحقيقي للسكان. قد يكون هذا العمل خطيراً، ويتطلب التنسيق المحكم مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في الكونغو وإحلال الأمن.

ولمركز البيانات إمكانياته الخاصة بمنظومة رسم الخرائط، التابعة لنظام المعلومات الجغرافي. وبالإضافة إلى تعيين المصدر، ومواقع تدفق ووجود السكان النازحين، يعمل فريق نظام المعلومات الجغرافي مع السلطات المحلية؛ بغرض استيضاح الحدود الإدارية. وعام ٢٠١٠، زودت شركة «غوغل» المشروع بالهواتف الذكية المحمولة؛ لجعل تسجيل البيانات أكثر فعّالية، بما في ذلك اتخاذ احداثيات نظام تحديد المواقع عالمياً، لأغراض الاستخدام في رسم الخرائط.

وتستخدم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منظومتها للمعلومات الصحية بصورة أساسية في مخيمات اللاجئين، لكن في كيفو الشمالية، يختبر مركز البيانات استخدامه في حالات النازحين داخلياً. وفي تعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية والسلطات الصحية الإقليمية، يشترك المركز مع المراكز الصحية، داخل وخارج مخيمات النازحين داخلياً، من أجل جمع المعلومات الصحية للمساعدة في تعقب الأمراض والاهتمامات الصحية بين النازحين داخلياً.

وكل المعلومات التي تم جمعها، بما في ذلك المعلومات الإحصائية والخرائط، تتوزع بانتظام بين المجتمع الإنساني في شرق الكونغو، من خلال شبكة الانترنت والاجتماعات. وهذا يجب وأن يساعد جميع الفاعلين الإنسانيين في دعم النازحين داخلياً في كيفو الشمالية والجنوبية، لتقديم أفضل مساعدة، ذات الفعالية الهامة، والتي تستهدف السكان النازحين داخلياً.

وللمزيد من المعلومات حول أنشطة مركز البيانات للسكان النازحين داخلياً، يرجى مطالعة www.dc4idp.org.

تعمل لورا جاكلين تشرش (laurachurch@mac.com) في مركز البيانات، وعملت من قبل في مركز الدعم الإقليمي في نيروبي، التابع للمفوضية العليا الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

تحديات الحماية

إيما فانينغ

حققت لجان الحماية في كيفو الشمالية والجنوبية بعض النجاح في جهودها للتصدي لعدد من الصعوبات والتحديات التي تواجهها في توفير الحماية للاجئين والنازحين.

استقبلت قرية موكونغو[1] في كاليهي في بكيفو الشمالية ومنذ يونيو ٢٠١٠ حوالي ١١٥٠ أسرة نازحة فرت من هجمات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا[2] خلال العمليات العسكرية في المنطقة. وفي وقت قريب، حضرت إحدى كتائب الجيش الوطني إلى المنطقة، حيث أقامت نقاط التفتيش؛ لجمع الجباية، وهي ولا تتحدث أي لغة محلية. علاوة على ذلك، انتقلت هذه القوات للعيش مع الأسر، رغماً عنها. وهناك، انتشرت العمالة القسرية والاعتقالات التعسفية. وفي نفس الوقت، لا يمكن للمواطنين زراعة حقولهم وأراضيهم القريبة من الغابات، مع اغتصاب جنود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا النساء، بل ويحاولن قتل من يصاحبهم من الرجال. ويستقبل المجتمع المحلي النازحين داخليا إلا أنه ينذر دائماً من محدودية الموارد.

تتعرض الحياة في العديد من مجتمعات المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية للعديد من التهديدات، وقد أبلغت المجتمعات عن أعمال السلب والنهب والسرقة والاغتصاب والعمالة القسرية والقتل والخطف وحرق المنازل وتدمير الحقول، وحتى في المناطق التي تحتفظ فيها الدولة ببعض السيطرة، تتعرض المجتمعات لنقاط التفتيش غير القانونية وفرض الضرائب والاعتقالات والابتزاز. وتدخل العديد من الجماعات المسلحة ضمن مرتكبي هذه الجرائم، وهناك أيضاً من يمكنهم حماية الفئات المستضعفة، ألا وهم أفراد الجيش الوطني (القوات المشتركة الكونغولية) والشرطة والحكومة المحلية والزعماء المعروفين[3].

وفي هذا السياق، تواجه الاستجابة الإنسانية عدداً من التحديات، فكيف سيمكننا التعامل مع هذا المدى من التجاوزات؟ وما هي الكيفية التي يمكننا بها ترتيب الأولويات، مع كون أغلب السكان في الغالب من الفئات المستضعفة؟ وإلى أي مدى نستطيع تفادي التمييز والوصم بالعار داخل المجتمعات، بالإضافة إلى تجنب تشجيع التبعية؟

وفي محاولتها تناول هذه القضايا، تعمل منظمة أوكسفام مع لجان الحماية المحلية في ٣٣ مجتمع عبر كيفو الشمالية والجنوبية. وخلال إجراء تقييمات الحماية السنوية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، تعرفت المجتمعات على العوائق الأساسية أمام الحماية، والتي تضم نقص المعلومات حول القوانين الوطنية والدولية، وصعوبة الاتصال بالسلطات العسكرية والمدنية، وقلة المعرفة بالجهات التي يحال إليها ضحايا الاعتداءات. ومنذ ذلك الحين، عملت أوكسفام مع الشركاء المحليين على:

- ضمان نزاهة انتخابات اللجان الحماية المحلية.
- دعم المجتمعات من أجل تحديد التهديدات التي تواجه قضايا الحماية، وتحليل المخاطر وتنفيذ الأنشطة؛ بغرض مناهضة هذه التهديدات والتصدي لها.
- تدريب أفراد المجتمع والسلطات على القوانين وحقوق الإنسان وكيفية زيادة الوعي بهما محلياً.
- توطيد العلاقة بين قادة المجتمع والسلطات.
- توفير المعلومات الأساسية حول خدمات الإحالة المحلية.

وتوضح إحدى التقييمات الحديثة للتطور، مبدئياً، أنه يمكن للمجتمعات، مع الدعم المرن والمعلومات المتاحة لدعم المبادرات والقدرات المحلية، تحديد أساليب التعامل مع عدد كبير من القضايا. وقد اختلفت النتائج، مع وجود تأثيرات لها في المناطق التي لم نتوقعها، كتمكين النساء ومساعدة النازحين داخلياً في الاندماج مع مجتمعاتهم المضيفة، بالإضافة إلى الدعوة إلى تحسين الأمن في مناطق العودة. ونحن نرى عزو ذلك إلى أهداف المجتمع وراء المشروع. وفي أحد المواقف، التي نزح فيها المجتمع بأكمله، تفاوض هذا المجتمع مع القادة المحليين لطلب دوريات من القوات المشتركة الكونغولية في منطقتهم، بغرض إحباط هجمات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. في حين توسط مجتمع أخر في النزاعات على الأراضي بين الأشخاص النازحين والمواطنين، وتفاوضوا على عودة النازحين داخلياً، المتهمين بالتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في قراهم. واستطاعت النساء، اللاتي اضطررن إلى طلب الحماية من رجال آخرين، عند

الأطفال في كالونغي وهم ينظرون إلى إعلان حول القوانين الكونغولية التي تحمي الأشخاص من الاعتقال غير القانوني والحبس.

النزوح والافتراق عن أزواجهن، للعودة إلى مجتمعاتهن الأصلية. وفي موكونغو، وخلال هجمات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تعرضت ثلاث نازحات على الأقل إلى الاغتصاب، وتم التفريق بينهن وبين أزواجهن. إلا أنهن وجدن المأوى والحماية مع أعضاء اللجنة.

وهناك عاقبة أخرى، هي تكرار حديث جميع المجتمعات عن انخفاض عدد حالات الاغتصاب عن العام الماضي، وقد ساعدت الحقيقة الواضحة أن الاغتصاب أمر غير قانوني في حدوث ذلك. أيضاً، أوضحت تلك المجتمعات أن الرجال لم يعودوا يتخلون عن زوجاتهم، بعد أن يُغتصبن، بالإضافة إلى علمهم بحاجة زوجاته للرعاية الطبية العاجلة، بعد حدوث الاغتصاب، بل أنهم هم من يحضرون زوجاتهم إلى المراكز الصحية. وفي نفس الوقت، تخبرنا المجتمعات أنها قللت، وبصورة ملحوظة، عدد نقاط التفتيش المحلية غير القانونية، عن طريق زيادة الوعي بالقانون. ففي إحدى المجتمعات، أصبح من غير الشائع إلقاء القبض على الأقارب جراء الجرائم المزعومة التي يرتكبها بعض أقاربهم الآخرين. وقد أقنعت اللجنة سلطات السجن بإيواء الرجال والنساء بصورة منفصلة. وتتحدث جميع المجتمعات عن تحسين العلاقة مع السلطات، والملاحظ أن أغلبها ضمن النساء، حيث أبلغت ٣٠٪ منهن الآن عن علاقات مقبولة مع القوات المشتركة الكونغولية، بالمقارنة بـ ١٠٪ قبل ذلك. ومن ناحية أخرى، هناك مشكلات لا يمكن للمجتمعات حلها، مثل أعمال السلب والنهب وحرق المنازل من قبل الجماعات المسلحة. لكن يمكن لهذه المجتمعات، وهذا ما كان منها بالفعل، أن تتخذ بعض الإجراءات للتخفيف من وطأة المشكلة، كأن تطالب السلطات المحلية بمداولة الأمر مع الجماعات المسلحة، كي تقوم القوات المشتركة الكونغولية بدوريات ليلية، وهكذا.

ويبقى للدافع وراء المتطوعين من أعضاء اللجنة، وهو التحدي المتواصل في البرامج المجتمعية، تأثيره الواضح، (وكما هو الحال مع أغلب المنظمات، المتبنية لهذا النموذج، فإننا مستمرون في مواجهة القضايا المتعلقة بدفع الحوافز للمتطوعين). ويستمر أعضاء اللجنة في دعم ضحايا العنف الجنسي، موفرين لهم الغذاء والعلاج الطبي، علاوة على ذلك، فإنهم يسيرون مسافات طويلة في القرى المجاورة؛ للتوعية بالقوانين الوطنية، وهم يتحدون السلطات بخصوص أمر الاعتقالات التعسفية، ويزورون القرى النائية؛ لمعرفة المزيد عن وضع النازحين داخلياً هناك، مع الإصرار على وصول تأثير المشروع إلى ما وراء المراكز السكانية. ويؤكد أعضاء اللجنة أن المشروع يعطيهم وضعاً في المجتمع، وأنهم، والآخرون، يمكنهم رؤية النتائج بوضوح. وترى النساء، بشكل خاص، قدرتهن على التفاوض بصورة أكثر فعالية، وإقناع الرجال بتولي اهتماماتهن.

إننا لا نملك جميع الإجابات لكل الأسئلة المطروحة. وتتضح الطبيعة المعقدة والموهنة لجميع الاعتداءات التي تواجه المجتمعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنه، ومع توفير المعلومات والمساحة، تعمل هذه المجتمعات على إيجاد الحلول. وحتى الآن، حقق هذا المشروع نجاحاً جزئياً؛ لأنه لا يستهدف أي جماعة خاصة من الضحايا المقترحين، أو التجاوزات الحادثة، لكنه يمكن المجتمعات من تحديد والاستجابة لمدى واسع من القضايا، التي تؤثر عليها. ويهتم الرجال بالمشكلات التي تُرى على أنها مشكلات خاصة بالنساء؛ ذلك لأن القضايا تحددها اللجنة وحدها. وتدعم المجتمعات المضيفة النازحين داخلياً، ليس فقط لأن المنظمات الأهلية تطالبها بذلك، وإنما لأنها حددت القضايا نفسها. وقد حاز وضع برامج الحماية في الكونغو على بعض النجاح، عن طريق دعم السكان المحليين والسلطات؛ من أجل إيجاد المساحة للالتقاء؛ وتضمين حلولهم الخاصة في نطاق انتهاكات الحماية.

مجمل القول، فإن لدينا المزيد كي نقوم به. لقد كان يوماً أسوداً عندما وصلنا إلى موكونغو لحضور اجتماع اللجنة، والتي أعادت بناء منزل قائد القوات المشتركة الكونغولية، حيث يتم توزيع الكوبونات، دليل العمل في تشييد المنزل، والويل لمن لا يجدون معه كوبوناً عندما يزورون منزله في أي يوم...

إيما فانينغ (EFanning@oxfam.org.uk) هي مدير برنامج الحماية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمنظمة أوكسفام (http://www.oxfam.org.uk).

١.لم يُذكر اسم القرية الحقيقي؛ من أجل حماية الشهود
٢.القوات الديمقراطية لتحرير رواندا
٣.تقييم أوكسفام والشركاء للحماية عام ٢٠١٠، في كيفو الشمالية والجنوبية
http://tinyurl.com/OxfamDRC2010

الإبداع في برمجة القسائم النقدية

كوكويفي سوسوفي

توفر القسائم النقدية المرونة المالية حيث يمكن استخدامها لتسديد رسوم المدرسة وشراء المواد الضرورية أيضاً. كما أنّها تساعد في تمكين أولئك الذين حُرموا من أية خيارات نتيجة لتهجيرهم.

تشتهر كيفو الشمالية بتسببها بالنزوح المتأرجح المتكرر كرقاص الساعة حيث نرى العائلات تنزح ثم تعود فتنزح. وفي عام ٢٠٠٩، انتهجت منظمة كونسيرن العالمية- الكونغو منهجاً جديداً في توفير المساعدات التي لم تقتصر على المساعدات غير الغذائية التي تعد استجابة روتينية لحالات النزوح، بل وزّعت أيضاً البذور والأدوات وقدّمت الدعم التعليمي عبر استخدام منهج سوق القسائم النقدية.

ولتعظيم إمكانات التمكين، لم تُحدّد سوى الأسر الأكثر تعرضاً للمشاركة في البرنامج، وضمن تلك الأسر، اختيرت النساء لتلقي القسائم النقدية, وبهذه القسائم يمكنهن ابتياع الأغراض من التجار المحليين المجتمعين في مواقع مختارة تشبه السوق، ولكل قسيمة نقدية قيمة مالية محددة. وبعدها يمكن للتجار استعادة المال من منظمة كونسيرن. وبالإضافة إلى التجار والباعة، دُعي مديرو المدارس أيضاً للمعارض، وتعاملوا مع القسائم من المستفيدين، وقدّم المديرون وصول قبض مختومة دليلاً على استلامهم لرسوم المدرسة لفصل دراسي واحد أو لجزء من الفصل. وهذه القسائم أيضاً استردت كونسيرن قيمتها لاحقاً.

ويمكن للأسر التي تلقت المساعدة أن تحصل على المواد التي عادة ما تكون موجودة في عبوات المواد غير الغذائية، ومعدات الطهي وغيرها. ويمكنهم أيضاً اختيار ابتياع الثياب عالية الجودة، والحبوب المحسنّة والمواد الزراعية، ودفع الرسوم المدرسية عن أطفالهم. وأخيراً، وبعد مغادرة المعرض، سيُقدَّم لهم البطانيات والصابون.

أثر المشروع

بدأ المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ واستمر لغاية حزيران/يونيو ٢٠٠٩ وقدم المساعدة لعدد من الأسر بلغ ٨٤٠٢ أسرة. وبالإضافة إلى تلبية الحاجات الإنسانية لهذه الفئة المعرضة، دعمت المبادرة تقديم التعليم الأساسي لـ ٢٣٢٥ طفلاً. ومع أنّ التقييم الأوّلي لم يحدد عدد الأسر التي كان لديها أطفال في سن المدرسة الأساسية، فقد تمكن ٢١٪ من المستفيدين من البرنامج من سداد الرسوم المدرسية، منهم ٢٥٪ ممن تمكنوا من سداد الرسوم المدرسية لأكثر من طفل واحد. وبلغت نسبة ما دُفع لتسديد رسوم البنات ٤٣,٧٪، حتى مع وجود الافتراضات بأنّ التعليم للفتيات لم يكن أولوية في المجتمع هناك. وأكثر من ذلك فقد علّقت الأسر التي خضعت للمقابلة إلى أنهم استغلوا الفرصة في تسديد الرسوم المدرسية لكل أطفالهم وبعضهم سدد الرسم لجزء من الفصل الدراسي قائلين إنّهم أرادوا توفير بعض النقود من بعض طرق المساعدات الأخرى ليتمكنوا من دفع بقية الأقساط

الدراسية. كما عبّر الناس عن تقديرهم للمنهج الإبداعي خاصة في سياق بيئة لا يُقدّم التعليم فيها مجاناً للجميع.

أمّا مديرو المدارس فقد أشاروا إلى أنّ المال الذي جُمع قد صُرف على المواد المدرسية (كالكتب والطبشور)، وإصلاح البنية التحتية، ودفع أجور المعلمين والإيجار. وكانت الفائدة الإضافية تسهيل استمرار الدراسة في المدرسة ما خفف من احتمالية الانقطاع عن الدراسة والحادة لإعادة الدروس نتيجة فترات غياب الطلاب الطويلة نظراً لأنّ أولياء أمورهم لم يكونوا قادرين في السابق على تسديد الرسوم المدرسية.

وفي تقرير تقييمي مستقل للبرنامج[1] أجراه معهد الإنماء الدولي، تبيّن أنّ منظمة كونسرن قد نجحت في تطبيق طريقة المعارض وذلك يعني أنّ: «المنظمات لا تحتاج إلى خبراء في النقد والقسائم النقدية بل تحتاج إلى الكوادر الكفؤة التي تستطيع استخدام مهارات تقييم الطوارئ وإدارة المشروعات في إدراج الاستجابات المالية ضمن تدخلاتهم.» وبالنسبة لمنظمة كونسرن وغيرها من الهيئات التي تدرس تطبيق الاستجابات المبنية على القسائم، فيوصي المقيّمون في التقرير بما يلي:

- إتاحة الخيار الكافي في جميع المعارض: فينبغي لجميع متلقي الخدمة أن يصلوا إلى العناصر ذات الأولوية المحددة في التقييمات
- ضمان حصول المستفيدين الذين لا يفهمون العملية على المساعدة في أيام المعارض
- ضمان موائمة الأسعار المعروضة في المعرض مع أسعار السوق المحلية
- تضمين العدد الكافي من الباعة
- استخدام كوبونات القسائم ذات القيمة المالية المنخفضة لإتاحة المرونة في الصرف
- المسؤولية في تعزيز الإبداع في الاستجابة بالقسائم (على سبيل المثال، من خلال تضمين البضائع والخدمات الجديدة)
- تضمين الرصد القوي والنوعي
- البدء بالمعارض الجديدة في المناطق التي لم تكن تعرف المعارض من قبل

وكان البرنامج قد استهدف كلاً من أسر العائدين والنازحين على حد سواء. ومع أنّ المستفيدين كانوا في الغالب من العائدين، فإن النزوح مراراً وتكراراً قد جعل من هذه المنهجية منهجية مناسبة للنازحين أيضاً. وقد أُجبرت هذه الأسر في الغالب على النظر للتعليم على أنه ليس من الأولويات التي يجب الإنفاق عليها نتيجة وجود التهديد المستمر في النزوح مجدداً، ولوجود حاجات أخرى على سلم الأولويات. وبالنسبة لكثير من النساء ولعائلاتهن أيضاً، قدّم هذا التدخل الفرصة في الوقت المناسب لشراء ما يلبي حاجاتهم الفردية وإنفاق بعض الدخل على المتطلبات الأخرى.

كوكيوفي سوسوفي (kokoevi@gmail.com) مديرة سابقة لبرنامج الطوارئ وسبل كسب الرزق لدى منظمة كونسرن العالمية في جمهورية الكونغو الديموقراطية حيث عمل فيها لغاية شباط/فبراير ٢٠١٠ (لمزيد من المعلومات حول هذه المنظمة، يرجى الاتصال بالسيد بيتر مكنيكول drc.cd@concern.net).[2] وتعمل كاتبة المقال حالياً مديرة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي لدى منظمة فيالق الرحمة في هاييتي[3].

١. يمكن الحصول على تقرير التقييم من هذا الموقع http://www.concern.net/sites/concern.net/files/documents/misc/ConcernDRCevaluation.pdf
http://tinyurl.com/ConcernDRCvouchers

٢. ما زالت منظمة كونسرن الدولية تعمل على تطوير منهجيات النقد والقسائم، والتي أثبتت فائدتها في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما هناك أمكان أخرى تُطبّق فيها المناهج الإبداعية لتلبية الحاجات الإنسانية بما في ذلك النيجر حيث تعمل منظمة كونسرن على توفير الحوالات النقدية الهاتفية لمساعدة الناس في المناطق الريفية على تلبية حاجات أسرهم الغذائية بعد إخفاق محصولهم الزراعي.

٣. تعمل كاتبة المقال مع فيالق الرحمة في هاييتي وهي تتبع المنهج ذاته مع المستفيدين لكن هذه المرة باستخدام الهواتف المحمولة بدلاً من القسائم المالية. وتُزوّد الهواتف المحمولة بمحفظة مالية إلكترونية تتيح لهم إجراء الشراء عن طريق شحن هواتف الباعة بالمبلغ المطلوب مباشرة.

تدريب المُدربين في قضايا الصحة الإنجابية

بوباكار توري وهيلين هاروف- تافيل وساره كيسي وتيغان كولر

لقد سهّل نموذج التدريب التعاقبي التدريب العملي في مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية الأكثر احتياجاً للموظفين من ذوي المهارة؛ من أجل خدمة النساء المتأثرات بالصراعات اللاتي تواجههن الصعوبات أثناء الحمل والولادة.

على الرغم من انخفاض الوفيات بين الأمهات بنسبة ٣٥٪ على المستوى العالمي منذ عام ١٩٨٠، لم تزد الوفيات بين الأمهات في الكونغو عن نسبة ٣٪ فقط منذ عام ١٩٩٠، وتلك هي بداية مرحلة الصراع الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك، لعب الصراع المنتشر دوراً هاماً في الإضرار بمنظومة الرعاية الصحية القومية، التي كانت في حاجة بالفعل إلى الإصلاح، مما نجم عنه الرعاية سيئة الجودة التي تلقتها المجتمعات، والنقص في العاملين الصحيين جيدي التدريب، بالإضافة إلى عدم تحفيز موظفي الرعاية الصحية، نتيجة لقيام الحكومة بتصفية الاستثمارات.

ويقدر أن مصير حوالي ١٥ ألف امرأة، أي بمعدل امرأة واحدة كونغولية من كل ١٣ امرأة، هو الوفاة لأسباب تتعلق بالحمل والولادة، وذلك سنوياً في الكونغو، نتيجة للمشكلات التي يمكن التعامل معها أو منعها. لكن، وعلى الرغم من الحاجة الماسة التي تفرضها هذه الأعداد، تستمر الحكومة الكونغولية في إنفاق الموارد المحدودة بغرض تحسين الصحة العامة. وفي عام ٢٠٠١، التقت الدول الأفريقية، التي ضمت الكونغو، في أبوجا بنيجيريا، والتزمت بتخصيص ١٥٪ من ميزانياتها الحكومية لتمويل الرعاية الصحية. لكن، وبعد ذلك بتسع سنوات، لا تزال الحكومة الكونغولية تخصص حوالي ٥١٪ فقط. ويمكن أن تنقذ الاستثمارات الجادة في رعاية التوليد وحديثي الولادة الطارئة الأساسية حياة الآلاف من النساء الكونغوليات وحديثي الولادة كل عام.

أساسيات التدريب

أظهر التقييم الذي أُجري عام ٢٠٠٧ لسبع مستشفيات في كيفو الجنوبية وإقليم أورينتال وكاساي أوكسيدنتال وكينشاسا أنه لا يوجد من بين المستشفيات التي تم تقييمها أي مستشفى تقدم خدمات رعاية التوليد وحديثي الولادة الطارئة بجودة جيدة[٢]، بل لا يضم أغلبها خدمات تنظيم الأسرة أو الموظفين الأكفاء والمؤهلين للتعامل مع المشكلات التوليدية، ولم تتم مراعاة معايير الوقاية من العدوى. الأكثر من ذلك، أن جميع المستشفيات لديها عجز في الأدوية والإمدادات الطبية، إلى جانب نفاذ المخزون منها، ولم يكن نظام جمع البيانات الخاصة بخدمات رعاية التوليد وحديثي الولادة الطارئة موجوداً بالكاد. وفي النهاية، فإن استخدام الأدوية الجديدة والآمنة والإجراءات الخاصة محدود نتيجة لنقص التعليم المتواصل للعاملين الصحيين.

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية/ مارتي فرينشون

ومن أجل ملء هذه الفجوة، عملت لجنة الإنقاذ الدولية، بالتعاون مع مبادرة الوصول إلى الصحة الإنجابية والمعلومات والخدمات المتعلقة بها في حالات الطوارئ، على تحسين مهارات الصحة الإنجابية الأساسية بالنسبة للموظفين الصحيين في المناطق المدعومة صحياً. ويعد توفير المعدات والتجهيزات الأخرى ضرورياً لكنه ليس كافياً للرفع من مستوى جودة الرعاية. ومن اللازم كذلك تدريب والإشراف على الهيئة الطبية من حيث المهارات السريرية الأساسية[٣]. إلا أن العديد من برامج التدريب يضعفها نقص الإشراف والمتابعة للمشاركين. ونحو هذا الاهتمام، تستخدم مبادرة الوصول إلى الصحة الإنجابية والمعلومات والخدمات المتعلقة بها في حالات الطوارئ ولجنة الإنقاذ الدولية هياكل الإشراف القائمة لضمان المتابعة ما بعد التدريب.

المرحلة ١: تدريب المدربين وإقامة مراكز تدريب محلية

قام فريق التدريب التابع للمعهد الأفريقي للصحة الإنجابية ومستشفى جامعة «سورو سانو» في بوبو-ديولاسو في بوركينا فاسو، بتدريب ٤٨ من مقدمي خدمات رعاية التوليد وحديثي الولادة الطارئة ، بالإضافة إلى تنمية قدرات ١٨ مزود لخدمات تنظيم الأسرة، وذلك في أولى مراحل المشروع. وقد نظّم التدريب على خدمات رعاية التوليد وحديثي الولادة الطارئة ثلاثة من الأطباء المعالجين من كل مستشفى (طبيب واحد وقابلة وممرضة تخدير)، بالإضافة إلى طبيب واحد وممرضة من كل فريق يشرف على المنطقة الطبية (اللذان يقدمان الرعاية السريرية في المستشفى أيضاً). وبغرض ضمان دعم وزارة الصحة، شارك عضو واحد من وزارة الصحة، في كل من الأقاليم الأربعة واثنان من وزارة الصحة الوطنية، في الأسبوع الأول من التدريب.

بعد ذلك بعدة أشهر، زار المدربون المشاركون في وحداتهم الصحية؛ بغرض تعزيز مهاراتهم الجديدة والإيعاز بالتحسينات وتحديد الأفراد الذين سيصبحون مدربين فيما بعد. وقد اتُخذت القرارات النهائية حول اختيار المدربين بالتعاون مع وكالات الإدارة الصحية في الأقاليم والبرنامج الوطني للصحة الإنجابية.

وقد تم تحديد مستشفى واحدة في كل إقليم والتي ستكون مركزاً لتدريب العاملين الصحيين من مستشفيات وزارة الصحة والمراكز الصحية التي تدعمها لجنة الإنقاذ الدولية. وفي كل منها، أقيمت غرفة للتدريب، تم تجهيزها بالمواد التعليمية والنماذج التشريحية. وتؤكد لجنة الإنقاذ الدولية التزام غرف الولادة والعمليات في هذه المواقع التدريبية العملية بأفضل معايير الممارسة. ثم كان بعد ذلك تدريب ٢١ شخص «كمدربين مبتدئين» على تقنيات الإشراف العملية.

المرحلة ٢: تدريب العاملين الصحيين من الوحدات الصحية المحيطة

بعد تدريب المدربين، راقب ووجّه المعهد الأفريقي للصحة الإنجابية المدربين الجدد خلال أولى جلساتهم الخاصة بالتدريب على خدمات رعاية التوليد وحديثي الولادة الطارئة. ومن مايو ٢٠٠٩ وحتى مارس ٢٠١٠، قام المدربون الجدد في مراكز التدريب الجديدة بسبع تدريبات حول خدمات رعاية التوليد وحديثي الولادة الطارئة لـ ١٥١ عامل صحي وسبع تدريبات أخرى على

تنظيم الأسرة لـ ١٥٩ عامل صحي. ومع كون العديد منهم من الموظفين التابعين لوزارة الصحة والمشرفين على المنطقة الصحية، فإن المدربين يقومون في كل مرة بزيارة تفقدية روتينية، ويمكنهم استعراض مهارات التدريبات السابقة ومناقشة المشكلات وضمان تنفيذ التوصيات الخاصة بالزيارة السابقة.

التحديات والدروس المستفادة

ظهر عدد من التحديات عند تنفيذ هذا المشروع التدريبي، والتي يمكن اتخاذ بعض الدروس المستفادة منها:

١. مشاركة السلطات الصحية على جميع المستويات هامة. ويتطلب التدريب الفعّال محيط دعم سياسي وإستراتيجية خاصة وموارد والمعايير الملائمة والسياسات والنتائج المهنية والحافز والملاحظات. وتعمل لجنة الإنقاذ الدولية مباشرة مع البرنامج الوطني للصحة الإنجابية؛ من أجل إكمال والالتزام بمعايير الصحة الإنجابية. وعلى المستوى المحلي، يمكن أن تسهل موافقة أهم سلطات وزارة الصحة التنفيذ، إلى جانب استخدام المهارات الجديدة من قبل المتدربين عند عودتهم إلى وحداتهم.

٢. يجب أن تتاح جميع المعدات والتجهيزات والأدوية اللازمة في الوحدات الصحية للمتدربين؛ حتى يمكنهم تطبيق المهارات التي اكتسبوها بعد التدريب. وقد يؤدي التباطؤ في الحصول على الإمدادات الطبية والمعدات إلى تأخير زيارات الإشراف والمتابعة لما بعد التدريب. وفي بعض الأحيان، تحدث هذه الزيارات خمس أو ست مرات بعد التدريب المبدئي الذي قصد أن ينجح المشاركون، الذين ظهرت حاجتهم اللاحقة للمزيد من التدريب، في تطبيق مهاراتهم المكتسبة.

٣. من أحد العوامل الهامة للتدريب الذي يستند إلى الكفاءة هي توافر الوقت لتطبيق المهارات المستفادة في بيئة عملية حقيقة، مع الإشراف. وقد صعّب انخفاض حجم الحالات السريرية في بعض مواقع التدريب، وهو الضرر المتعلق بإنشاء المراكز التدريبية في المستشفيات الريفية، على المتدربين تطبيق عدداً كافٍ من الحالات. ولأغراض تناول هذه القضية، تركز التدريبات بشكل كبير على الإشراف والمتابعة والمران الإضافي على النماذج التشريحية. ومع استمرار تحسّن الخدمات، نأمل أن يزداد معها حجم الحالات ذات الصلة.

٤. يعد الدعم المتواصل والمتابعة لما بعد التدريب من قبل المدربين عوامل هامة في التدريب الناجح. ويجب أن يكون لدى المشرفين الإكلينيكيين مهارات توفير المتابعة فيما بعد التدريب والتدريب على تنمية الثقة في المتدربين ومساعدتهم على القيام بالتحسينات في وحداتهم. والتقليدي هو ألا يشرك المشرفون من يشرفون عليهم في حل المشكلات؛ لذلك تتواصل المشكلات. وقد حسّن تدريب مشرفي المناطق الصحية على الإشراف العملي من جودة زيارات المتابعة والآن، يدعو المشرفون الموظفين إلى حل المشكلات والتحكم في عملهم.

٥. ترك رحيل الموظفين المدربين إلى وظائف أخرى فجوة في التدريب المخطط و/ أو فرق التدريب في بعض المواقع. وقد عملت لجنة الإنقاذ الدولية على التنسيق مع وزارة الصحة؛ لضمان بقاء المدربين الجدد في مواقعهم الوظيفية، على الأقل لمدة عامين. وستكون الخطوة الأخرى أمام وزارة الصحة هي إرسال العاملين الصحيين من خارج المناطق الصحية كي يتم تدريبهم؛من أجل نشر المهارات لتتجاوز نطاقات تدخل لجنة الإنقاذ الدولية المباشر، دون نقل مقدمي التدريب المهرة بعيداً عن هذه المناطق.

٦. يجب تدريب الموظفين الإكلينيكيين في المناطق المتأثرة بالصراعات، وإعدادهم للتغييرات في الطلب. ففي فبراير ٢٠٠٩، على سبيل المثال، هجّرت الزيادة السريعة في الصراع حوالي ٤٣٠٠ أسرة في المناطق الصحية في كاليهي وإيتومبوي. وواجهت مستشفى الإحالة العام في كاليهي عجزاً في أدوية خدمات رعاية التوليد وحديثي الولادة الطارئة ومعدات الوقاية من المرض بعد الإصابة به، مع الزيادة الإجمالية في الاستخدام، إلى جانب حدوث عدد من حالات العنف الجنساني.

الاستنتاجات:

سهّل نموذج التدريب التعاقبي التدريب الإكلينيكي في بعض المناطق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي الأكثر احتياجاً للموظفين المهرة، مما يسمح لمزيد من الموظفين أن يتلقوا التدريب. ومن خلال آليات الإشراف القائمة، فمن الممكن توفير الإشراف العملي على المدى الأطول والمتابعة لضمان الاحتفاظ بالمهارات والموظفين المهرة. علاوة على ذلك، فإن هذا يعني إمكانية الدعم والإشراف في المناطق التي لا يسهل الدخول إليها نتيجة لانعدام الأمن فيها.

وقد بدأت لجنة الإنقاذ الدولية في تكرار هذا النموذج في برامجها التي تخدم السكان النازحين في كيفو الشمالية. وتخطط لجنة الإنقاذ الدولية ومبادرة الوصول إلى الصحة الإنجابية والمعلومات والخدمات المتعلقة بها في حالات الطوارئ لتقييم هذا المشروع أواخر عام ٢٠١٠؛ لضمان أن التدريب ناتج عنه تحسين ما يقدم من خدمات تنظيم الأسرة. وفعلياً، أوضحت المراقبة زيادة في فخر الموظفين بعملهم، خاصة بين من يتم إعدادهم لكي يكونوا مدربين. هذا يجب وأن يؤدي في النهاية إلى زيادة جودة خدمات تنظيم الأسرة التي يتلقاها العديد من النازحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بوباكار تور (Boubar.toure@theirc.org) هو مستشار لجنة الإنقاذ الدولية للصحة الإنجابية في الكونغو، وتعمل هيلين آاروف- تافيل (heleneharrofftavel@gmail.com) مديرة صحية سابقة في لجنة الإنقاذ الدولية، أما ساره كيسي (sec42@columbia.edu) فهي مسؤولة المراقبة والتقييم في مبادرة الوصول إلى الصحة الإنجابية والمعلومات والخدمات المتعلقة بها في حالات الطوارئ، وتيغان كولر (tac2142@columbia.edu) هو مسؤول الاتصال في مبادرة الوصول إلى الصحة الإنجابية والمعلومات والخدمات المتعلقة بها في حالات الطوارئ. لجنة الإنقاذ الدولية: http://www.theirc.org- مبادرة الوصول إلى الصحة الإنجابية والمعلومات والخدمات المتعلقة بها في حالات الطوارئ: http://www.raiseinitiative.org.

١. الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا «اتجاهات المساعدة في التنمية والتمويل الداخلي للصحة في الدول المنفذة. مارس ٢٠١٠ http://tinyurl.com/globalfund-march2010

٢. سارة كيسي وآخرون «استخدام بيانات تقييم الوحدة لتحسين خدمات الصحة الإنجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية»، الصراعات والصحة ٢٠٠٩، ٣:١٢. http://www.conflictandhealth.com/content/3/1/12

٣. غيل وآخرون «أداة تقييم «الاستعدادية» نحو الرعاية التوليدية الطارئة: الخدمات المقدمة»، المجلة الدولية لطب النساء والتوليد 2005، ٨٩:١٩١-١٩٩. http://www.ijgo.org/article/S0020-7292(05)00123-2/fulltext

إقامة التدريبات وسط الاضطرابات

يرى الأستاذ الدكتور/ بلامي داو، مدير المعهد الأفريقي للصحة الإنجابية أن تواجد العمالة السريرية جيدة التدريب في مجال الصحة الإنجابية حيوي بصورة مطلق عند تقديم الخدمات للاجئين والأشخاص النازحين داخلياً، يقول: «في مواقف الصراعات، تصبح الصحة الإنجابية أكثر إلحاحاً؛ حيث تظهر مخاطر العنف الجنسي، والتي قد تؤدي إلى حدوث الحمل والأمراض المنقولة جنسياً والمشكلات المرتبطة بالإجهاض غير الآمن، بالإضافة إلى الحاجة إلى موانع الحمل ومراقبة والتعامل مع المصاعب الممكنة أثناء الحمل».

بيد أن التدريب وحده لا يمكنه التعامل مع الاحتياجات الملحة للصحة الإنجابية للسكان المتأثرين جراء الصراعات. يضيف د. بلامي: «من أجل تحقيق التقدم الفعلي، يجب أن تتحسن ظروف عمل العاملين الصحيين وزيادة تنسيق الإمدادات والمعدات، إلى جانب إيجاد السياسات الملائمة ومعايير الرعاية عبر البلاد. أما بالنسبة للمناطق المتأثرة جراء الصراعات، فتنفيذ ذلك صعب». لكن فريق التدريب التابع للمعهد راضٍ عن عدد الأطباء المعالجين المتدربين في أفريقيا الذين يربطون بين مهاراتهم وعملٍ المعهد، «يجب علينا اقتسام توجهاتنا وأدوات ومنهجية التدريب. وإننا لنأمل أن نرى اليوم الذي تختفي فيه الحاجة لعملنا، بصورة نهائية»

أسس عودة اللاجئين الكونغوليين إلى بلادهم

فانيسا نويل براون

طالما تبنت أطراف الصراع في الكونغو سياسة الخوف من الآخر وشجعت على تبنى منهج التعطش للانتقام. لكن لا مفر من التخلص من هذه المواقف والأفكار إذا ما كنت أطراف الصراع ترغب في منح عملية السلام جمهورية الكونغو الديمقراطية فرصة للنجاح

شهد عام ٢٠١٠ عودة مستمرة للاجئين الكونغوليين من زامبيا، وشهد بدءَ العودة الرسمية للاجئين من مخيماتهم في بوروندي. لكن العودة إلى كيفو الجنوبية من تنزانيا ما تزال معلّقة نتيجة انعدام الأمن في مناطق العودة. أما في كيفو الشمالية فترتبط العودة بدرجة كبيرة بالأهواء السياسية. ويُتوقع أن تواجه عملية عودة اللاجئين الكونغوليين من رواندا وبوروندي مشاكل عديدة نظراً لتعدد الأقليات العرقية المعنية، عدا عن احتمالية تدهور الاستقرار النسبي المتوفر حالياً. وهنا يسنح المجال للمنظمات اللاحكومية الوطنية للعب دور هام في تعزيز المصالحة واللُّحمة الاجتماعية والعلاقات الطيبة في مناطق العودة.

وتبحث هذه المقالة مبادرات البحث عن أرضية مشتركة لتثقيف اللاجئين والمجتمعات في مناطق العودة بالظروف المحيطة بعملية العودة وإعـادة الاندماج لبناء الثقة عبر الأطياف العرقية المختلفة وإحداث التغيير في المواقف عبر مكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني. ويركّز منهج مبادرات البحث عن القاعدة المشتركة في نشر مهارات إدارة النزاع على أنّه بمقدور المبادرات غير الحكومية الدولية لتصدي للحاجات النفسية لكلّ من اللاجئين العائدين والمقيمين على حد سواء.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية تتعاون مبادرة القاعدة المشتركة (والتي تعرف محلياً باسم مركز لوكولي) مع قرابة مائة من الشركاء المحليين بما فيهم محطات الإذاعة، وجمعيات الشباب، والمنظمات الدينية وشبكات المجتمع المحلي. ومنذ عام ٢٠٠٥، تمكن المسرح التشاركي لتحويل النزاعات من الوصول إلى ١,٦ مليوناً من الكونغوليين في مخيمات اللاجئين وفي مناطق العائدين في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.[١] أما الجهات الفاعلة التي درّبتها المبادرة في مهارات تحويل النزاع وأساليب المسرح التشاركي، فيسافرون إلى مخيمات اللاجئين في كل من تنزانيا، وبوروندي، وزامبيا، ويتنقلون بين مناطق العائدين في كل من مقاطعات كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وكاتانغا (خاصةً في أقاليم أوفيرا وفيزي) في كيفو الجنوبية، وموبا وبويتو في كاتانغا الشمالية، وكذلك في كيفو الشمالية).

أمّا المسرح الحي المباشر فيصوّر النزاعات التي مرّت بها الفئات السكانية المستهدفة، وبمشاركة الجمهور، يبحث الممثلون عن الحلول النابذة للعنف لحل النزاعات مع التركيز على المعلومات الرئيسية والمواقف والسلوك الجماعية. وتؤدي الفرقة المسرحية أدوارها تحت مسمى «جيراني ني نغوغو» وتعني باللغة السواحيلية «جاري هو أخي»، وهو برنامج تبثّه المبادرة من خلال مسلسل إذاعي في محطة إذاعية شعبية ناطقة بالسواحيلية، ويسعى المسلسل إلى التصدي لمسألة العنف والحلول التعاونية له. وتضم معظم النزعات التي يتعرض لها المسلسل المنازعات العقارية، والنزاعات حول مساعدة العائدين، والتوترات بين المجتمعات المحلية، والإشاعات والمزايدات، والنزاعات المتعلقة بانعدام الأمن وضعف الدولة. كما تُنتج المبادرة برامج إذاعية وتلفزيونية لتشجيع إعادة الاندماج السلمي للعائدين الكونغوليين شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. والهدف من كل ذلك إتاحة المعلومات الدقيقة والموضوعية حول عملية إعادة اللاجئين مع التركيز على المناهج التعاونية النابذة للعنف لإنهاء النزاع. وفي تقرير للمفوضية العليا للاجئين عام ٢٠٠٨ حول تقييم عمل المبادرة المذكورة في عملية العودة تبيّن أن المشاركة في هذه البرامج أدت إلى زيادة الوعي والمعرفة اللازمة بمصادر تسوية النزاعات، والمعلومات الخاصة بالعودة، والسبل النابذة للعنف في الوصول إلى المصالحة بما في ذلك التغيرات الإيجابية الملحوظة المرتبطة بالتوترات العرقية والنزاع حول الأراضي والممتلكات وإدماج اللاجئين العائدين.[٢]

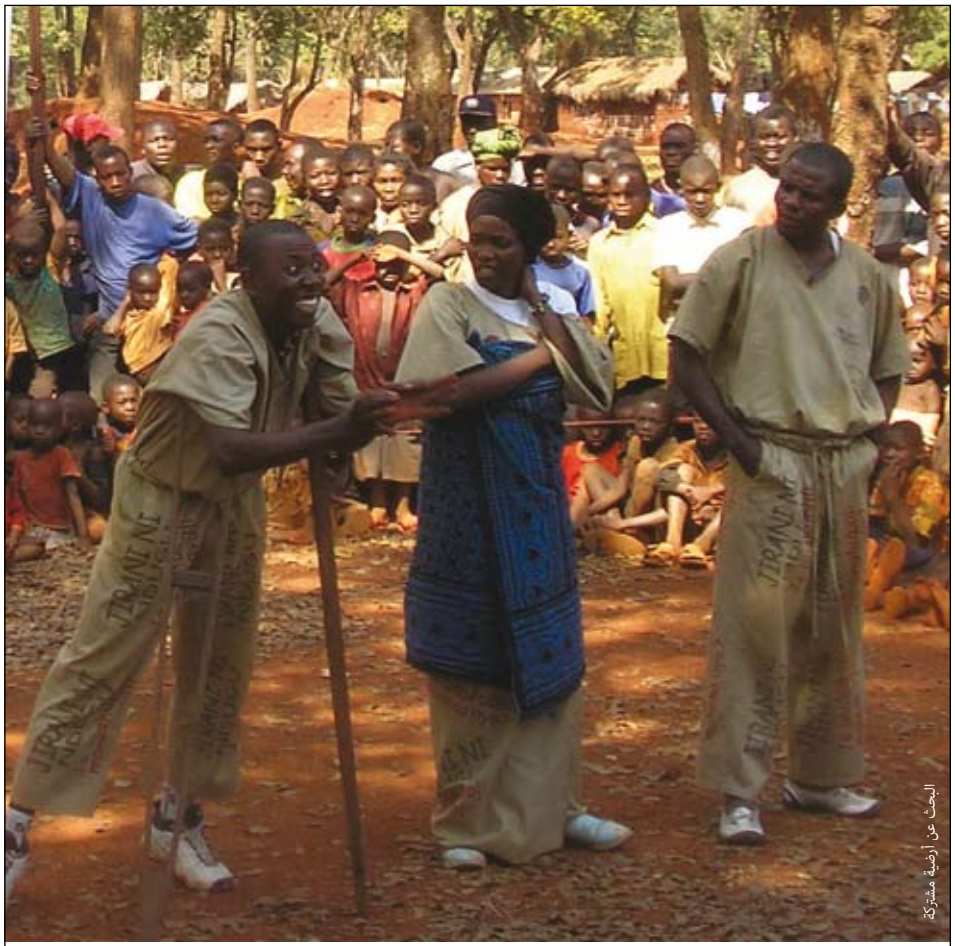

الأساس التشاركي لتحوُّل الصراع

اللاجئون والعودة وبناء المجتمعات

ترتكز مبادرات البحث عن الأرضية المشتركة على اللاجئين ككل ولا تنحصر ضمن الحدود الجغرافية، فبرنامجها الإذاعي «ووتي توكوتاني تينا» (نلتقي معاً من جديد)، على سبيل المثال، يغطي مناطق العائدين في كيفو الشمالية والجنولية ومقاطعة كاتانغان الشمالية أيضاً، ويضاف إلى ذلك المحطات الإذاعية التي تصل إلى مخيمات اللاجئين في كل من بوروندي وتنزانيا وزامبيا. وغالباً ما يواجه اللاجئون العائدون مواقف سلبية من المقيمين الذين بقوا في البلاد وذلك نتيجة الاعتقاد بالظلم الذي لحق بهم حيث استفاد اللاجئون من المساعدات في المخيمات وعند العودة ومع إعادة الاندماج أمّا من بقي في البلاد فلم يستفد شيئاً بل عانى من ويلات النزاع هناك. وللتعامل مع حالات التوتر تلك لا بد من انتهاج منهج يركّز على المصلحة المشتركة، والمستقبل المشترك الواعد لكل من المقيمين والعائدين على حد سواء. ومن هنا، تسعى المبادرة من خلال مشروع قرض الماعز وبالتعاون مع الشريك المحلي جمعية الشؤون الاجتماعية والزراعية والرعوية إلى بناء الثقة بين المجتمعات المنقسمة على نفسها. ويُشكّل المجتمع المحلي لجنة لتحديد الأشخاص الأكثر حاجة في المجتمع، ثم تعطيه شاةً واحدة. ثم تُقدم ما تلد الشاة إلى شخص آخر يُحدد على أنه من ذوي الحاجات أيضاً لكنه ينتمي إلى جماعة فرعية من المجتمع المحلي. وبذلك، يتصدى المشروع للتقسيمات بين المجتمعات القائمة على أسس عرقية أو عشائرية أو الناتجة بين المقيمين واللاجئين وكل ذلك عن طريق استقطاب التركيز على الماعز على أنّه من القواعد المشتركة بين مختلف الهويات. ويضرب المشروع المثل في الممارسات الجيدة للعمل معاً كمجتمع واحد لا من أحل بناء طرق سب العيش فحسب بل للتوسط في حل النزاعات المحلية أيضاً. وتستخدم المبادرة أيضاً برامج وسائل الإعلان والمناسبات الثقافية في إعادة دمج الأطفال الجنود السابقين وجمع الشباب في مناطق العودة. ويعمل فريق من الشباب الصحفيين ضمن المبادرة على إنتاج عرض أسبوعي يركز على أثر النزاع على أطفال الكونغو. وفي عام ٢٠٠٧، نظمت المبادرة حفل طبول في بركة وفيزي اشترك فيها البوروندیون، والبانيامولينغيون جنباً إلى جنب مع مجموعات أخرى من قبائل كيفو الجنوبية. وفي عام ٢٠٠٨، جمع مهرجان الطبول مائة من الراوندیين، والكونغوليين وغيرهم من كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية في جولة عبرت رواندا وكل من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

مكافحة العنف الجنساني

ركزت دراسة قامت بها جامعة هارفرد وأوكسفام في نيسان ٢٠١٠ على الوضع في كيفو الجنوبية على حقيقة مفادها أنّه إضافة إلى جرائم الاغتصاب التي تقوم بها الجهات المسلحة والواسعة الانتشار فمن الواضح أن الجرائم الجنسية المدنية تشكل الآن مشكلة رئيسية.[٣] فقد وجدت الدراسة أنّه في الفترة ما بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، انخفضت التقارير المتعلقة بحالات اغتصاب المسلحين العسكريين للنساء بنسبة ٧٧٪، ولكن تبين أنّ الفترة ذاتها شهدت ارتفاعاً بنسبة هائلة بلغت ١,٧٣٣٪ في عدد حالات الاعتداء الجنسي المبلّغ عنها.

وتستخدم المبادرة الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني والمسرح التشاركي والمناهج التحسيسية ورفع الوعي بين أفراد الجيش الكونغولي لمكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني. وبالإضافة على ذلك، فهي تستخدم أيضاً مشروع السينما المتنقّلة للوصول إلى مئات الألوف من الأشخاص في مناطق العائدين لتعرض فيلماً بعنوان «قتال الصمت» على الجموع الغفيرة وكذلك على المجموعات الصغيرة.[٤] وفي أوائل العام ٢٠١٠، عُرِض الفيلم على قرابة ٤٠٠ ألف من الأشخاص في أقاليم كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا الشمالية، ويوضح الفيلم القضايا الأساسية المتعلقة بالاغتصاب والعنف الجنسي، ويقدم شرحاً لقانون ٢٠٠٦ الخاص بنبذ العنف الجنسي. وتم بعد عرض الفيلم إجراء نقاشات تهدف للتصدي إلى المواقف التي غالباً ما تفضل عدم معاقبة مرتكبي هذه الجرائم وتلك التي تعتبرهن متواطئات في الاغتصاب بل وأسـواً تلك التي تدعو إلى رفضهن اجتماعيا. ويستهدف الفيلم بإصداراته الأربعة جموع الجماهير، والشباب، والأزواج، والسلطات السياسية والسلطات العسكرية.

وتُظهر الدراسات المسحية التي أجريت قبل الفيلم وبعده تحقيق نجاح ملموس في كسب المعرفة وتحوّل المواقف. فبعد عرض الفيلم في أوفيرا أمام الجيش على سبيل المثال، علّق أحد الجنود قائلاً: «إنّ هذه الأم (التي أدلت بشهادتها) كأمي أنا. لقد جعلتني أشعر بالألم الكبير إزاء ما حدث لها... من الضروري أن يُحترم القانون وأن يُطبّق على الجميع (عسكرياً كان أم مدنياً)». ويأتي عرض الفيلم ليكمّل مشروعاً أكبر نطاقاً للمبادرة يهدف إلى حماية المدنيين بالتعاون مع قوى الجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي ذاع صيته السيء بارتكاب عناصره للإساءة بحق المدنيين. ويسعى المـشروع إلى تدريب اللجان ضمن الألوية والكتائب المنتشرة في خمسة أقاليم وإمدادهم بالمواد التثقيفية التفاعلية متعددة الوسائط لاستخدامها ضمن وحداتهم العسكرية.

ورغم أنّ القضاء على العنف الجنسي في الكونغو ما يزال معركة صعبة بكل معنى الكلمة، فتغيير مواقف الجنود إزاء الاغتصاب من المكوّنات الأساسية في تغيير العادات الاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٩، أجرت المبادرة مسحاً لثلاثمائة مدني ومائة عسكري في غوما لقياس أثر المسرح التشاركي وغيره من جلسات التحسيس التي عُقدت بالمشاركة مع الجيش الكونغولي، وذات مـرة، أدّت فرقة مكونة من العسكريين والمدنيين تمثيليات تناولت انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات ضمن وحداتهم، وبعدها مباشرة أُجري مسح على الجنود وأجاب ٧٢٪ منهم إنّهم شعروا بتعاطف مع قضية النزاع، في حين أجاب ٩٦٪ إنّهم طبّقوا الدروس التي تعلموها من التمثيليات. ورداً على الاستفسار حول سبب ترك التمثيليات المسرحية هذا الأثر البالغ في نفسهم مقارنة مع الاستعراضات العسكرية الاعتيادية حيث يعطي القائد أوامره للجنود، قال ثلث المجيبين إنّ السبب في ذلك أنّهم رأوا الأمور بصورة «عملية» في حين قال سدس الجنود إن التمثيليات لامست ضمائرهم فكان لها من الأثر في نفوسهم ما يفوق تأثير الأوامر العسكرية.

مقوّمات السلام المستدام

ينطوي بناء السلام على عدد من العناصر المتداخلة. فبالاستماع إلى البرامج الإذاعية لمبادرة البحث عن القاعدة المشتركة، ومشاهدة التمثيليات المسرحية المشتركة، يعود اللاجئون إلى مجتمعاتهم معززين بمهارات مُحسّنة لتسوية النزاعات للتصدي للتحديات التي سوف يواجهونها في نهاية المطاف عند عودتهم إلى ديارهم. كما تعالج المناهج التي تنتهجها المبادرة مسألة إعادة الاندماج النفسي للاجئين. ورغم ذلك، يبقى هناك كثير من العوائق كقلة المهارات بين صحفيي الإذاعـات المحلية، وضعف الدعم المقدم للمبادرات خاصة التي تستهدف الإصلاح والتدريب ضمن قطاعي الجيش والشرطة الكونغوليين. لكن هناك تقدم في هذا المجال، وإذا ما أردنا بناء أساس متين لسلام مستدام، فجب تقديم الدعم للعائدين والمقيمين على حد سواء في بناء مجتمعات تعاونية قوية.

فانيسا نويل براون (VanessaB@gmail.com) تعمل حالياً مسؤولة لشؤون اللاجئين في الولايات المتحدة الأمريكية. وقبل ذلك كانت باحثة زائرة في مبادرة البحث عن الأرضية المشتركة في المغرب.

١. لدى المبادرة ستة مكاتب في البلاد تضم 70 عاملاً. وقُدّمت أمثلة البرامج من قبل المدير القطري للمبادرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لينا سلاشمويلدر ومدير المشروعات مايك جوبنز.
٢. غوردان، جي. تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبرنامج البحث عن أرضية مشتركة في الكونغو:
http://www.sfcg.org/sfcg/evaluations/drc.html
٣. http://www.oxfam.org.uk/resources/policy/conflict_disasters/sexual-violence-drc.html
٤. منشورات أي إف
http://www.ifproductions.nl/fightingthesilence/

طوّرت مبادرة البحث عن القاعدة المشتركة سلسلة كبيرة من الطرق العملية بما فيها أساليب حل النزاع المعروفة كالوساطة والتيسير، وكذلك انتهجت الوسائل الأكثر حداثةً كإنتاج الأفلام، والمسلسلات الإذاعية، والتنظيم المجتمعي. وقد اكتشفنا أنّ الأدوات تزداد فاعلية إذا ما استُخدِمت معاً.

يمكنكم الحصول على معلومات أكثر وروابط المواد التدريبية من خلال الرابط التشعبي التالي»

http://www.sfcg.org/programmes/drcongo/tools.html

التخطيط لمستقبل كيفو الشمالية

فرانسوا تويهيمبازي روكوغوزا

بينما لا تزال كيفو الشمالية متورطة في متاعب الأمس واليوم، تعمل الإدارة باستمرار على التخطيط لخلق مستقبل أفضل.

لقد تسببت السنوات العشر من الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن في كيفو الشمالية إلى نزوح الأشخاص داخلياً أو لجوئهم إلى الجارتين رواندا وأوغندا.

بيد أنه هناك رؤية لتنمية الإقليم وخطة لتنفيذها. هذه الرؤية تتوافق مع أهداف الألفية التنموية والخطة «ذات الوثيقة الوطنية للاستراتيجيات والنمو والحد من الفقر في جمهورية الكونغو الديمقراطية» وجميعها في سياق برنامج استقرار المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو.

وعلى الرغم من الصعوبات القائمة، فقد حالفنا النجاح وتمكنا من تحقيق بعض الإنجازات خلال هذه المرحلة التي تمثل الأساس لما سيأتي بعد ذلك. وقد كان هناك اتفاق بين الحكومة الإقليمية والشركاء الإنسانيين، حيث وضعت الحكومة الإقليمية خطة عالمية لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً وذهبت إلى المناطق التي تزداد فيها احتمالات العودة؛ من أجل زيادة الوعي حول تيارات العودة، أما الحكومة المركزية فقد نفذت عمليات عسكرية مشتركة مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ من أجل إحلال الأمن في مناطق العودة.

وقد تم إخلاء العديد من المواقع التي نزح إليها الأشخاص وذلك من أجل تأمين العودة إلى هذه المناطق، حيث عاد أكثر من ١٥٠٠٠٠ شخص في المناطق حول مدينة غوما منذ سبتمبر ٢٠٠٩ واعتباراً من أكتوبر ٢٠١٠، في حين بقي ٧٥٧١٥ نازح بالكاد في كيفو الشمالية، وأغلبهم حول ماسيسي وروتشورو. كما أتى شركاؤنا الإنسانيون العائدون بالمساعدات الغذائية وغير الغذائية بالإضافة إلى الحبوب من أجل تمكينهم من استئناف سبل عيشهم في القرى.

لكن لا تزال العقبات باقية، فبعض مناطق العودة تتعرض باستمرار إلى «الممارسات الهمجية» من قبل القوى الديمقراطية من أجل تحرير رواندا والقوى الديمقراطية المتحالفة من متمردي أوغندا وجيش التحرير الوطني الأوغندي. وقد ظهرت الحاجة لمزيد من الموارد اللازمة لعدد من الأغراض والمساعدات الكافية للعائدين والمهام لزيادة العودة الطوعية للاجئين وتحديد وحساب عدد اللاجئين في رواندا وأوغندا.

وتنظر الخطة الإقليمية للأعمال ذات الأولوية إلى هذه الحقائق بعين الاعتبار لكنها قد تشكّلت من خلال سلسلة من المراحل التي تشتمل على الاستشارات العامة الواسعة مروراً بالخطة المفصّلة والمطوّرة.

وتشتمل الخطة على إطار عمل من خمسة «مقومات» للوثيقة الوطنية للاستراتيجيات والنمو والحد من الفقر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي:

- الحكم الجيد والسلام والأمن
- استقرار ونمو الاقتصاد الكبير
- تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتقليل الاستضعاف
- مكافحة الإيدز
- تمكين ودعم المجتمعات

وهي تعمل على تطوير كل حالة كي تتناسب مع محيط الإقليم، كما تخصص المسؤوليات داخل الحكومة الإقليمية. على سبيل المثال، يتم صياغة المقوّم «الحكم الجيد والسلام والأمن» على أنه إحلال الأمن والتعايش السلمي وامتدت مكافحة الإيدز كي تتضمن مناهضة العنف الجنسي أيضاً.

أيضاً، تم القيام بالكثير من أجل الإعداد لتنفيذ الخطة الإقليمية للأعمال ذات الأولوية، كما فُسّرت معطيات وجدول الخطة والتعرّف على أهم الفاعلين و«الحساسيات». وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم الخطة من الناحية المادية والفنية وتمت صياغتها كي يُجري عليها المشاركون الاستشارات والتحسينات في ورش العمل المحليّة. وتتضمن الخطة قالباً مفصّلاً للبرامج والمشروعات والنتائج والمؤشرات والتكاليف المقدّرة وتوزيع المسؤوليات.

وقُدّرت الميزانية المخصصة بـ ١١٣,٥٢٧,٥١٥ دولار أمريكي، حيث ستأتي الموارد الخاصة بالتنفيذ من ثلاثة مصادر هي: الضرائب الإقليمية والرسوم الجمركية والاستثمارات ومخصصات الموارد المالية الوطنية إلى جانب المطالبات بالتضامن الدولي في شراكة عالمية للتنمية المستدامة.

وختاماً، فإن هناك عنصراً للمراقبة والتقييم التشاركي مع المتابعات نصف السنوية والسنوية التي تضم كل المستفيدين. هذا العنصر هو الإدارة المحلية والإقليمية والمجتمع المدني والمانحين وشركاء التنمية.

وتؤكد العمليات العسكرية المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على احتلال المزيد من المناطق الجغرافية من قبل «الممارسات الهمجية»، وبذلك تمتد وتتسع أماكن العودة. وقد اشتمل التزام الحكومة للعائدين على اثنين من الاتفاقيات ثلاثية الأطراف بين جمهورية الكونغو الديمقراطية و المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورواندا، من ناحية وأوغندا من ناحية أخرى.

وعاجلاً، سيتمكن اللاجئون والنازحون داخلياً من العودة لديارهم، وإن إعادة الاندماج الاجتماعي لتلوح في الخطة الإقليمية للأعمال ذات الأولوية. ومن المنتظر تنفيذ الخطة التنموية الخاصة بكيفو الشمالية (٢٠١١-٢٠١٥). هذه هي خطتنا وهذا هو أملنا.

فرانسوا تويهيمبازي روكوغوزا هو الوزير الإقليمي للإدارة والعدل وحقوق الإنسان وإعادة الإدماج المجتمعي في كيفو الشمالية.

الأمل الذي ينتظره النازحون داخلياً في السودان الجديد

تغريد هاشم أحمد

من أكثر النتائج المحتملة للاستفتاء الجاري عام ٢٠١١ في السودان انفصالُ جنوب السودان عن شماله مؤدياً إلى شطر السودان إلى دولتين مستقلتين.

انتهت أخر الحروب الأهلية في السودان بين الشمال والجنوب عام ٢٠٠٥ مع إبرام اتفاقية السلام الشامل. وقد تسببت الحروب في نزوح أكثر من أربعة ملايين شخص، إلى جانب وفاة أكثر من مليوني جنوبي. وتطالب اتفاقية السلام الشامل الموقعة هذه من كل من الشمال والجنوب إلى السعي لجذب السودانيين للاتحاد، كما تمهد الطريق أيضاً أمام الجنوب للقيام باستفتاء لتحديد إذا ما كان سينفصل عن الشمال أم لا. لكن، سيكون هناك عددٌ من التحديات خلال الاستعدادات للاستفتاء وفيما بعد الانفصال. ولدينا قضيتان تحتاجان التناول، وهما تتعلقان بفرصة الأشخاص النازحين داخلياً في الخرطوم في التصويت والوضع الذي ستكون عليه مواطنتهم بعد الانفصال، إن كان هو نتيجة الاستفتاء.

التصويت على الاستفتاء

من المنتظر أن يتم استخدام الإحصاءات السكانية المأخوذة عن التعداد السكاني لعام ٢٠٠٨ في السودان وذلك من أجل تحديد طريقة توزيع السلطة والثروات حال تقرير الانفصال. ومن أجل ضمان التوزيع العادل، يجب معرفة العدد الصحيح لجميع الأفراد من جنوب السودان، بما في ذلك الأشخاص النازحين المقيمين في المخيمات في وحول الخرطوم. وقد أوضح المكتب المركزي للإحصاء أن الجنوبيين يمثلون ٢١,١٪ من العدد الكلي للسكان في السودان بالمقارنة بـ ٧٨,٩٪ هي نسبة الشماليين[1]. ويرى النائب الأول للرئيس السوداني، سيلفا كير،وهو من سكان الجنوب، أن العدد ٢١,١٪ ليس صحيحاً، بل، يدعي أن الرقم الأصح والأدق يفوق ٣٣٪.

ومن أحد أسباب انخفاض أعداد السكان هو تجاهل العديد من النازحين داخلياً في المخيمات والمناطق العشوائية حول العاصمة. وفي مايو ٢٠٠٩، أعلن المكتب المركزي للإحصاء أن ٥٢٠ ألف شخص فقط من جنوب السودان يعيشون في الخرطوم وحولها بالمقارنة بـ ٢ مليون وهي تقديرات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان. ويرى المسح الذي قام به مركز رصد النزوح الداخلي بجامعة تافتس عام ٢٠٠٨ أن ما بين ١,٣ و١,٧ مليون نازح داخلي من الجنوب يعيشون في الخرطوم بين المجتمعات الأخرى[2].

ويلزم هنا التأكيد على تسجيل حوالي ثلث النازحين داخلياً في جنوب السودان، ممن عاشوا في الخرطوم، وذلك للتصويت في انتخابات ٢٠١٠، إذ اعتُبر ثلثهم فقط موجودٌ، وفقاً لحزب المؤتمر الوطني (الشمالي). والسؤال الهام الآن هو: هل سيتم تسجيل ١,٣ مليون نازح داخلي أو أكثر من أجل التصويت في الاستفتاء؟

ولا يخفى أن إتاحة فرصة للتصويت أمام جميع سكان الجنوب السوداني ستكون صعبة، بل وغير عملية في بعض الحالات؛ إذ أن كلا الجانبين عازف عن تمويل أو إدارة المصادر. كذلك، يحتاج الجانبان إلى ضمان التسجيل الكافي ووجود مراكز الاقتراع في الخرطوم وحولها من أجل إجراء استفتاء عادل. بيد أن الاستفتاء العادل قد لا يكون لصالح أي من الطرفين. وتخشى الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان تصويت العديد من النازحين داخلياً

شبكة الأنباء الإنسانية/ بادرو مولوميا

في أويل، بحر الغزال، تم إدراج العائدين إلى جنوب السودان في مدارس تدريب المزارعين والمبادرات التعاونية الزراعية. يقول تشول لوكا ول ول الذي يحضر مدرسة لتدريب المزارعين العائدين قرب الحدود: "لقد كنا في الشمال نعمل كعمال في مزارع الآخرين". "والآن،" يضيف ول، "فنحن نمل في مزارعنا الخاصة." وفي ديسمبر ٢٠٠٩، نظّم ول رحيل ٢٤ أسرة أخرى، حيث ساروا حتى أويل مسيرة ١٥ يوم: "لقد رأينا إنه في حالة انفصال الجنوب السوداني، فإننا لن نجد مكاناً نبقى فيه في الشمال." حسبما يرى ول.

للوحدة، إذا رأوا الأمن في الشمال، فيما يتعلق بالوظائف والتعليم. وفي سبتمبر عام ٢٠٠٦، وجدت منظمة الهجرة الدولية أن ٢٥٪ من النازحين داخلياً في الشمال ليست لديهم أي نية للعودة إلى الجنوب، وأن عدد الجنوبيين في الشمال آخذ في التزايد.

ومن ناحية أخرى، يهتم حزب المؤتمر الوطني أنه ما تم استعاد النازحون داخلياً ذكريات ما لاقوا من عناء ومعاملة سيئة فرضها عليهم الشمال خلال العديد من العقود، فإنهم سيصوتون للانفصال، وسيؤدي ذلك إلى تضييق الخناق على الموارد من قبل الجنوب، وهذا ما لن يقبل به الشمال.

ومع إدراك ضرورة اقتسام الـثروات بصورة منصفة، طالبت اتفاقية السلام الشاملة بتخصيص الثروات على أساس أن لجميع المناطق في السودان الحق في التنمية. لكن في الواقع لم يف النظام الحالي بوعوده ولم يوزع عائدات النفط خاصةً بصورة متساوية، وهي مخصصات لا غنى عنها في بناء وتطوير قدرات الجنوب والتي بدونها لن يكون لدى الجنوبيين الذين اختاروا العودة أي شيء يعودوا إليه ذلك لأن البنية التحتية والأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في حاجة إلى الدعم قبل أن يمكنهم الاستمتاع بنتائج الانفصال. ولا تتوفر أية ضمانات تكفل حصول النازحين داخلياً العائدين على الوظائف، كما قد لا يكون من الممكن لأطفالهم التسجيل في المدارس.

المواطنة

إذا انفصل جنوب السودان عن شماله، فإنها لن تكون المرة الأولى خلال السنوات الأخيرة التي تواجه فيها دولة أفريقية أزمة المواطنة، ويمكننا الاستشهاد بالتجربة الإرترية-الإثيوبية، حيث انفصلت إرتريا بسلام عن إثيوبيا عام ١٩٩٣، بعد الاستفتاء الذي أُقيم في ذلك الوقت، مع موافقة كل الطرف على احترام حقوق المواطنين الذين يعيشون على أراضي الطرف الأخر، وذلك من خلال منحهم الجنسية المزدوجة[٣]. أما في السودان، فلم يتم التوصل لاتفاقية كتلك حتى حينه. لكن، وفي عام ١٩٩٨، أدى الصراع على الحدود بالحكومة الإثيوبية إلى طرد وتجريد العديد من الإرتريين من جنسيتهم، إذ عُدَّ التصويت على الاستفتاء تصويتاً على الإعادة لوطنهم «إرتريا». أيضاً، هجّرت إرتيريا ونزعت الجنسية عمن لهم أصول إثيوبية. وعلى الرغم من ذلك، ودونما النظر إلى معاملتهم كغرباء ومواطني درجة ثانية وإهدار حقوقهم وبقائهم بدون جنسية، قرر مواطني كلا الجانبين البقاء في النطاق الجغرافي للطرف الأخر.

ومن الصعب التقييم عند هذه المرحلة، سواء تم طرد الجنوبيين من الشمال والعكس، إذا حدث الانفصال. وكان اقتراح مجموعة من المسؤولين رفيعي المستوى، رغم مخالفته لاتفاقية السلام الشاملة، أنه لن يكون للجنوبيين الموجودين في الشمال، ممن صوتوا على الانفصال، الحق في المواطنة في شمال السودان.

فإذا اختار النازحون داخلياً الجنوبيون البقاء في الشمال، فإنهم مستمرون في الخضوع لقوانين «الشريعة الإسلامية»، إذ أن حزب المؤتمر الوطني ليست لديه أي نية في حكم سودان «علماني». وهناك بعض التساؤلات حول مدى حماية حقوق الجنوبيين غير المسلمين الإنسانية، خاصة إذا انتهى بهم الأمر للعيش «كأجانب» في الشمال[٤].

والسودان من جانبه لم يصادق على اتفاقية عام ١٩٦١ الخاصة بالحد من حالات انعدام الجنسية؛ لذلك، ليس لدى السودان أي التزام دولي كدولة متعاقدة لضمان حصول الجنوبيين على الجنسية الشمالية في حال الانفصال، ولا أن يتم منعهم من الحصول عليها «على أسس عرقية أو إثنية أو دينية أو سياسية». وربما تنشأ التوترات الدينية والإثنية، ومن غير الوارد أن تلجأ بعض الجماعات للعنف. أيضاً، لم تكن هناك أي مناقشات عامة تخص الخطط الطارئة لمواجهة الثورات العنيفة أو الصراعات الجديدة.

ومع توجه حزب المؤتمر الوطني إلى تعزيز الوحدة، فلن تكون هناك أي مؤشرات إلى الجنسية التي سيحصل عليها الجنوبيون النازحون. وحتى الآن، لم يعلن لا الشمال ولا الجنوب عن الجنسية التي سيكون لمواطني السودان الجديد الحق في نيلها. فإذا لم يمكن للأشخاص الذين انحدروا من الجنوب اختيار وضع مواطنتهم الخاص، أي الشماليين أو أصحاب الجنسية المزدوجة، فإنهم سيصبحوا منعدمي الجنسية إذا قرروا البقاء في الشمال، حتى أنه قد لا يكون لهم الحق في وضع اللجوء إذا تم تطبيق الفقرة الخاصة بالانفصال. ولن يكون الجنوبيون مؤهلين للتقدم بطلب الحصول على وضع اللجوء، إذا مثل الانفصال نهاية الصراعات والحرب، وفي هذه الحالة، فسيتلاشى شعورهم القوي بالاضطهاد.

وإذا قررت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتخاذ سياسة الانتقال وتصنيف الجنوبيين في الشمال كجماعة لا تحتاج إلى الحماية، فسينبغي على المجتمع الدولي على الأقل تقديم الحلول المستدامة في الجنوب. وإذا أُجبروا على العودة للوطن، فستكون لدى الجنوبيين حاجة كبيرة للمساكن وكسب القوت والشعور المجتمعي.

تغريد هاشم أحمد، بريد إلكتروني: (ahmed.taghrid@googlemail.com) حاصلة على شهادة أكاديمية في العلاقات الدولية والتنمية الدولية إضافة إلى درجة الماجستير في الصراعات المعاصرة والعنف.

١. يُرجى مطالعة مرقاب اتفاقية السلام الشاملة، أكتوبر ٢٠١٠، صفحة ١٢، http://tinyurl.com/CPAMonitor-Oct2010 :103

٢. http://tinyurl.com/Tufts-IDMC-Khartoum

٣. يُرجى الاطلاع على مقال كاثرين ساوثويك، نشرة الهجرة القسرية، العدد 32 «إثيوبيا- إريتريا: انعدام الجنسية وخلافة الدولة» على: http://www.hijra.org.uk/pdf/NHQ32/NHQ32.pdf

٤. اعتباراً من نوفمبر ٢٠١٠، أقامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين مناقشة حول عدد من القضايا مع القادة الجنوبيين والشماليين والاتحاد الأفريقي و بعثة الأمم المتحدة في السودان، لكن لم يُطلب منها المشاركة بشكل رسمي كخبير استشاري في مجموعة العمل الخاصة بالمواطنة. يُرجى كذلك الاطلاع على: http://untreaty.un.org/ilc/summaries/3_4.htm لمزيد من المعلومات حول رؤية لجنة القانون الدولي «للجنسية وعلاقتها بالحكم في الدول».

بينَ الإشاعات والمعلومات

آدم سولتسمان

يشكل حصول اللاجئين العراقيين على المعلومات الجيدة والمفيدة المتعلقة بجهودهم لحل قضية مستقبلهم القريب أحد القضايا المركزية في جهود إعادة التوطين وحق العودة.

أظهرت دراسة بحثية أُجريت في الأردن عام ٢٠٠٩[١] أنَّ غياب المعلومات والشفافية يساهم في زيادة حالة اليأس لدى المهجرين وتفاقم الظروف التي تحفزهم إلى الإضغاء إلى الشائعات عند اتخاذهم قرارت تتعلق بمستقبلهم.

وتصرّ الحكومات الإقليمية في الشرق الأوسط على أنَّ الاندماج المحلّي ليس من الخيارات التي يسعى لها اللاجئون العراقيون، حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أنَّ إجابات المجيبين على استبيان الدراسة حول كلٍّ من عملية الفصل القضائي في إعادة التوطين، والظروف القائمة في بلدان إعادة التوطين والواقع الذي ينتظر العراقيين العائدين لم تجرِ على النحو المطلوب. ولكن قد نجد كلاً من المؤسسات التي تعمل على تحقيق هذا الحل الدائم أياً كانت من مؤسسات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة العالمية والسفارات والدوائر الحكومية تتردد في إعلام اللاجئين بمثل هذه المسائل خاصةً تلك المتعلقة بمسائل إعادة التوطين. فهذه المنظمات تشعر أنَّ الكشف المُفرط عن المعلومات قد يفرض تحديات كثيرة على إدارة جماعات اللاجئين وقد يتسبب في ظهور ما لا حصر له من الإدعاءات الكاذبة حول إعادة التوطين. وبينما تم

توظيف حملات المعلومات الجماهيرية كوسيلة لتعبئة مجتمعات اللاجئين للعودة إلى الوطن أو للاندماج محلياً[1] فإن فهذه الإستراتيجية أقل استخداماً في زيادة الوعي حول ما يتعلق بمسألة إعادة التوطين.

وبالنسبة للهيئات التي تعمل على تيسير الوصول إلى حلول دائمة للعراقيين في الشرق الأوسط فإنّ المعلومات الخاصة بإعادة التوطين وتلك المتعلقة بحق العودة للوطن لا تحظيان بالدرجة ذاتها في سياق حساسيتهما السياسية. وبينما تتَّسم المعلومات حول حق العودة للوطن ببعض الحساسية على اعتبار أنّها إن كانت مغلوطة قد تهدد حياة العائدين، فهناك من يرى أنّ المعلومات الخاصة بإعادة التوطين نفسها فيها تهديد محتمل لسلامة عملية الاختيار واستقرارها.

ولا تخفي بعض السفارات على وجه الخصوص قلقها من أنّ انتشار المعلومات المفضّلة بين العراقيين حول ظروف البلدان المختلفة من حيث إعادة التوطين فيها سيدفعهم إلى المقارنة بين تلك الدول ومن ثمَّ السعي للتوطين في البلد الذي يختارونه على هذا الأساس، مع أنّه ليس بوسع اللاجئين في واقع الحال تحديد الدولة التي سترسلهم إليها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي الوقت نفسه، تنتهج المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سياسة عدم إخبار العراقيين المستثنين بعدم شملهم في خيار إعادة التوطين.

تقديم المعلومات:

يتوفر للعراقيين المهجّرين في المناطق الحضرية السورية والأردنية وغيرها من من مناطق الشرق الأوسط إمكانية الاطلاع على مختلف وسائل الإعلام وغالباً ما يحتشد جميع أفراد الأسرة حول التلفاز لمشاهدة الأخبار المتعلقة ببلادهم. وقد تُقدّم بعض إعلانات التلفاز في المستقبل القريب للاجئين العراقيين معلومات محدّثة تتعلق بخيار العودة. ومع ذلك، فقد بذلت بعض المنظمات غير الحكومية جهودها في طباعة المنشورات وإنشاء صفحات على موقع الفيسبوك لنشر الوعي بين العراقيين حول برنامج العودة الذي تدعمه وزارة الهجرة والمهجّرين العراقية.

ويبقى السؤال الذي نطرحه دائماً ألا وهو: هل يصدق اللاجئون العراقيون يصدّقون بالفعل المعلومات التي حصلوا عليها من مصادر لا يثقون بها كالحكومة العراقية أو الجمعيات الخيرية وهيئة الأمم المتحدة. ورغم عدم توافر حملات التوعية الجماهيرية في إطار تهجير العراقيين لمناقشة مسألة إعادة التوطين، فتشير هذه الدراسة إلى أنّ ٨٠٪ من المستجيبين كانوا قد لجؤوا إلى كلّ من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة العالمية ومختلف السفارات سعياً للحصول على مزيد من المعلومات حول ظروف بلدان إعادة التوطين وعملية إعادة التوطين أيضاً.

ورغم إعادة توطين عدد لا بأس به من العراقيين ما زال كثير من العراقيين المهجّرين غير متأكدين من مستقبلهم القريب، الحال الذي استمر معهم عدة سنين. كما أخذت الشائعات تنتشر بين مختلف المجتمعات مع عدم تمكن البرامج من الوصول إلى المناطق الحضرية لرصد التغير المستمر في استفسارات اللاجئين التي تدور حول خياراتهم المستقبلية.

فعلى سبيل المثال: خلال إجراء المقالات التي يعتمد عليها هذا المقال، ادّعى ٢٠٪ من المستجيبين المصدقين للشائعات أو الذين تنامت إلى سمعهم الشائعات أنه كلما بالغ المرء خلال الجلسة القضائية السماعية للفصل في إعادة توطينهم، زادت نسبة احتمال قبوله في برنامج إعادة التوطين. وتضمنت معظم هذه الشائعات مخاوف اللاجئين العراقيين من توقف حصولهم على المساعدات المقدمة لهم وإجبارهم على العودة إلى العراق. وقد سمع قرابة ٤٠٪ من المستجيبين بعض الشائعات السلبية ولتي تدور حول حياة العراقيين ممن أُعيد توطينهم من في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ذكر كثيرٌ من هؤلاء المستجيبين أمثلة على إساءة معاملة هؤلاء العائدين.

وكان المصدر الأساسي لهذه المعلومات العراقيون النازحون يليهم العراقيون ممن أعيد توطينهم أو من أُعيدوا إلى بلادهم أو ممن بقوا في العراق أصلاً. ونتيجة ذلك، تصبح المعلومات لدى المستجيبين أكثر دقّةً فيما يتعلق في القضايا المحلية مثل: الظروف الحالية في شوارع بغداد في المناطق التي يقطن فيها الأقارب على وجه التحديد أو بعض الأحياء في المدن الأمريكية التي استقر فيها الأصدقاء، أمّا بالنسبة للمعلومات العامّة فلم تكن بتلك الدقة.

توفير المعلومات في المناطق الحضرية:

لا تنحصر التحديات المفروضة على عملية توفير المعلومات في إطار المناطق الحضرية فحسب، بل هناك تحديات أخرى تشير إليها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الإرشادات التوجيهية لبيئات المخيّمات. وعلى أيِّ حال، لا تتطلب إتاحة المعلومات للاجئين في المناطق الحضرية استخدام مجموعة من الاستراتيجيات غيرَ تلك التي يشيع استخدامها في بيئات مخيمات اللاجئين.

ويمكن للنشاطات الهادفة إلى الحصول على المعلومات حول إعادة التوطين أن تتجنب المشاركة في ترويج الشائعات ما أمكن وذلك من خلال نشر المعلومات عبر الوسائل الأكثر اتصالاً باللاجئين كجلسات الاستشارة والحوار بحضور خبراء المعلومات ومن خلال إتاحة مراكز مصادر المعلومات للعراقيين كافّة. وبإتاحة مقدار أكبر من الشفافية في التفاصيل المقدّمة، ينبغي للجلسات الفردية التي يلتقي اللاجئ فيها مع المستشارين أو المناصرين أن ترسخ الوعي أيضاً في اللاجئين إزاء المخاطر المرتبطة بمقاومة العملية المتّبعة في إحالة إعادة التوطين.

ونتيجة انقسام مجتمعات اللاجئين العراقيين وبُعدهم في معظم الأحيان عن مكاتب مفوضية شؤون اللاجئين، لا بد في حملات رفع الوعي من انتهاج الاستراتيجيات المدروسة جيداً وكذلك لا بد عند التعامل مع أوضاع اللاجئين في المناطق الحضرية من بذل مزيد من جهود رفع الوعي تفوق قدرة المفوضية وحدها. ويُطلب أيضاً إطلاق مزيد من حملات التوعية ونشر المعلومات، مع ضرورة الانتباه إلى الدور الذي ينبغي أن تمثّله المنظمات غير الحكومية العاملة في المناصرة والمجال الإنساني في إتاحة مجالات أضيق وأكثر تركيزاً على الفرد لغايات تقديم المعلومات. فالمنظمات الإنسانية اللاحكومية على اتصال منتظم مع الأعداد الكبيرة من العراقيين، وبمقدورها أن تدرج مهمة إتاحة المعلومات ضمن بنيتها الحالية. كما يمكن لمديري الحالات في المنظمات الدولية تلقي أية استفسارات جديدة والاستجابة لها، كما يمكنهم تعميم معلومات مفصلة حول الحلول المستدامة على أعداد كبيرة من الناس. يضاف إلى ذلك أنّ مثل هذه المنظمات غالباً ما تتعاون مع المنظمات التي يقودها اللاجئون أنفسهم، وقد تكون بذلك على دراية أفضل بطبيعة المعلومات التي يحتاجونها، كما قد تكون أقدَر من المنظمات الدولية اللاحكومية على نشر المعلومات التفصيلية الهامّة على نطاق أوسع. أمّا جماعات المناصرة التي تمثّل دور الممثلين الرسميين في عملية الفصل القضائي فقد يكونون على درجة أفضل من الجاهزية في تقديم المشورة المباشرة والموحّدة لمجموعات أصغر من اللاجئين، علماً أنّ هذه الجماعات لها وضعها الجيد الذي يمكّنها من المطالبة لتطبيق مزيد من الشفافية من قبل الجهات الدولية التي تدير عملية التوصل إلى الحلول المستدامة.

آدم سولتسمان (saltsmaa@bc.edu) طالب دكتوراه في قسم علم الاجتماع في جامعة بوسطن. وقد أجرى هذا البحث الدراسي في صيف عام ٢٠٠٩ أثناء وجوده ضمن برنامج لتبادل الباحثين في مكتب منظمة كير الدولية في الأردن.

الآراء المطروحة في هذا المقال تعود إلى الكاتب حصراً ولا تمثل رأي منظمة كير أ و رأي أي منظمة أخرى ورد ذكرها.

١. آدم سولتسمان، «مواجهة مستقبل غامض: تحسين قدرة منظمة الرعاية الدولية (كير) على توفير احتياجات المهجرين العراقيين في الأردن مع توفير ما يلزم من المعلومات حول الاستقرار أو العودة.» نوفمبر ٢٠٠٩.
٢. قدّمت المفوضية العليا للاجئين الدعم في إطلاق حملات متنوعة لنشر المعلومات ضمن كثير من سياقات النزوح الريفي والحضري كما في تايلاند ومنطقة البحيرات العظمى في أفريقيا.

احتجاجات النازحين في كولومبيا

فريدي غيريرو وإستفانيا فانيغاس

يلجأ النازحون في كولومبيا إلى المظاهرات الحاشدة؛ من أجل إقناع حكومتهم بالتكفل بمسؤولياتها تجاههم وأدائها.

لقد تسببت النزاعات المسلحة التي استمرت لعقود في كولومبيا، في تهجير أكثر من ثلاثة ملايين شخص، خاصة في المناطق القروية، التي تضم مجتمعات السكان الأصليين والأشخاص ذوي الأصول الأفريقية وصغار المزارعين. وفي ٢٠٠٩، أعلن المنتدى الوطني للمحكمة الدستورية الكولومبية، في جلسته التي تبعت الحكم رقم تي- ٠٢٥ لعام ٢٠٠٤، التي أقرت أن النزوح هو «حالة راهنة لا ينص عليها الدستور»، أن استجابة الدولة للأزمة لم تكن متكاملة أو منسقة. وقد وُلِيّ الاهتمام الخاص لقضايا الحصول على الحقوق، ضمن السكان النازحين، بما في ذلك مشكلات استعادة الأرض والمسكن والدخل١.

وبالنظر إلى نقص الإجـراءات الفعّالة التي تقوم بها الدولة، لجأ النازحون إلى التحركات الجماعية، المعروفة بـ «الإجراءات الواقعية»، مثل الاحتجاجات والاحتلالات؛ من أجل زيادة الوعي بوضعهم، ولطلب تلبية واستيفاء حقوقهم.

وقد كان التحرك الذي نال نصيب الأسد من التغطية الإعلامية هو احتلال متنزه ترسير ميلينيو (الألفية الثالثة) في العاصمة بوغوتا، والذي تضمن ٢,٠٠٠ نازح من جميع أرجاء البلاد. استمر هذا الاحتلال ست ساعات، وانتهي في ٢ أغسطس، عندما وقّع قادة الاحتجاج اتفاقية مع الحكومة وعمدة بوغوتا، نص على الالتزام بالدعم الاقتصادي وضمان الحصول على مشروعات الإعالة.

وفي ٢١ يوليو، سيطر المتظاهرون في مقاطعة بوينافينتورا، جنوب غربي البلاد، على مباني وحدة رعاية وإرشاد النازحين، التابعة للحكومة الكولومبية، بعد عجزها عن استيفاء التزامات المساعدة الاقتصادية التي قدمتها الحكومة الوطنية، وللاحتجاج على معاملتها السيئة للنازحين ذوي الأصول الأفريقية. يقول نيميسيو كوينتو، وهو أحد قادة التظاهرة، أنه تلزم مساعدة المحتجين، كي يعاد اندماج النازحين في المجتمع، «ذلك هو حالنا منذ عام ١٩٩٨، حيث نعيش في فقر مدقع»[٢].. وقد استمر هذا الاحتلال لمدة ١١ يوم، إلى أن تم في النهاية التوصل إلى اتفاق مع حركة «العمل الاجتماعي»[٣] ومكتب عمدة مقاطعة بوينافينتورا، حيث التزمت هاتين الجهتين بتوفير المساعدات اللازمة.

وأثـناء ذلـك، تقريباً، وفي ٢٣ يوليو، احتلت ٥٠٠ أسرة نازحة الأراضي في سانتا مارتا (عاصمة مقاطعة ماغدالينا)، مطالبين ليس فقط بحقهم في الحصول على مسكن، لكن أيضاً للتشكي من نقص الرعاية والتأخر في تقديم الإعانات والمساعدات. وقد استمر الاحتلال لمدة شهر، وخلال هذا الوقت، حاولت الشرطة مرتين ترحيلهم. وعندما بدأت الوكالة الدولية المفاوضات لبناء بعض المنازل، اعترض مكتب العمدة بسانتا مارتا على خططهم، متذرعٌ بعدم توافر الأراضي وحصول النازحين داخلياً على هذه الممتلكات من شركة الفحم. بيد أن هذه الوثائق الحالية تشير إلى امتلاك مكتب العمدة هذه الأراضي في الوقت الحالي، على الرغم من أن [شركة الفحم الكولومبية] «بروديكو» مهتمة بإقامة مستودع للفحم الجاف في هذا الموقع.»[٤]

في ميديجين، (عاصمة مقاطعة أنتيوكيا) وفي ٢٩ أغسطس، احتل عدد كبير من النازحين داخلياً الكاتدرائية، مطالبين بالحصول على المساعدات الإنسانية والأراضي والتعليم. واستمر الاحتلال ليوم واحد فقط قبل إبرام اتفاقية مع الحركة الاجتماعية؛ كي يغادروا الكاتدرائية ويرتبوا لاجتماع؛ من أجل مناقشة مطالبهم. «لقد لجأنا إلى الإجراءات الواقعية لجعلهم ينصتون إلينا»، وفقاً لما قاله فرانسيسكو يوجينيو بيدروسو، أحد قادة الاحتلال.[٥]

وكثيراً ما استنزف هؤلاء المتظاهرون السبل القانونية المتاحة أمامهم حتى انتابهم اليأس. والواضح أن لهذه الاحتجاجات القليل من النتائج على المدى الطويل. ورغم زيادة هذه التظاهرات للوعي بالمشكلات التي تواجه النازحين، كان هدف المفاوضات مع قادة الاحتجاجات إلى إزاحتهم وإعادة الأماكن المحتلة في المدن من أجل إحلال «السلام» و«الأمـن». واستندت «الحلول» التي قدمها المتظاهرون إلى المساعدات، وهي لم تفعل شيئاً لتناول المشكلات الضمنية مثل إعادة استيطان الأراضي أو استردادها والحصول على المسكن وإيجاد الدخل. وتحتاج الحكومة الوطنية إلى بذل جهود أكبر إذا حدث وتمت تسوية هذه القضايا واحترمت حقوق الشعب واستعيدت أقواتهم.

فريدي إيه. غيريرو (tibacuyes@yahoo.es) هو منسق الدعم الوطني مع الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين في كولومبيا. أما استفانيا فانيغاس (estefaniavanegas@gmail.com)، فتُدرس في في جامعة بونتيفيسيا هافرينا، في بوغوتا، وهي أيضاً متطوعة في الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين في كولومبيا (http://www.sjrlac.org/).

١. «قرارات المحكمة الدستورية الخاصة بإدارة حركة العمل الاجتماعي للنزوح»- إل تيمبو، ١١ يوليو ٢٠٠٩.
٢. «البحث عن مخرج لاحتجاجات النازحين»، إل باييس، ٢٧ يوليو ٢٠٠٩، آدونافي كارديناس.
٣. الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تنسيق الرعاية للأشخاص النازحين في البلاد.
٤. عدد رقم١١، المنظمة الاستشارية غير الحكومية لحقوق الإنسان ونزوح السكان، يوليو- أغسطس ٢٠٠٩.
٥. «مغادرة النازحين لكاتدرائية ميديلين بعد التوصل إلى اتفاق مبدئي»، إل تيمبو، ١ سبتمبر ٢٠٠٩.

الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين/ فرانسي غير يرو

مسيرة ضحايا الصراعات في كولومبيا، بوغوتا، ٦ مارس ٢٠٠٨.

عودة آمنة ومناسبة للنساء الهاربات من النزاع في ليبيريا

فيكتوريا إيجيوما نووغو

من الممكن أن تواجه النساء المهجّرات لدى عودتهنّ إلى مجتمعاتهن تحديات كبيرة في محاولتهن للاندماج مرة أخرى في المجتمع، لكن يمكنهن أيضا ورغم ذلك المساهمة في إنماء وتطوير هذه المجتمع.

أدت أربعة عشر عاماً من الحرب الأهلية في ليبيريا إلى تهجير ثلث السكان ممن نزحوا أو هاجروا إلى البلدان المجاورة في غرب أفريقيا إضافة إلى أولئك الذين لجأو إلى أوروبا وأمريكا. ومنذ انتهاء الحرب عام ٢٠٠٣، عادت نسبة كبيرة من الليبيريين طوعاً أو من خلال برامج المساعدة على العودة. وتواجه نسبة كبيرة من النساء تحديات خاصة في العودة، حيث تنوعت احتياجاتهن وتعقدت أيضاً كتنوع وتعقيدات الأسباب التي هاجرن من أجلها في المقام الأول. ومع ذلك تتعامل برامج العودة وإعادة الإدماج عموماً مع احتياجات المرأة من منظور أنهنّ ضحايا للنُظم، نافيةً من غير قصد كونهن أيضاً من أصحاب الحقوق. ومن هنا لا بد لنا من أن نتساءل كيف يمكن أن تتكيف المجتمعات التي تستقبل العائدات بصورة أفضل من أجل تلبية احتياجات وحقوق النساء العائدات وكيف لها أن تضمن لهنّ بيئة مواتية للمشاركة في العملية الإنمائية؟

لقد شهد الوضع العام بعد انتهاء الحرب تزايداً في عدد النساء المعيلات لأسرهنّ، ويقابل ذلك الازدياد تضاؤلٌ في الاعتراف بوضعهن ذاك، فلا تمتلك النساء الحقوق في الممتلكات أو الأراضي أو رأس المال كالرجال، بل عليهنّ مكابدة الحياة لتوفير لُقمة العيش لعائلاتهن، وحتى حق الحصول على سبل كسب الرزق لم يُتح لهن. وفي بعض الحالات، كانت المرأة محارِبَة مشتركة في النزاع، وفي أحيان أخرى كانت تُجبر على خدمة المحاربين الرجال. وخلال النزاع، تعرض كثير منهن للعنف الجنسي والعنف الجنساني، وخاصة الاغتصاب. وما زالت أحداث العنف الجنسي والجنساني في أعلى مستوياتها في ليبيريا نتيجة سيادة ثقافة الإفلات من العقاب، وقد يساور النساء اللواتي تعرّضن للعنف الجنساني القلق إزاء ما إذا كان ممارسو العنف ضدهم سيقعون في يد العدالة أم لا، أو فيما إذا الخطر سيبقى محدقاً بسلامتهن وبقائهن في المجتمعات ذاتها التي مورس العنف فيها ضدهنّ.

وللنساء العائدات أيضا احتياجاتهن الصحية التي قد تكون على القدر ذاته من الأهمية والتعقيد كما للصحة الجنسية والإنجابية، كما تحتاج النساء إلى الاستشفاء من الصدمة الناجمة عن التجربة السلبية التي مرّوا بها في الحرب. وكثيراً ما توصم النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب أو تعرضن لشكل من أشكال العنف الجنسي أو الاستغلال الجنسي (وربما المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز) بالعار، وغالباً ما تكون الفرص المتاحة لهن ضئيلة، هذا إن توفرت في المقام الأول، للحصول على الخدمات لدى عودتهن إلى مجتمعاتهن المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تعاني المرأة العائدة من التحوّل المفاجئ من علاقات النوع الاجتماعي ووضعها في المهجر إلى الأوضاع الاجتماعية التي كانت سائدة أصلاً في مجتمعاتهن. وقد تتأثر أيضاً بالاختلافات الحضارية بين المهجر الذي قد يكون أكثر تحرراً، وموطنهنّ الأصلي الذي عادة ما تهيمن عليه ثقافة السيطرة الذكورية.

العدالة الانتقالية

أطلق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة [1] في ليبيريا عملاً رائداً في ميدان العدالة الانتقالية والمساواة بين الجنسين في شراكة مع لجنة الحقيقة والمصالحة، والأمانة العامة للمنظمات غير الحكومية للمرأة من ليبيريا، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية ، ومبادرة المجتمع المنفتح لمنطقة غرب أفريقيا (أوسيوا)[2] وصندوق العمل العاجل من أجل حقوق النساء[3] . وقد تم عقد سلسلة من الحوارات المجتمعية الإقليمية لتوسيع مفهوم لجنة الحقيقة والمصالحة ورفع مستوى تغطيتها، ولتعزيز العدالة في المرحلة الانتقالية للنساء في المجتمعات، بعد أن كان معظمهن قد اضطرن إلى اللجوء أو النزوح هرباً من الحرب.

ويبيّن هذا المشروع أنّ رفع مستوى مشاركة النساء في عملية العدالة الانتقالية يُمكّنهنّ من تحقيق فهم أشمل لعملية السلام والمشاركة فيها حيث تمكن المشروع عبر لفت الانتباه إلى حاجات المرأة الأساسية من نقل آليات العدالة الانتقالية إلى النساء إلى مستوى المجتمع المحلي. كما أضاف بُعداً آخر يتمثل بأنّ المرأة بدأت تشعر أنّ لها قيمة وأنّ هناك من يقدم لها الرعاية بعد أن كانت يوماً ما غير قادرة على فهم مسألة جوهرية هي أن استشفاء المرأة يعني استشفاء الأمة برمّتها.

ويعمل هذا المشروع الذي تقوده الحكومة بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبتمويل من حكومة الدانمارك على تغيير الوضع الحالي الذي يتيح لمرتكبي العنف الجنساني من الفرار بجريمتهم دون عقاب، وذلك بتأسيس محكمة مختصة وتجهيزها بما يلزم لضمان سرعة وكفاءة متابعة الإجراءات والدعاوى القضائية الجزائية بحق مرتكبي هذه الأعمال. كما يُتوقّع من المشروع أن يساعد في بناء قدرات العاملين الحقوقيين والموظفين العاملين في المحكمة الخاصة المذكورة التي ستُجهّز أيضاً بما يلزم لإجراء المحاكمات المغلقة غير المعلنة خاصة بما يتعلق بقضايا الاغتصاب وذلك لحماية هوية الضحية والشهود وذلك تمشّياً مع المعايير الدولية.

إعادة البناء الاقتصادي

قد يتوقف اتخاذ القرار بالعودة على احتمالية استرداد الممتلكات المفقودة، وتوفر مصادر الدخل، أو التمكن من إيجاد وسائل جديدة لكسب العيش. فمن المهم توفر برامج الإنعاش الاقتصادي والوصول إليها بعودة السكان، ولا سيما النساء، لضمان إعادة الاندماج المستدام. وينبغي أن لا تقتصر برامج معالجة الاحتياجات الاقتصادية على توفير المهارات الجديدة فحسب بل يجب أن تنظر أيضاً إلى تقديم مزيد من الخدمات الفردية لمساعدة المهاجرين على استرداد أو أحياء المهارات المكتسبة أصلاً أو الأعمال التجارية السابقة، والوظائف أو المهن، وتوفير المساعدات للمشاريع التجارية.

وفي إطار مبادرة البنك الدولي القائمة على النتائج[5]، يُطبّق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشروعاً للمزارعين لإدخال التكنولوجيا والمهارات الأساسية لعدة قرى في نيمبا، وهي المقاطعة الثانية من حيث عدد السكان في ليبيريا، حيث تعمل وزارة القضايا الجنسانية والتنمية ووزارات الزراعة والشؤون الداخلية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبنك الدولي، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة ، ومنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة، واليونيسكو جنباً إلى جنب مع مجموعة غانتا لمناصرة قضايا المرأة للمساعدة في تحويل إنتاج الكسافا الصغيرة في المشاريع التجارية الزراعية المستدامة. وفي إطار هذا المشروع، يُزرَع نبات الكسافا في الأراضي المحلية التي يقدمها المجتمع للاستخدام الحصري للأعضاء. وكان المزارعون في السابق يزرعون نبات الكسافا في أراض يملكها الأفراد، ويبيعون الدرنات الخام وقت حصادها، لكسب أرباح هامشية فقط. لكن هذا المشروع بالذات يُشرِك منظمة المزارعين في اعتماد أساليب محسنة لزراعة وحصاد نبات الكسافا، بما في ذلك معالجة الدرنات قبل البيع، بالإضافة إلى التدريب

صندوق الأمم المتحدة للمرأة/ باولاو كوافا

المزارعات من المجموعة النسائية المعنيّة من غانتا تعاينّ محصول المنيهوت.

في مجال محو الأمية الأساسية. وهو يساعد المئات من النساء للكسب بصورة كبيرة عن طريق اعتماد تغييرات طفيفة على كيفية زراعة وبيع نبات الكسافا، الذي يُعد المحصول النقدي الأكبر في المنطقة. ويستفيد من هذا المشروع ٥٢٥ من المزارعات و ٢٦ من المزارعين (جميعهم أعضاء في مجموعة غانتا لمناصرة قضايا المرأة) في ١١ قرية ومجتمع محلي.

ويهدف المشروع إلى إثبات أنَّ الاستثمار في المرأة يمكن أن يسهم بشكل كبير في نمو صناعة الكسافا في ليبيريا والحد من الفقر على مستوى الأسر، ويمكن أيضاً للمشروعات التي تمكّن المرأة اقتصادياً أن تسهم في إحداث تغييرات إيجابية في العلاقات بين الجنسين على صعيدي الأسرة والمجتمع. ويُؤمل أن تتعلم الحكومة من نتائج هذا المشروع، وإدماج هذه الدروس المستفادة في استراتيجيات سياساتها العامة من أجل الحد من الفقر.

الاحتياجات السياسية

يعدّ ضعف التمثيل لأصوات ووجهات نظر العائدات من النساء المهجَّرات في صنع القرار مسألة تحتاج إلى معالجة عاجلة وواقعية. ولهذه المسألة انعكاسات ليست على عودة المهاجرين فحسب بل على نطاق المجتمع عامّة أيضاً من حيث ضمان التماسك والتسامح والتعايش السلمي بين أفراده.

والتنظيم الذاتي من الطرق الجيدة لتعزيز المشاركة السياسية للعائدين المرأة. ويُقصد بمجموعة التنظيم الذاتي (المكونة من النساء) تلك التي تضم نساء من ذوات الخبرة المباشرة للموضوع التي تعمل عليه المجموعة . والميزة الرئيسية للتنظيم الذاتي في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة تكمن في إقامة الشبكات الاجتماعية التي يمكن من خلالها صقل التجارب التي مرت بها النساء من أشكال الإقصاء الاجتماعي ويمكن تسخيرها مرجعاً قيماً لمساعدة الآخرين في الذين مرّوا بتجارب مماثلة. كما تتيح مثل هذه المجموعات الفرصة للأعضاء لتولّي أدوار اجتماعية جديدة والمساهمة في التعلم الفردي والجماعي. وبذلك، تصبح المرأة قادرة على كسب الثقة بالنفس في اتخاذ الإجـراءات اللازمة وتأكيد حقهنّ في المشاركة والتأثير على وضعهم، عن طريق الاستفادة من المجتمعات المحلية الداعمة القوية.

أمّا مساهمة المرأة في شبكة بناء السلام لإنهاء الحرب الأهلية في ليبيريا وبناء الديمقراطية فهي مثالٌ جيدٌ على كيفية دفع الجماعات النسائية المنظمة ذاتياً عجلة التغيير في المواقف والمبادئ ، وإفساح المجال بذلك أمام مشاركة المرأة في عملية صنع القرار أثناء النزاع وفي أوقات السلم على حد سواء. من خلال حملة العمل الجماعي للسلام، وباستخدام استراتيجيات المقاومة النابذة للعنف، تمكنت شبكة بناء السلام والمنظمات الشقيقة (الشبكة والمبادرة النسائية الليبيرية) في ليبيريا وفي الشتات من تحفيز النساء من شتى الأصول والانتماءات الدينية والعرقية والسياسية للضغط على الحكومة والمتمردين ليجلسوا على طاولة المفاوضات ووضع حد للأعمال العدائية عام ٢٠٠٣، وكذلك تمكنت من الضغط على المجتمع الدولي لتنفيذ التدخلات الموحدة لوضع نهاية للنزاع والبدء في إعادة البناء. وباستخدام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ كإطار عمل توجيهي، طالبت بإشراك المرأة في مفاوضات السلام ، ونزع السلاح بعد انتهاء الصراع، والتسريح، وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج وإعادة البناء ليس عن طريق الحكومة فحسب بل بواسطة الأمم المتحدة والكيانات الدولية الأخرى ، وقد نجحت في ذلك.

ويمكن أن تتحول الخبرة المكتسبة في مجالي التمثيل والقيادة في الأوضاع المتردية إلى أدوات قيمة للمشاركة في العمليات السياسية الأوسع نطاقاً. وفي الفترة التي تسبق الانتخابات في ليبيريا، شاركت شبكة بناء السلام

وشركاؤها في عملية تسجيل الناخبين للتصدي للتحدي المتمثل في قلة تسجيل الناخبات، لضمان مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة على حد سواء. ودعمت هذه الجهود التي تبذلها من قبل الصندوق الإنمائي للمرأة وشركاء التنمية الآخرين، وتوجت بانتخاب أول رئيسة للبلاد في أفريقيا، وتزايد النوّاب البرلمانيات، وزيادة تمثيل المرأة في مجلس الوزراء، وتعزيز كلّ من وزارة النوع الاجتماعي والمجتمع المدني النسائي.

التوصيات

- ضمان اشتمال برامج إعادة الاندماج على توفير الرعاية الصحية والاستشارة للمهجّرات العائدات ممن عانين من العنف الجنسي والجنساني.
- إيصال أصوات النساء في عمليات الحقيقة والمصالحة
- إنشاء البرامج بأقصى درجة ممكنة من التركيز على عودة الفرد وإعادة اندماجه وذلك للقضاء على المخاطر التي تهدد العودة الآمنة للنساء المهجّرات إلى مجتمعاتهنّ.
- تقديم التدريب للنساء المهجّرات العائدات في تطوير البرامج المجتمعية وإدارتها بما في ذلك الأعمال الخاصة المدرّة للدخل.
- التصدي للعوائق الماثلة أمام وصول المرأة لرأس المال
- تمكين النساء المهجّرات العائدات من العودة إلى مهنهنّ السابقة قبل هجرتهن القسرية.
- تشجيع تأسيس مجموعات التنظيم الذاتي للعائدات وإضفاء الطابع الرسمي عليها وتزويدها بالمواد الفنية اللازمة لفهم وضعن والمطالبة لحقوقهن وتحقيق تمثيلهن لأنفسهن، وكذلك تقديم التدريب لهن في مجالات المناصرة والتفاوض مع الحكومة/السلطات وفقاً للأعراف الديمقراطية.
- تفهم دور المنظمات غير الحكومية/المجتمع الدولي على أنه يقتصر على دعمهن فقط دون أن يحلاً محل المرأة في حل قضاياها وتوجيهها، وبذلك ينبغي لمجموعات التنظيم الذاتي في نهاية المطاف أن تتولى بنفسها سلطة صنع القرار.

إنّ إعادة إدماج المهجّرات العائدات في المجتمع لا يساعد على منح المرأة الاستقرار النفسي والإقتصادي والاجتماعي فحسب، ولكنّه يتعدى ذلك ليحدث أثراً إيجابياً على المجتمع ككل. وبالمقابل، سيترتب على عدم الاندماج تبعات واضحة لا يمكن للمجتمع الذي خرج لتوه من النزاع أو الحرب أن يتحمل آثاره. وحيث إنّ هناك قواسم مشتركة بين الاحتياجات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمهجّرات العائدات، فسيكون لتلبية تلك الاحتياجات أثر مهم على استقرار عمليات بناء السلام وإعادة البناء. وأي نهج يُتّبع في التصدي لهذه الحاجات يجب أن يكون شاملاً ومتعدد الأبعاد.

فيكتوريا إيجيوما نووغو
(vickylegal@yahoo.co.uk) مستشارة في شؤون العنف الجنسي والجنساني في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في سيراليون
(http://www.sl.undp.org/index.htm)

تم تقديم نسخة مفصلة من هذه المقالة في ندوة عامة حول الهجرة في المؤتمر الدولي حول تمكين المرأة في القيادة والتنمية والسلام والأمن في آذار/مارس ٢٠٠٩ في مونروفيا عاصمة ليبيريا.

١. http://www.unwomen.org والآن جزء من منظمة النساء في الأمم المتحدة: http://www.unifem.org
٢. http://www.ictj.org/en/index.html
٣. http://www.osiwa.org/?lang=en
٤. http://www.urgentactionfund.org/
٥. http://www.unifem.org/attachments/products/rbi_brochure.pdf
٦. http://www.icrw.org/.
٧. وفقاً لتعريف الاتحاد العالمي لمناهضة الاتجار بالنساء
٨. يقضي قرار مجلس الأمن 1325 أن يتبنى جميع الفاعلين المعنيين لمنظور النوع الاجتماعي أثناء المفاوضات للوصول إلى اتفاق للسلام وأثناء تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات بعد نفاذها في بعض المجالات التي تضم العودة وإعادة التوطين وإعادة التأهيل وإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع.
٩. تصريح التيوليب الذهبي لنساء ليبيريا اللواتي حضرن محادات السلام في أكرا في غانا، ١٥ مارس ٢٠٠٣: http://tinyurl.com/Golden-Tulip-Declaration

اتفاقية كمبالا والحماية من النزوح التعسفي

ماريا ستافروبولو

تفتح اتفاقية كمبالا آفاقاً جديدة لجعل الحق في الحماية من النزوح التعسفي معياراً قانونياً ملزماً.

من أهم السمات اللافتة في اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخلياً (المعروفة باتفاقية كمبالا)[1] هي أنها تتجاوز المدى الذي يشير عنوانها إليه، ذلك لأنه تشتمل على الحق في الحماية من النزوح التعسفي. ويتضمن ذلك كلاً من النزوح الداخلي والنزوح عبر الحدود الدولية. وبهذا تتمم هذه الاتفاقية، سواء بقصد أو بدونه، اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

والمادة الأولى من اتفاقية كمبالا تعرّف كلاً من «النزوح الداخلي» و«النزوح التعسفي». بيد أن هذين المصطلحين يتداخلان بصورة جزئية وقد لا يتطابقان كليةً، إذ يحدث النزوح الداخلي، وفقاً للاتفاقية، إما نتيجة للنزوح التعسفي، كما هو مبين في المادة ٤، أو لأسباب أخرى للانتقال غير الطوعي (كالكوارث الطبيعية، على سبيل المثال)، حيث يبقى الأشخاص ضمن حدود الدولة المعترف بها دولياً. من ثم، يكون النزوح الداخلي هو الوضع الذي يجد هؤلاء الأشخاص أنفسهم فيه، وهو يحث على تطبيق جميع الأحكام الأخرى للاتفاقية، بدلاً من أن تكون «حقاً إنسانياً» وحسب.

من ناحية أخرى، تفسر المادة ٣ من الاتفاقية النزوح الداخلي، وذلك وفقاً لمصطلحات حقوق الإنسان التقليدية، من خلال إسناد المسؤولية للدول الأطراف؛ من أجل حظر ووقف النزوح التعسفي للسكان، ولكي تضيف الدولة نفسها أو المنظمات غير الدولية بعض التفاصيل الخاصة بأسباب هذا النزوح.

وتشير المادة ٤ أن «لكل الأشخاص الحق في الحماية من النزوح التعسفي»، وتطالب الدول باحترام التزاماتها، المنصوص عليها وفقاً للقانون الدولي، متضمناً حقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ بغرض منع وتجنب الظروف التي قد تفضي إلى النزوح التعسفي، وتدعو إلى نظام للتحذير المبكر، على صعيد القارة.

وتتضمن الفئات المحظورة للنزوح التعسفي الآتي:

- النزوح القائم على سياسات التمييز العنصري أو الممارسات المماثلة التي تهدف إلى أو ينجم عنها تغيير الهيكل الإثني أو الديني أو العرقي للسكان.
- النزوح الفردي أو الجماعي للمدنيين، أثناء النزاعات المسلحة، إلا إذا كان أمر المدنيين معنيٌ، أو كما تستلزم الأسباب العسكرية القهرية، بالتماشي مع القانون الإنساني الدولي.
- النزوح المقصود استخدامه كأسلوب من أساليب الحرب، أو نتيجة للانتهاكات الأخرى للقانون الإنساني الدولي، في حالات النزاعات المسلحة.
- النزوح الناجم عن العنف العام، أو انتهاكات حقوق الإنسان.

- الإخلاء القسري في حالات الكوارث الطبيعية أو البشرية أو غيرها من الأسباب، إذا لم يكن الإخلاء لازم لسلامة وصحة المتضررين.

- النزوح المتبع كعقاب جماعي.

علاوة على ذلك، تستلزم المادة ٤ أن يتم تزويد المجتمعات بالمساعدات الخاصة، مع الارتباط بالأرض والاعتماد عليها، كما هو حال السكان الأصليين أو المزارعين). وتختتم المادة بمطالبة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالإعلان عن جرائم النزوح التعسفي التي تصل إلى الإبادة البشرية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، والتي يعاقب القانون عليها جميعاً.

وقد تأثرت اتفاقية كمبالا كثيراً بالأداة «الناعمة» للقانون الدولي، أي المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي، والتي يعدها الكثيرون اليوم قانون دولي عرفي[٢]. وتتبع الاتفاقية نفس توجه المبادئ التوجيهية ثلاثي المراحل، حيث تتناول المرحلة الأولى الحماية من النزوح التعسفي، وتتعلق الثانية بحقوق النازحين خلال فترة نزوحهم، أما الأخيرة فهي ذات صلة بوضع الحلول لمشكلات النازحين داخلياً.

وتكشف المقارنة بين اتفاقية كمبالا والمبادئ التوجيهية عدداً من الفروق والاختلافات، فيما يخص الحق في الحماية من النزوح التعسفي. فالاتفاقية هي الأكثر تركيزاً على قضايا المسؤولية الفردية، ومسؤولية الكيانات غير الدولية، خاصة الشركات متعددة الجنسيات والشركات العسكرية الخاصة أو الأمنية. وللاتفاقية توجه أكثر تحليلية، فيما يتعلق بالنزوح أثناء النزاعات المسلحة، وتولي كذلك المزيد من التركيز على النزوح الناجم عن استغلال الموارد الاقتصادية والطبيعية، ومشروعات التنمية والتطوير. الأكثر من ذلك، فإنها تدعو إلى التأهب للكوارث و إقامة معايير الإدارة؛ للمساعدة في الحد من أو تخفيف النزوح.

ومن أجل تطوير المبادئ التوجيهية، تضمن التحليل القانوني المتعلق بالحماية من النزوح التعسفي[٣] استعراضاً للسياق القانوني الدولي، بما في ذلك جميع المعايير المتعلقة بالعنف والتهديدات المؤثرة على الحياة والأمن الشخصي والتمييز العنصري وتضمين المستوطنين وإخلاء وضياع الأراضي والمنازل والتأثير السلبي للمشروعات التنموية والضرر اللاحق بالبيئة والتزامات المنظمات غير الدولية. أيضاً، تشتمل المبادئ التوجيهية على تدقيق شامل لجميع المبادئ الخاصة بحرية الانتقال واختيار المسكن والحماية من التدخل في إقامة الفرد والحق في الإسكان وحماية الانتقالات القسرية في حالات الطوارئ، بما في ذلك النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى الحد من أعمال الإبادة البشرية.

وقد استنتج هذا التحليل القانوني أن القانون الإنساني الدولي والقوانين المتعلقة بالشعوب الأصلية ينصّان بوضوح على حظر النزوح التعسفي. أما في قانون حقوق الإنسان، على النقيض، ذكر هذا الحظر ضمنياً في العديد من النصوص، خاصة تلك الخاصة بالحق في حرية الانتقال واختيار المسكن وحرية منع التدخل التعسفي في منزل الشخص والحق في الحصول على السكن. بيد أن هذه الحقوق لا توفر التغطية الكاملة والشاملة لجميع أمثلة النزوح التعسفي، كما أنها لا توضح الظروف المسموح فيها بالنزوح. لذا، يقترح التحليل أن «من الضروري أن نعرّف بوضوح كل ما يدل على الحق في الحماية من النزوح التعسفي في القانون الدولي، أي. وبشكل خاص، يجب أن يحدد ذلك الأسس والظروف غير المسموح بها للنزوح، إلى جانب أقل الضمانات الإجرائية التي يجب وأن يتم الالتزام بها، حال حدوث النزوح.» وهذا ما تعتزم المبادئ التوجيهية، من ٥ إلى ٩، القيام به.

الجدير ذكره، أن المناقشات الأولى حول قضية ما إذا كان الحق في عدم النزوح أو البقاء موجود أم لا، قال بعض الباحثين أن هذا الحق سيعطي حكومات الدول المتقدمة، التي أرهقها وفود اللاجئين، الذريعة لبذل المزيد من الجهود؛ لتضمينهم في بلادهم الأصلية. وكان هذا ما توقعته المبادئ التوجيهية، بل أفادت وأوضحت أنها لا يجب وأن تساوم على الالتزامات الواجبة، وفقاً لقانون اللاجئين الدولي.

ختاماً، فقد جعلت اتفاقية كمبالا الحق في الحماية من النزوح التعسفي، المعرّف في المبادئ التوجيهية، معياراً قانونياً ملزماً. وفي حين أنه الأداة الإقليمية الوحيدة، فإنه يشير رغم ذلك إلى اعتراف الدول بهذا الحق؛ نتيجة لوجود فجوة قانونية التي تحتاج التعامل معها. ولحقوق الإنسان الدولية والوكالات الإنسانية والجهات غير الحكومية أداة دعم جديدة؛ كي تساعدها في التعامل مع أسباب وقضايا النزوح. وسيكون أمام احترام وتنفيذ هذا الحق الناشئ طريق طويل؛ من أجل تقليل تدفقات اللاجئين والنازحين داخلياً.

عملت ماريا ستافروبولو (maria.stavropoulou@gmail.com) منذ عام ١٩٩٣ مع مكتب المفوضية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة و المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين والأمم المتحدة. أما وقت كتابة هذا المقال، كانت ماريا تعمل في إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة.

١. http://tinyurl.com/KampalaConvention . ويُرجى أيضاً مطالعة مقال بريسكا كامونغي « تنفيذ اتفاقية كمبالا وما بعد النوايا الحسنة» في عدد نشرة الهجرة القسرية رقم ٣٤، على http://hijra.org/pdf/NHQ34/53-55.pdf

٢. http://www.idpguidingprinciples.org/ . ويُرجى أيضاً مطالعة ملحق نشرة الهجرة القسرية «سنوات عشر من مبادئ النزوح الداخلي التوجيهية» على http://www.hijra.org.uk/GuidingPrinciples10.htm.

٣. http://preview.tinyurl.com/Arbitrary-displacement-legal

النزوح الداخلي
الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام ٢٠٠٩

يقدّم هذا الملخص العالمي لمحة عامة شاملة عن أوضاع النزوح الداخلي في العام ٢٠٠٩، بالاستناد إلى المعلومات المتاحة حول أكثر من ٥٠ بلداً والواردة على الموقع الإلكتروني لمركز رصد النزوح الداخلي على العنوان http://tinyurl.com/IDMC-Global-overview.

وهو يهدف إلى تقديم المعلومات حول مختلف هذه الحالات من منظور إقليمي وقطري، مع تحليل لمختلف أوضاع النازحين داخلياً في العالم: أوضاع النازحين الجدد، والنازحين الذين يعيشون في نزوح مستمر وأولئك الذين يحرزون بعض التقدم نحو التوصل إلى حلول دائمة. كما ينظر هذا الملخص في الإنجازات والإخفاقات المسجّلة في سياق الاستجابات القائمة للتصدي لهذه الأوضاع.

تطبيق اتفاقية كمبالا على النازحين داخلياً

يقدم الدليل الجديد أمثلة لما يمكن لمنظمات المجتمع المدني القيام به لدعم تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك تضمين الاتفاقية في القوانين الوطنية ومراقبة امتثال الدول بالالتزامات المنصوص عليها، وفقاً للاتفاقية.

صدر هذا الدليل عن مجلس اللاجئين النرويجي/ مركز رصد النزوح الداخلي بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التابع للاتحاد الأفريقي. وهو متاح على شبكة الانترنت باللغات الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والعربية على: http://www.internal-displacement.org/publications/au-guide

إمكانية تحريف معنى وضع اللاجئ

آنا باولا بنشازاده

تفرض الرغبة في تصنيف طالبي اللجوء تحديات مستمرة على تقاليد الضيافة واحترام حقوق المهاجرين.

هناك نوعان من المشكلات المرتبطة بحقوق اللاجئين الدولية: المشكلات الرسمية التي تتعلق بتعريف المفاهيم القانونية لوضع اللاجئ والملجأ واللجوء، وهناك أيضاً مشكلات عملية ترتبط بتطبيق الدول المعنية لهذه الحقوق. فمن ناحية، من الضروري أن نسأل عن الأسباب والكيفية التي يُحدد بها «وضع اللاجئ» من الحق في الاستضافة وفقاً لمفهوم «الملاذ أو المأوى» العام. وفي حين أنّ مفهوم «الملاذ أو المأوى» تواجد وعرف كحقّ في العصور الغابرة قبل نشوء الدول، فإنّ مفهوم «اللجوء» حديث نسبياً إذ تأسس في الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١. وقاد هذا التغيير من مفهوم «الملاذ» العام إلى «اللجوء» إلى تغيّر مفهوم الضيافة بحد ذاته أيضاً.

وحق اللجوء مشروط بطبيعته لا يُطلَق على عواهنه، فقد جاءت منظومة الأمم المتحدة بمفهوم «وضع اللاجئ» لكي تضع تعريفاً وتحديداً لشخص الذي يحق له الحصول على الحماية المؤقتة من خلال اللجوء، فهي بذلك تتخلى عن الدفاع عن الحق غير المحدود وغير القابل للتنازل عنه في الحرية والاستيطان. وبذلك، يُهمل تعريف اللجوء (بكل معنى الكلمة) بالصورة التي عززتها الأمم المتحدة مجموعة من المشكلات الحقيقية المرتبطة باستضافة الأجانب. فهذه المنظومة الحمائية الدولية «المُلزمة» لا تدافع عن حق الإنسان في الهجرة والاستيطان، بل إنّها تؤكد على الحق السيادي للدول في التسبب في اللجوء حيث إنّها تؤكد على حق استقبال اللاجئين بدلاً من التأكيد على حق اللاجئ بأن يلقى استقبالاً في دولة الاستضافة.

لكنّ الدول تسعى إلى ضبط عملية منح اللجوء بصورة صارمة معتبرة منح حق اللجو حقاً سيادياً خاصاً بها، وإزاء ذلك التحفظ لا يوجد بعد أي سلطة للحقوق العالمية والإطار القانوني الدولي العام الخاص بحماية حق الفرد من أن يكون عضواً في مجتمع سياسي ما في الضمان غير المشروط لهجرة اللاجئ أو توطينه[١]. وخير دليل على ذلك ما انتشر في العقود الأخيرة من آليات للاحتجاز والحد من الحرية المبنية على تجريم طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين عامّة.

ولا تكمن المشكلة الحقيقية في أنّ الدول تحرّف المعنى الحقيقي لروح قانون اللاجئين الدولي عند تطبيقه (وهذا ما تفعله حقاً) لكن الطّامة الكبرى أنّ البنية القانونية الخاصة بقضية اللجوء وتعريفها مبنية أصلاً على أسس تحرّف معنى ذلك القانون. ولكي نفهم كيف أنّ الحقوق المرتبطة بحق اللجوء ذاتها تشتمل على ما يحرّف معناها، ولكي نقف على العنصر الأساسي الذي من شأنه أن يقود إلى تقويض هذا الحق بالكامل وصولاً إلى إجراء الاحتجاز، لا بد لنا من التركيز على أسباب شمول اللاجئين بقدر التركيز على أسباب إقصائهم ضمن سياق الدفاع المشروع عن مسألة السيادة المتمثلة في الأمن الوطني والحفاظ على النظام العام.

ويجد اللاجئون أنفسهم مع كلّ من عديمي الجنسية، وطالبي حق اللجوء، والنازحين على حد سواء مصنّفين ضمن فئة «الأجانب» كما يجدون أنفسهم خاضعين للحماية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة للاجئين ضمن ما بدأ يُتعارف عليه في العقود الأخيرة بالهجرة القسرية. لكن السؤال هو: ما الذي تعتبره المفوضية العليا للاجئين «قسرياً أو غير طوعي»؟ وقد يبدو تعريف كلمتي «قسري» و«طوعي» أمراً في غاية الوضوح، فهذا النوع من الهجرة يشير إلى «وجود عوامل حقيقية تقود إلى الخوف من التعرض للاضطهاد على أساس العرق، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى جماعة معينة، أو التعبير عن الرأي السياسي» لكنّ تعريف «اللاجئ» يخفي أيضاً «الحرية في التحيّز» في التمييز المشروع والمرغوب به بين القضايا السياسية، والدينية، والعرقية، والجنسية من جهة، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وبذلك، تتجسد الطبيعة الإيحائية للتمييز بين الهجرة القسرية وغيرها من أنواع الهجرة في صلب المشكلة المحيّرة بالنسبة لمن يرغب في ضمان حماية اللاجئين من «الهجرات المختلطة».

طوعي أم قسري؟

خلال السنوات الماضية الأخيرة، وقف من يُفترض بهم تنفيذ السياسات الفاعلة لحماية اللاجئين على الصعيد الدولي موقفاً مناهضاً لمشكلة الهجرات المختلطة التي تشكل استحالة في تمييز الهجرات المدفوعة بأسباب اقتصادية والتي يفترض أن تكون «طوعية» عن الهجرات القسرية غير الطوعية.

ولكن ما مدى صحة القول بطوعيّة هجرة شخص ما يعيش دون خط الفقر قد يرى في عبور البحار فرصة مضاعفة أربع مرات عن فرص عيشه في بلده؟ وهل يعود ذلك لأنّ الفقر والجوع والتهميش لا يدعان للمهاجر سبباً للخوف من الموت نتيجة الفقر المُطلق الذي يعيش فيه؟ وكيف لنا أن نتصور أن تُقيَّد الأسس الداعية للاضطهاد إلى أكبر درجة ممكنة عندما يحتاج الناس إلى الحماية بعد أن تعرضت حقوقهم الإنسانية لشتى أنواع الانتهاكات؟ فلا شك أنّ الفقر وتردي الأوضاع المعيشية الأساسية جزء لا يتجزأ من «الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان» وتهديدٌ كبير «للبقاء المستقبلي».

يقول الفيلسوف السلوفيني سالفوي جيجك إنّ هناك فرق بين نوعين من العنف: الذاتي والموضوعي.[٢] فقانون اللاجئين الدولي يسعى إلى حماية الناس من التعرض للعنف الذاتي الذي يُمارس بصورة مرئية من قبل الاشخاص الآخرين. أمّا ما يسميه بالعنف الموضوعي فهو صورة غير ظاهرة من العنف الذي به تُقصّى بعض الفئات اقتصادياً واجتماعياً. وكذلك عالم الاجتماع البولندي زيغمونت باومان فينتهج المنحى نفسه بالتفكير، ويقول إنّ المهاجرين واللاجئين ما هم إلاّ تجسيدٌ لما أسماه «الهدر الإنساني» الناتج عن عملية الإنتاج الرأسمالية ليوضّح ما تسعى النظم لإخفائه مهما بلغت التكاليف ألا وهو: الضعف الضمني للأفراد في واقع العولمة الاقتصادية٣.

لكن كلا الباحثين يُبيّنان أن المصادر الرئيسية للعنف وانعدام الأمن تكمن في العمليات الاقتصادية «الموضوعية» و«غير الشخصية». وفي سياق العولمة، تُوجّه سياسات الأمن التي تنفذها الدول نحو أهداف سهلة وضعيفة مثل المهاجرين، واللاجئين، وعديمي الجنسية ممن أصبحوا وكأنهم يجسدون الشر بعينه.

ينبغي أن يكون طالبو اللجوء قادرين على أن يثبتوا حقيقةً، وبصورة مقنعة موثوقة وبلغة الدول المضيفة أيضاً أن مخاوفهم التي دفعتهم لطلب اللجوء مبنية على أسس عرقية، أو قومية، أو على الانتماء لجماعة اجتماعية أو التمسك برأي سياسي ما. ومع ذلك، «لا يكون الشخص لاجئاً قبل أن يستوفي المعايير المنصوص عليها في التعريف...وبذلك لا ينبغي أن يُعتقد أن إقرار صفة لجوئه تجعل منه لاجئاً لكنها تُعلن أنّه لاجئ. وما نفهم من ذلك أنه لا يصبح المرء لاجئاً لأنه يحصل على الاعتراف، بل العكس حيث يعترف به عندما يكون لاجئاً»٤. ولذلك، فإنّ تحديد صفة اللاجئ عملية تخضع إلى دراسة وتقييم لكل دولة على حدة حسب مصادرها، وعاداتها، وحاجاتها الاقتصادية واحتمالات وقوع الضرر عليها نتيجة اللجوء وإلى ما هنالك من اعتبارات أخرى. ويعني ذلك أنّ أي قرار حول وضع اللاجئ سيكون في الأغلب قراراً سياسياً وهذا ما يجعله في نهاية الأمر قراراً اعتباطياً. ولن يفتح ذلك المجال فحسب إلى إفساد استخدام القانون فحسب (على أساس أنه من الممكن دائماً تقييد تطبيق القانون) لكنّه أيضاً يفتح المجال أمام الوصول إلى كماله (من منطلق أن القانون الذي يعتمد

على القرارات السياسية سيكون عرضة لمختلف التفسيرات وقد يصبح هدفاً للحملات الرّامية لتوسيع نطاق تفسير القانون وتطبيقه).

فعلى سبيل المثال، لتمكين الاستجابة إلى تزايد أعداد المُهجّرين داخل البلاد قامت المفوضية العليا للاجئين بوضع فئة جديدة هي فئة النازحين فاتّسع بذلك نطاق تفويض المفوضية ليشتمل على من هُجّر داخل البلاد بالإضافة إلى المهجرين خارجها. ومن الأمثلة الأخرى المثيرة للاهتمام في هذا السياق إدخال مفهوم التحديد «الجماعي» أو «الوضع الظاهر» لوضع اللاجئين. ومن الواضح أنّ أغلب الحالات العاجلة للاجئين بصورة عامة غير مقيّدة بشخص ما ولا بعائلة ما لكنها تتعدى ذلك لتصل إلى مجموعة أكبر من الأشخاص وخاصة في السياقات السياسية. ومع أنّه في بداية الأمر يظهر تقدم كبير في تقييم الطلبات التي قدمها الأشخاص لاتخاذ صفة اللجوء، كل حالة منها على حدة، فالواقع (نظراً للتأخيرات وللإجراءات التي تتبعها بمحض اجتهادها وتقديرها بخصوص تحديد وضع اللاجئ) يشير إلى ضرورة إعادة تفعيل الطبيعة السياسية والجماعية للهجرات الجماعية ويجب إعادة النظر فيها من جديد. فالنظر إلى قضية اللاجئين ضمن الإطار العام للهجرة الجماعية يمكّن من تحسين مستوى الحماية المقدمة لحقوق الأفراد. وهنا، من الضروري مجدداً محاربة التحيز الكبير الذي يقتصر منظوره وحساباته على الأفراد فقط. فلا ينبغي النظر لحاجات الباحثين عن اللجوء نظرة ضيقة على أنّها حاجات فردية لا غير، بل يجب النظر إليها على أنّها من التحديات العامّة المتعلقة بمجموعة من الأشخاص وعلى أنها تنشأ ضمن سياقات سياسية لا يجب إهمالها.

آنا باولا بنشازاده (anapenchas@yahoo.com)
محاضرة وباحثة في جامعة بوينس آيرس.

١. لمعلومات أكثر، راجع: Penchaszadeh, A P & Morales P 'Refugio y soberanía. Algunas reflexiones en torno de los conceptos y las prácticas del ACNUR' in Revista Ágora Internacional, Año 3 2040, UNA Argentina, July 2008.-N° 6, ISSN 1850

٢. Žižek, Slavoj, Sobre la Violencia. Seis reflexiones marginales, Editorial Contextos, Buenos Aires, 2009.

٣. Bauman, Zygmunt, Vidas desperdiciadas. La modernidad y sus parias, Editorial Paidós, Buenos Aires, 2009.

٤. كتيب دراسات إجراءات ومعايير تحديد وضع اللاجئين وفقاً لاتفاقية ١٩٥١ وبروتوكولات عام ١٩٦٧ المعتلقة بوضع اللاجئين. جنيف، يناير ١٩٩٢، متوفر على الموقع http://www.unhcr.org

الطريق من كابل

لوتشيا تشيبولو وجيف كريسب

تستقصي المفوضية العليا للاجئين في بحث جديد لها الحوافز المرتبطة بهجرة الأطفال من أفغانستان إلى أوروبا والتحديات التي يواجهونها حيال ذلك.

أجرت المفوضية العليا للاجئين دراسة جديدة اتخذت من أحد الأمثال الأفغانية القديمة عنواناً لها بحثت فيها تجارب الأطفال غير المصحوبين ببالغين ممن تكبدوا عناء السفر الطويل براً إلى أوروبا. ويقول ذلك المثل: « الأشجار لا تتحرك إلاّ عند هبوب الريح.» أي أنّه ما من شيء يحدث دون سبب وجيه، وجاء هذا العنوان إيحاءً من المنظمة الدولية إلى تفسير سبب ازدياد عدد الأطفال الأفغان ممن يلقون التشجيع بل ممن تُكرِهُهُم عائلاتهم على تكبد مشقة السفر المتعب والمكلف، وعادة ما يكون ذلك من خلال مهربي البشر معدومي الضمير.

ويبدو أنّ هؤلاء الأطفال غير المصحوبين ببالغين لا يأبهون بما قد يواجهونه من مخاطر أثناء السفر اعتقاداً منهم أن ما من شيء قد يطغى على ما يمكن أن يواجهوه في بلدهم المنكوب بالنزاع المسلّح، والذي يشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والتمييز العرقي، وتفشي البطالة، وانتشار الفساد، مقارنةً بجزء من العالم يرعى من وجهة نظر هؤلاء الأطفال وعائلاتهم الحرية واحترام حقوق الإنسان.

ويشكل السعي وراء التعليم والحصول على الوظيفة حافزاً قوياً لهجرة الأطفال إلى أوروبا حيث يُعدّون مصدر دعم مستقبلي مالياً لبقية أفراد أسرهم الباقين في أفغانستان. ومع أنّ هذا النوع من الرحلات ليس حكراً على أطفال أفغانستان (فهي شائعة أيضاً في بيت الأطفال العراقيين والصوماليين) ، فإنّ ما يميزها عدم وجود المعلومات الدقيقة والمحدّثة حول هؤلاء الأطفال، عدا عن ميل الحكومات الأوروبية حالياً إلى إعادة هؤلاء المهاجرين إلى بلادهم. ومن هنا جاء اهتمام المفوضية العليا للاجئين في إجراء بحثها الجديد الذي اشتمل في عينته على ١٥٠ طفلاً أفغانياً (لم تعثر الدراسة على شابات مهاجرات) وأُجريت لهم المقابلات في ستة بلدان أوروبية بهدف الوقوف على أسباب اتخاذهم قرار الهجرة من أفغانستان، ومعرفة الطريقة التي اتخذوا فيها هذا القرار، وللاطلاع على المعاملة التي تلقوها (أو سوء المعاملة على حد سواء) خلال رحلتهم.

وفي حين تباينت الظروف الخاصة التي قادت إلى الهجرة من طفل لآخر، يُبيّن البحث قاسماً مشتركاً بينهم جميعاً وهو صعوبة حصول أي منهم على صفة «اللاجئ» أو «المهاجر». وفي معظم الأحوال، تتعدد البواعث التي تقود العائلات إلى إرسال أطفالهم إلى أوروبا. ورغم الاعتقاد السائد بأنّ كثيراً من الأطفال الأفغان هم من الأيتام، تظهر الدراسة أنّ والديهم ما زالوا على قيد الحياة، بل إنّ بعضهم قد دفع مبالغ وصلت إلى خمسة عشر ألف دولار أمريكي لقاء تهريب أطفالهم من خلال الباكستان، ثم إيران فتركيا ليصلوا إلى أوروبا وعادة ما يكون ذلك عن طريق دخولهم اليونان. وبما أنّ تلك العائلات تستعين بمهرّبين محترفين فإنّ ذلك يعرّض الأطفال إلى الخطر الكبير، فدفع أجور التهريب يكون على أقساط وفي حال تأخرت الدفعات في أي مرحلة ما، فغالباً ما سيُجبر الطفل على البقاء مع المهربين في ظروف قاسية وخطرة إلى أن يُدفع المال بالكامل. ولا أحد يعرف بعد عدد الأشخاص من صغار السن الذين بدءوا رحلتهم في الطريق من كابل وأخفقوا في إتمام الرحلة.

ومما يثير الدهشة أنّ بعض الأطفال وصفوا رحلتهم بالمغامرة التي اشتملت على الارتحال ليلاً في الليل عبر جبال تركيا، في حين تبين أن البعض الآخر لم يكونوا بذلك الحماس تجاه الرحلة التي تعرضوا خلالها وفقاً لوصفهم إلى السلب على أيدي الشرطة المسلحة والسكان المحليين، كما أُرسِلوا إلى بحر إيجة في قوارب صغيرة مكتظة. وعبّر بعض الأولاد عن استيائهم قائلين إنّهم ما كانوا ليشرعون في رحلتهم لو عرفوا أنهم سيتعرضون إلى تلك المعاملة السيئة على يد المهرّبين والسلطات.

كما تبيّن عدم إتاحة المعلومات للأطفال حيث إنّ بعض الأولاد غادروا بلادهم إلى أوروبا دون أن تكون لديهم أدنى فكرة عن مستقرّهم الأخير. أمّا من كان لديه فكرة عن مقصدهم فقد كانوا يفضلون الذهاب إلى النرويج وغيرها من البلدان الشمالية في أوروبا المعروفة بجودة مستويات الرعاية الاجتماعية فيها (خاصة بالنسبة للبشتون)، أو المملكة المتّحدة نظراً لوجود جالية أفغانية فيها منذ أبد بعيد ناهيك عن فرص العمل والتعليم المتاحة هناك.

وقد أصبحت مسألة وصول الأطفال الأفغان غير المصحوبين ببالغين مصدراً للقلق المتزايد للدول الأوروبية التي تدرس بعضها حالياً إقامة مراكز استقبال في كابل للسماح بإعادة الأطفال (على أساس تطوعي) إلى بلادهم الأصلية.

وبطبيعة الحال، يساور المفوضية العليا للاجئين القلق من أن يقود تأسيس تلك المراكز إلى إزالة الأطفال من أصحاب الحق في التقدم للحصول على صفة اللاجئين أو ممن ينبغي السماح لهم في البقاء في أوروبا لأسباب تنصب «في مصلحتهم المثلى». عدا عن ذلك، فمن

الصبي بابار البالغ من العمر ١٤ عام يعد لليلة باردة أخرى تحت كوبري في كاليه في فرنسا.

الأمور المزعجة لهذه الظاهرة حالة القلق التي تطغى على الأطفال الأفغان الذين يُسمح لهم بالبقاء ما داموا يُعتبرون أطفالاً لكنّهم سيواجهون خطر التسفير فور وصولهم سن الثامنة عشرة. ولا غرابة في مثل هذه الظروف أن يعمد بعض الأفغان إلى تزوير أعمارهم، ما أدى إلى ظهور علم غير دقيق لتحديد العمر الحقيقي من خلال إجراء بعض الفحوصات التي تشتمل على فحص الهيكل العظمي والأسنان. والتسفير بالنسبة للأفغاني الذي يُقرّر أنه قد وصل إلى سن الثامنة عشرة من العمر يعني العيش في بلده تحت شعور بالإخفاق الشخصي وخيانة الأسرة بالنظر إلى الأموال الطائلة التي خسرتها أسرته في مشروع رحلته نحو الغرب.

ومن النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة أنّ مسؤولية معاناة الأطفال غير المصحوبين ببالغين في أوروبا تقع على عدد من الأطراف. وما دامت السلطات الأفغانية مستمرة في غض الطرف عن الهجرة غير النظامية، ستستمر الأسر والمجتمعات الأفغانية في تشجيع أطفالهم على الشروع برحلات محفوفة بالمخاطر نحو أوروبا. وسيجدون طريقة لذلك ما دام المهربون المحترفون موجودون ويسعون إلى تحقيق الربح المادي من المعاناة الإنسانية وانعدام الأمن.

كما يترتب على الدول الأوروبية التي يصل إليها هؤلاء الأطفال التزامات قانونية وأخلاقية. ولا بد من الوفاء بتلك المسؤوليات بالقدر الأكبر من الفعالية، وفي حين أخفق كثيرٌ منا في وضع إجراءات تحديد العمر بما ينصبّ في المصلحة المثلى لحماية حقوق الأطفال الأفغان، وما زال الاختلاف في الخدمات يزيد من تشجيع الأطفال الأفغان على السفر من بلد لآخر. وفيما أنّ منهج «مركز الإزالة والاستقبال» الذي اقترحته بعض الحكومات الأوروبية لا يجب أن يقتصر على بعض الأطفال الأفغان غير المحتاجين للحماية الدولية، لم تُحلّ بعد كثيرٌ من القضايا العملية المهمة طويلة الأمد المرتبطة بتلك الإستراتيجية.

لوتشيا تشيبولو (cipullo@unhcr.org) وجيف كريسب (crisp@unhcr.org) كلاهما يعملان في دائرة رسم السياسات وتقييمها في المفوضية العليا للاجئين (http://www.unhcr.org/pdes)

الأشجار لا تتحرك إلاّ عند هبوب الريح: دراسة حول الأطفال الأفغان غير المصحوبين ببالغين في أوروبا. الدراسة متاحة على الانترنت
http://www.unhcr.org/4c1229669.html

UNHCR
The UN Refugee Agency

ممنوع الدخول

على مدار العقدين السابقين من الزمن، دأبت الدول على إغلاق حدودها مراراً وتكراراً بذريعة المحافظة على الأمن وتخفيف وطأة الضغوط على القدرات الوطنية. ويترتب على إغلاق الحدود المتكرر عواقب إنسانية مؤثّرة إضافة إلى كونها تشكّل إنكاراً صريحاً لحق اللاجئين في الفرار من بلادهم الأصلية والسعي للجوء إلى دول أخرى.

وفي الآونة الأخيرة، كان إغلاق الحدود بين كل من قرغيزستان وأوزبكستان، وبين الصومال وكينيا، دافعاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين لإجراء دراسة حول مسألة إغلاق الحدود في زمن الأزمات. فالاستجابة إلى الإغلاق الرسمي للحدود بأمر من السلطات المركزية تثير عدداً من التحدّيات السياسية والعملية التي تدفع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى مواجهة التوتر الناشئ بين تقديم الحماية والمساعدة من جهة وتحديد الأولويات بين مصالحها المعقدة من جهة أخرى.

تستعرض نشرة «ممنوع الدخول! مراجعة لاستجابة المفوضية العليا للاجئين إزاء إغلاق الحدود في حالات التدفق الجماعي للاجئين» الخصائص المشتركة بين خمس دراسات للحالات المتعلقة بإغلاق الحدود في الفترة التي تلت الحرب الباردة. وتُقدّم النشرة معلومات شاملة مفيدة في النظر في سياسة إغلاق الحدود، وتهدف بذلك إلى إثراء الإطار العام المستقبلي لسياسات استجابة للمفوضية العليا للاجئين لتكون أقدَر على الاستجابة لهذه المعضلة المستمرة.

متوفرة على الانترنت http://www.unhcr.org/pdes

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD

[صفحة مركز دراسات اللاجئين]

المفوض السامي لشؤون اللاجئين يلقي المحاضرة السنوية لعام ٢٠١٠ في مركز دراسات اللاجئين

ألقى السيد أنطونيو غاتريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ورئيس وزراء البرتغال الأسبق، المحاضرة السنوية لعام ٢٠١٠ لهاريل بوند حول حقوق الإنسان في ١٣ أكتوبر. وأمام جمع من ٣٠٠ طالب وأكاديمي ومواطن في متحف التاريخ الطبيعي بجامعة أكسفورد، تحدث السيد غاتريس عن النزوح القسري والحماية والعمل الإنساني، إلى جانب التحديات التي تواجهها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القرن الواحد والعشرين.

المحاضرة متاحة على البودكاست على
http://www.forcedmigration.org/podcasts/harrell-bond-lecture/2010/.

التقدم بطلبات الحصول على درجة الماجستير خلال ٢٠١١- ٢٠١٢

تعد درجة الماجستير في دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، التي يمنحها مركز دراسات اللاجئين، على يد مجموعة من كبار الخبراء في المجال المعني بالهجرة القسرية بالإضافة إلى القانون الدولي والسياسة والعلاقات الدولية و الانثروبولوجيا وغيرها من الفروع الدراسية، درجة متعددة الاختصاصات. وتساعد هذه الدراسة المشاركين على استكشاف ومعرفة المزيد عن الهجرة القسرية من خلال أطروحة البحث ومقال مجموعة البحث وعدد من المواد الدراسية اللازمة، بما في ذلك مقدمة عن الهجرة القسرية والقانون الدولي الخاص باللاجئين وحقوق الإنسان واللجوء والدولة الحديثة وأساليب البحث. كذلك سيختار الطلاب مادتين دراسيتين من القائمة التي شملت عام ٢٠٠٩-٢٠١٠، على سبيل المثال، التجريد من الملكية والنزوح في الشرق الأوسط الحديث والشؤون الجنسانية والأجيال والهجرة القسرية والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسياسات الدولية. وهناك موعدين نهائيين للتقدم بالطلبات للعام الدراسي ٢٠١١- ٢٠١٢ هما ٢١ يناير ٢٠١١ و١١ مارس ٢٠١١.

وللمزيد من التفاصيل يُرجى الاطلاع على:
http://www.rsc.ox.ac.uk/teaching_master.html

المدرسة الصيفية الدولية في الهجرة القسرية ١١-٢٩ يوليو ٢٠١١

تتبنى المدرسة الصيفية الدولية التابعة لمركز دراسات اللاجئين الحوار بين الأكاديميين والمشاركين وصناع السياسات، العاملين على تحسين وضع اللاجئين وغيرهم من المهاجرين قسراً. فهي توفر لهم الوقت والمكان لمناقشة خبراتهم والتفكير بصورة جادة في بعض الأهداف والافتراضات التي يستند إليها عملهم. والآن، يمكن التقدم بطلبات الانضمام للمدرسة الصيفية لعام ٢٠١١ من المشاركين والباحثين، المتخصصين في الهجرة القسرية سواء الناشئين أو الخبراء. وللمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على:
http://www.rsc.ox.ac.uk/teaching_summer.html

مطبوعات مركز دراسات اللاجئين:

أضاف مركز دراسات اللاجئين خمس ورقات جديدة إلى سلسلة أوراق عمله، وهي:

- إنهاء النزوح بالنسبة للنازحين داخلياً في سري لانكا.
- استخدام التقييم العمري في منظومة اللجوء في المملكة المتحدة.
- الشباب والمواطنين اللاجئين في أنغولا.
- أفكار وتصورات سياسات اللجوء الخاصة بتوني بلير.
- تشكيل هوية طالبي اللجوء واللاجئين.

يمكن الحصول على أوراق العمل وتنزيلها في صورة بي دي إف من:
http://www.rsc.ox.ac.uk/pub_working.html.

تتضمن المطبوعات الجديدة الإضافية على موقع مركز دراسات اللاجئين:

- "استجابة المجتمعات والمنظمات الدينية في سياق الهجرة القسرية"- تقرير من ورشة العمل التي أقامها مركز دراسات اللاجئين ليوم واحد في سبتمبر من عام ٢٠١٠ "الحماية البيئية للأشخاص النازحين: تطوير قدرة الأدوات القانونية والمقياسية"- تقرير من المشروع البحثي الذي أجراه مركز دراسات اللاجئين، بقيادة الأستاذ الدكتور روجر زيتر، بما في ذلك دراسات الحالة من بنجلاديش وغانا وكينيا وفيتنام (ستكون متاحة أوائل شهر ديسمبر).

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

ديانا أفيلا
الحوار الجنوب أمريكي

بولا بانرجي
مجموعة ماهانيربان كالكوتا للأبحاث

نينا يريكلاند
مجلس اللاجئين النرويجي

مارك كاتس
أوتشا

هينيا دقاق
صندوق الأمم المتحدة للسكان

ريتشل هيستي
أوكسفام في المملكة المتحدة

خالد قوصر
مركز جينيف للسياسات الأمنية

أميليا بوكستاين تشيازي
منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة

إرين موني
مستشارة مستقلة

إيفا إسبينار
جامعة أليكانتي

فيكي تينانت
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

دان سيمور
يونيسيف

لوسي كياما
اتحاد لاجئي كينيا

ريتشارد ولیامز
مستشار مستقل

روجر زيتر
مركز دراسات اللاجئين

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

وزارة الهجرة والمواطنة في الحكومة الأسترالية • مشروع بروكينغز- بيرن لدراسة النزوح الداخلي • خدمات الإغاثة الكاثوليكية • دان تشيرش إيد • مجلس اللاجئين الدانماركي • وزارة الشؤون الخارجية • والتجارة الدولية الكندية • لوكالة الكندية للتنمية الدولية • وزارة التنمية الدولية البريطانية • شركة دي إتش إل • مركز فاينستاين الدولي، جامعة تافتس • لجنة الإنقاذ الدولية • وزارة الشؤون الخارجية النرويجية • مجلس اللاجئين النرويجي • مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة • الإنجابية في حالات الطوارئ • الاتحاد الأوروبي • الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون • الوزارة السويسرية الفيدرالية للشؤون الخارجية • مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية • برنامج الأمم المتحدة الإنمائي • صندوق الأمم المتحدة للسكان • مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين • اليونيسيف • اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال • برنامج الأغذية العالمي • مؤسسة زوا لرعاية اللاجئين • الهيئة الإسبانية للتعاون الدولي • وزارة الخارجية الأمريكية - مكتب السكان واللاجئين والهجرة • منظمة مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح • برنامج الأمم المتحدة للبيئة • منظمة إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)

الصفحة الأخيرة

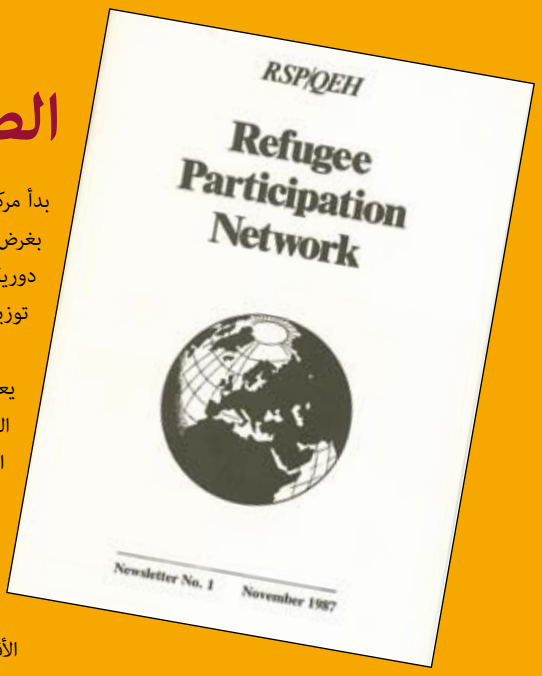

بدأ مركز دراسات اللاجئين في عام ١٩٨٧ بإصدار نشرة دورية تواصلية صغيرة (النشرة الدورية لشبكة مشاركة اللاجئين) بغرض توفير منتدى للمناقشة بين الباحثين والمجتمع الدولي. وخلال السنوات المتعاقبة، نمت هذه النشرة وتحولت إلى مجلة دورية تُنشر ثلاث مرات في العام باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية، وتضم نسختها المطبوعة قائمة توزيع تشمل أكثر من ٢٠ ألف منظمة وفرد، إضافة إلى قاعدة عريضة من القراء عبر الانترنت.

يعود نجاح نشرة الهجرة القسرية إلى تجاوبها مع احتياجات المحيط والسياسات والممارسات الأكاديمية ولجذبها المحتوى الذي يناسب قرائها ولكونها أيضاً تجمع بين الخبرة والتحليل والأفكار والمفاهيم الجديدة والدروس المستفادة والتوصيات التي يلزم تنفيذها. فهي محايدة ولا تتحيّز لأي جانب ولا تفرض أية قيود على خطة عمل أي وكالة أو رؤى سياسية. والنشرة ملتزمة بحقوق وحماية الأشخاص منعدمي الجنسية والمهاجرين قسرياً من جميع الأطياف.

ويجدر بالذكر أننا لم نواجه في النشرة أبداً أية صعوبات أو أي متاعب في إيجاد التصورات للأفكار الجديدة التي تتناولها ويعود الفضل في ذلك إلى أن مصدر هذه الأفكار غالباً ما يكون اقتراحات الزملاء والقرّاء أو من خلال تعاوننا مع الأقسام والقطاعات التي تشكل جمهور قرائنا الرئيسي. وحيث أن النشرة الدورية لشبكة مشاركة اللاجئين قد تحولت إلى نشرة الهجرة القسرية، فإن فريق نشرة الهجرة القسرية قد أصدر ٣٥ عدد إلى جانب عشرة ملحقات وأعداد خاصة بما في ذلك الملحق الذي سيُوزّع مع هذا العدد. وجميعها متاح في نسخ مطبوعة وعلى شبكة الانترنت حيث يسهل الحصول عليها والبحث فيها وتنزيلها. (الرجاء مطالعة الرابط http://www.hijra.org.uk/mags. htm للحصول على قائمة الأعداد كاملةً التي صدرت حتى الآن).

لا نسعى في نشرة الهجرة القسرية لعرض دروس مفصلة تتعلق بالمشروعات، كما تسعى العمليات التقييمية عادة، لكننا نهدف إلى إلقاء الضوء على الممارسات الجيدة والاهتمامات الأساسية والتطورات. وتشكل النشرة مستودعاً للتاريخ والتعلم في القطاع الإنساني المعنيّ. ولا يصدر عن النشرة أي دراسات حالة مفصّلة أو تناقش النظريات عن كثب، بل تتناول أفكار وتوجهات النظام الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية.

ويوحي الطلب المتزايد على نشرة الهجرة القسرية، وأيضاً الملاحظات التي نتلقاها، أن النشرة توفر نوعاً من التعلم يقدره ويحتاجه الكثيرون، لكنه غير متوافر في جميع الأماكن بصورة يسهل الحصول عليه بها.

لقد ركزت العديد من أعدادنا الأخيرة على الأفكار الناشئة والجاذبة للمزيد من القرّاء. ففي العدد ٣١، جمعت النشرة بين مجالات الهجرة القسرية والتغير المناخي، ونجحت في الربط بين فروع الدراسة والأفكار ذات الصلة بطريقة جعلته من أكثر أعدادنا طلباً من قبل القراء. وكان هذا ما حدث أيضاً مع العدد ٣٤ الذي تعامل مع الدراسات الحضرية والتحضر والهجرة القسرية، بينما ركز العدد ٣٥ مؤخراً على قضايا الإعاقة والهجرة القسرية.

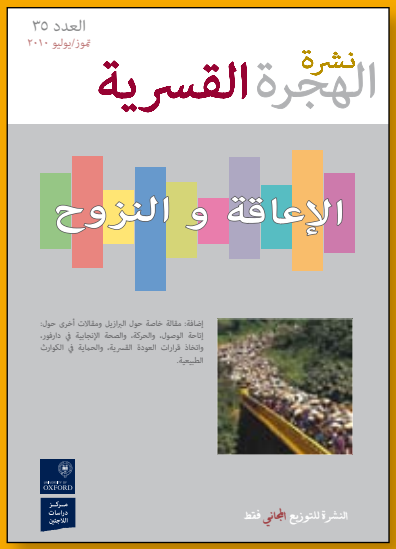

وفي كلٍ من هذه الأعداد الثلاثة السابقة، وجدنا أن المواظبة من جانب قراءنا جعلتهم يقدرون قيمة النشرة، مما ألقى بالضوء على الموضوعات الأخرى المتعلقة بالهجرة القسرية. وفي نفس الوقت، فقد ظهر التعاون الحماسي للأشخاص والوكالات، وجميعهم يهدف بصورة أساسية إلى التركيز على مثل هذه القضايا بدلاً من الهجرة القسرية وعلى الراغبين في التوسع في مناقشاتهم. ونأمل في عام ٢٠١١ أن نقوم بما قمنا به مع العدد ٣٨ الذي يتناول فكرة التكنولوجيا والاتصالات.

وإلى كل الوكالات والحكومات والأفراد والمؤسسات وكل قرّاء نشرة الهجرة القسرية: عليكم المساهمة بمقالاتكم وتوزيع النشرة في مكاتبكم وعلى كل المعنيين، واحفظوها في مكتباتكم ومراكزكم الخدمية. وإننا لنشكركم جزيل الشكر على تعاونكم وتمويلاتكم التي تدعم وتساند مسيرة نشرة الهجرة القسرية منذ عام ١٩٨٧.